الأمم المتحدة

A/76/6 (Sect. 12)

الجمعية العامة

Distr.: General
6 April 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البندان 140 و 141 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 12
التجارة والتنمية

البرنامج 10
التجارة والتنمية

* A/76/50.

180521 030521 21-04539 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

تصدير 3

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020** 4

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022*** 63

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022 85

الثاني – موجز التغييرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر والبرنامج الفرعي 86

** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشـيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصـلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

يواصلُ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي أُنيطت به مسؤولية التشجيع على إقامة اقتصاد عالمي شامل للجميع، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، تنفيذَ برنامج عمله من أجل النهوض بالتجارة والتنمية وبالمسائل المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويُسهم الأونكتاد، من خلال ركائز عمله الثلاث – وهي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني – إسهاماً فعالاً في مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الغايات ذات الصلة المحددة في الوثائق الختامية المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وهو يساعد البلدان النامية في جهودها من أجل التصدي للصعوبات التجارية والإنمائية التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وللخروج من هذه الصعوبات.

لقد ألحقت الجائحة أضرارا فادحة بالاقتصاد العالمي، وأدت إلى تداعيات خطيرة على التجارة والتنمية. وقد استفاد الفيروس، الذي كان يتحرك بسرعة عبر الحدود وعلى طول الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، من أوجه الترابط وأوجه الضعف الكامنة في العولمة، ودفع بأزمة صحية عالمية إلى أن تتحوّل إلى صدمة اقتصادية عالمية ضربت أشد الفئات ضعفا. وكوفيد-19 يعمل على التعجيل بنسق اتجاهات بدأت تترسّخ منذ الأزمة المالية العالمية في التجارة والاستثمار والتغير التكنولوجي. وهو بصدد تضخيم بعض العراقيل، لكنّه أيضا بصدد توفير فرص جديدة للتجارة والتنمية. ونحن في أمانة الأونكتاد ما برحنا، منذ بداية الفيروس وبداية ظهور تبعاته المحتملة على التنمية، نراقب عن كثب آثار الجائحة على العالم وذلك من أجل المساعدة على "التعافي بشكل أفضل" من الركود الاقتصادي الذي أفرزته الجائحة. وسعيا لتحقيق هذا الانتعاش الأفضل، تعمل مداولاتنا الحكومية الدولية ومنتجاتنا في مجال البحث والتحليل وأنشطتنا في مجال التعاون التقني على مساعدة البلدان في إعادة تشكيل شبكات الإنتاج العالمية وإعادة صياغة التعاون المتعدد الأطراف للسير بهما نحو الأفضل، بغية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نأمل في أن يُرسي هذا الانتعاش الأفضل الأسس اللازمة للدخول في عولمة مستدامة تتسم بمزيد من التعافي والإنصاف وتتغذى من العمل المتعدد الأطراف وفق نهج قائم على المزيد من المرونة.

لذلك، فأنا ملتزمةٌ، ونحن مقبلون على عام 2022، بأن أدعم المنظمة فيما تبذله من جهود لتنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، وذلك من خلال التصدي للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجه جميع البلدان النامية في كل المناطق. وسيواصل الأونكتاد تعزيز أوجه التآزر والتكامل مع سائر المنظمات الدولية، وهو سيعمل مع منتديات التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة ضمن مجالات ولايته من أجل معالجة القضايا الاقتصادية والإنمائية القائمة والمستجدة.

(توقيع) إيزابيل **دوران**

الأمينة العامة بالنيابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

12-1 يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وفق نص الفقرة 10 من مافيكيانو نيروبي، المسؤولية عن مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج المثمر في الاقتصاد العالمي وذلك دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وهو قد أُنشئ من أجل التشجيع على ظهور اقتصاد عالمي شامل للجميع، وذلك بإنارة السبيل أمام السياسات الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. وقد نصّ مافيكيانو نيروبي على ما يلي: "سيجري تعزيز الدور الهام للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة". ويستمد الأونكتاد هذه الولاية من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك دورات الأونكتاد الرباعية السنوات، ولا سيما المهام الرئيسية للمؤتمر المبينة في الفقرة 3 من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة 1995 (د-19). وفي مواجهة مجموعة معقدة من التحديات التجارية والإنمائية، دُعي الأونكتاد إلى أن يُركّز موارده على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الإنتاجية، وعلى معالجة الفجوات الآخذة في الاتساع في المجالين التكنولوجي والرقمي، وضمان الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تمويل التنمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتقديم المساعدة التقنية في مسائل الديون. وسيستمر الأونكتاد أيضا في توفير الدعم الموجه نحو تطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

12-2 يعمل الأونكتاد على بلوغ أهدافه من خلال ثلاث ركائز مترابطة هي: (أ) إجراء البحوث والتحليلات السياساتية العالية الجودة والقائمة على الأدلة لكي تنهل منها السياسات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة في إطار مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) الاستناد إلى هذه التحليلات في تقديم خدمات التعاون التقني إلى البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد حالات النزاع؛ (ج) الجمع بين الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تمكّن البلدان النامية من تعظيم الفرص التي تتيحها العولمة والتكامل الاقتصادي، ومن التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة.

12-3 وفي سياق توثيق عرى الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال تلك الركائز الثلاث، وسيظل في الوقت نفسه متفاعلا مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولا أمامها. ويعالج الأونكتاد قضايا مترابطة وضرورية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، وهذا ما يتطلب التبادل والتعاون بشكل مكثف بين البرامج الفرعية للأونكتاد ضمن مجالات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآثار المتزايدة المترتبة في التجارة العالمية والتنمية عن هذه المواضيع.

12-4 وسيواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تقرّ بالترابط القائم بين التنمية المستدامة والتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. والأونكتاد هو القيّم أيضا على ثمانية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

على الصعيد العالمي، وهو يساهم بنشاط في رصد وتنفيذ طائفة واسعة من هذه الأهداف، حيث تتركز مساهماته الرئيسية على الأهداف 8 و 9 و 10 و 17، مع تقديم مساهمات هامة في الأهداف 2 و 5 و 12 و 15 و 16. وعلاوة على ذلك، سيواصل الأونكتاد الإسهام في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وسيساعد على رصد ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام 2030. وتتسق أنشطة الأونكتاد البرنامجية الفرعية أيضا مع سائر خطط العمل ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأيضا توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ونتائج الدورة الخامسة والعشرين والدورات السابقة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

12-5 وإلى جانب تنفيذ خطط العمل العالمية، سيسعى الأونكتاد على وجه الخصوص إلى ضمان تنفيذ ما سيَنبثق وما سيُكرَّس من ولايات خلال دورته الخامسة عشرة المقرر عقدها في عام 2021 في بريدجتاون. وستشكل هذه الدورة مناسبة مهمة لكي تجتمع الدول الأعضاء من أجل مناقشة التطورات المستجدة والاتجاهات الطويلة الأمد ضمن مجال التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ومن أجل تقييم الإنجازات وأوجه النقص خلال النصف الأول من عقد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

12-6 وسيعزز الأونكتاد كفاءته وفعاليته وشفافيته ومسؤوليته، ليواصل من خلال التدريب والتوجيه جهوده المبذولة من أجل بناء ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد، وليزيد من قدرته الداخلية على جمع وتقديم البيانات المتعلقة بالنتائج.

12-7 وبالنسبة لعام 2022، ستعكس أنشطة الأونكتاد ومنجزاته المستهدفة ما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات معروفة ومتوقعة تتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل هذه المنجزات والأنشطة المساعدة على تحمّل الدين واستكشاف نهج جديدة في المساعدة على توفير السيولة للبلدان النامية؛ وقياس ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة لزيادة الحيز المالي في البلدان النامية؛ وتعديل سياسات الاستثمار وجهود تيسير الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية في ضوء التغييرات التي أحدثتها الجائحة على شبكات الإنتاج العالمية؛ ودعم رواد الأعمال، بمن فيهم النساء والأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشة، والفئات التي عانت من الإغلاق الشامل ومن الركود الاقتصادي؛ ودعم السياسات التجارية وسياسات التجارة والبيئة وسياسات المنافسة في مواجهة الجائحة؛ والمساعدة على جعل تيسير التجارة والشحن البحري والسلطات الجمركية وشبكات النقل أكثر قدرة على التكيف مع آثار الجائحة؛ ودعم الجاهزية الرقمية للبلدان النامية حتى يتم سد الفجوات الرقمية الآخذة في الاتساع والمتفاقمة بسبب الجائحة؛ ودعم بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية الأقل نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد حالات النزاع، التي تضررت أكثر من غيرها من الجائحة. وترد تحت جميع البرامج الفرعية أمثلةٌ محدَّدة عن هذه الأنشطة والمنجزات المستهدفة. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدَّم إلى الدول الأعضاء بشأن التصدي لكوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، وذلك على النحو المبين ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

12-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل الأونكتاد جمع ما لديه من خبرة مع ما لدى الأطراف الشريكة من علاقات وحضور داخل البلدان حتى يتم تعظيم الأثر العائد على الجهات المستفيدة. وهو يشارك بفعالية في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويعمل كجهة مراجعة لمشاريع الصندوق

المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ويقدّم الدعم إلى أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وهو أيضا من المشاركين في إحدى أفرقة العمل المعنية بتعزيز التعاون مع ثمانية من مكاتب المنسقين المقيمين من أجل إيجاد منافذ وآليات واضحة تمكّن الأونكتاد وسائر الوكالات غير المقيمة والوكالات المتخصصة من العمل على الصعيد القطري بسرعة وفعالية وكفاءة. ويروّج الأونكتاد أيضا لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في آليات التصدي لكوفيد-19 وذلك بغية تحويل خبرتها بسرعة أكبر إلى حلول على الصعيد القطري. وهو قد أبرم أيضا اتفاقات شراكة مع مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص. وسيواصل تعزيز آليات الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحديث مبادئه التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، مستفيدا في ذلك من تجارب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

12-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يشارك الأونكتاد بنشاط في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفي هيئاته الفرعية. وهو يتولى، باعتباره إحدى المؤسسات الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، قيادة الحوار المشترك بين الوكالات بشأن رصد وسائل تنفيذ الغايات والمساءلة عنها من خلال متابعة التزامات خطة عمل أديس أبابا متابعة حثيثة، مع التركيز بوجه خاص على أبعادها المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. ويسهم الأونكتاد في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وهو ما فتئ يتولى قيادة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الجهود" في إنجاز الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، وذلك بالتعاون مع 14 كيانا آخر. وهو أيضا جزء من اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل التصدي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، ويسهم بنشاط في شبكة خبراء الاقتصاد التابعة للأمم المتحدة، وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتصدي لكوفيد-19، وفرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة. والأونكتاد أيضا من الوكالات الرائدة في مبادرة فريق الأصدقاء المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي تقودها كندا وجامايكا، وهو يتولى قيادة المجموعة المعنية بالشؤون المالية والتكنولوجية. وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، اشترك الأونكتاد مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مشروع على مدى ثلاث سنوات، منها عام 2022، من أجل الاستجابة للدعوة العاجلة إلى زيادة الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية في البلدان النامية، وهو قد انضم إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس في تنفيذ مشروع جديد لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التجارية وتحديات النقل الناجمة عن الجائحة، وتيسير تدفق السلع والخدمات، مع الحرص في الوقت نفسه على الحدّ من انتشار فيروس كورونا.

12-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية الدقيقة عن آخر المستجدات على الصعيدين القطري والإقليمي واستمرار التعاون مع الكيانات المعنية على إنتاج الإحصاءات؛

(ب) استمرار توافر التمويل من خارج الميزانية لبرامج التعاون التقني، وتوافر الظروف والقدرات المناسبة للدول الأعضاء لكي تعتمد وتنفذ السياسات والاستراتيجيات؛

(ج) توافر الإرادة السياسية لتحقيق التوافق في الآراء خلال الاجتماعات الحكومية الدولية؛

(د) خروج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، المقرّر عقدها في بريدجتاون في عام 2021 بنتائج متّفق عليها تعيد تأكيد برنامج العمل القائم، وخروج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بنتائج متّفق عليها؛

(هـ) خروج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في كانون الثاني/يناير 2022، بنتائج متّفق عليها.

12-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من المنجزات المستهدفة والأنشطة سيكون قابلا للتنفيذ ومتسقا مع نتائج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدَّل في عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وأي تعديلات من هذا القبيل سيتم الإبلاغ بها في إطار المعلومات المقدمة عن الأداء البرنامجي.

12-12 ويراعي الأونكتاد المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء ووفقاً لولايته واستراتيجيته في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهو سيواصل، في عام 2022، تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للمرأة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية. وفي سياق الجائحة، عمل الأونكتاد بنشاط على تحليل الأثر الجنساني للجائحة، وعلى الدعوة إلى وضع مبادرات سياساتية تراعي نوع الجنس، بما في ذلك مبادرات قائمة على المساواة بين الجنسين لإنقاذ الاقتصادات، يتم التركيز فيها على النساء العاملات في القطاعات السياحية المعرضة للخطر في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وعلى مستقبل النساء وصغار التجار العاملين بشكل غير رسمي عبر الحدود في حال إغلاق هذه الحدود؛ وكيفية الاستفادة من الحلول الرقمية لتسخير إمكانات التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وسيواصل الأونكتاد أيضا عمله الرائد بشأن التجارة والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وقياس مختلف أوجه تأثّر المرأة والرجل بالتجارة. وهو سيُقدّم، استنادا إلى الإطار الذي وضعه، إرشادات عملية إلى الدول الأعضاء عن كيفية تجميع الإحصاءات اللازمة التي تتيح تكوين فكرة كاملة عن الأثر الجنساني للتجارة.

12-13 وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيواصل الأونكتاد دعم النهوض بهذا الإدماج ضمن عمله البرنامجي، وذلك بالحرص على مشاركة ودمج الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، وأيضا ضمن أنشطته التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولئن كان مكتب الأمم المتحدة في جنيف هو الذي يدير ويحرص، بمقتضى سياسة الأمانة العامة الحالية وتوجيهاتها بشأن الإعاقة، على وصول مندوبي الدول الأعضاء والمشاركين إلى اجتماعات الأونكتاد التي تُعقد في مرافق المقر، فإنّ الأونكتاد هو الذي يحرص، بالنسبة للاجتماعات التي تتم خارج مركز العمل ومنها المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل أربع سنوات، على أن تكون جميع أماكن ومرافق المؤتمرات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال الاتفاقات التي يبرمها مع البلدان المضيفة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

12-14 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للأونكتاد. وشمل هذا الأثر تغيير النهج والشكل المتبعين في عقد بعض الاجتماعات والأنشطة المقررة، التي تحولت من اجتماعات بالحضور الشخصي إلى اجتماعات افتراضية، وتأجيل اجتماعات أخرى إلى ما بعد عام 2020. ومن الأمثلة الملموسة على هذا الأثر تأجيل الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك اجتماعاتها التحضيرية ومنشوراتها ذات الصلة. وشملت حالات التأجيل الأخرى إلى عام 2021 بسبب الجائحة اجتماعَ الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، ودورات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية، والمنتدى العالمي للاستثمار واجتماعاته ذات الصلة، ودورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

12-15 ومع ذلك، ومن أجل التفاعل مع الدول الأعضاء ومع مجموعة واسعة من الدوائر، استطاع الأونكتاد تكييف أساليب عمله بسرعة وغيّر نهجه من خلال الانتقال إلى العمل بالمنصات الإلكترونية. واستطاع، رغم الجائحة، أن يستخدم قدرته التنظيمية ويعقد أكثر من 12 حلقة دراسية شبكية جمعت جهات معنية شتى لكي تناقش وتبادل الخبرات وتحدد أفضل الممارسات وتضع معايير عالمية فيما يتعلق بأشد المسائل إلحاحاً. وبسبب تغيّر النهج وإدخال التعديلات اللازمة، تم اعتماد الوسائل الإلكترونية

في تنظيم اجتماعات مكتب مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد، واجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والعديد من اجتماعات الخبراء المواضيعية والحلقات الدراسية الشبكية الأخرى، التي تُعنى بطائفة واسعة من المسائل مثل تشجيع الاستثمار وسياسات المنافسة وحماية المستهلك والتجارة البيولوجية. وبدلا من عقد مناسبة عن اقتصاد المحيطات، تم تنظيم حلقة دراسية شبكية عن اليوم العالمي للمحيطات بالتعاون مع الجهات الشريكة، فيما اجتذب أسبوع التجارة الإلكترونية الافتراضي لعام 2020 أكثر من 2000 مشارك من 134 بلدا يمثلون المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر العلمية وقطاع التكنولوجيا. كما أفضى التغيير في النهج وتأجيل، أو حتى إلغاء، بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة إلى التأثير على النتائج المتوقعة لعام 2020، وذلك وفق ما هو مبين في الأداء البرنامجي ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

16-12 بيد أنّه في الوقت نفسه تمّ، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وتحديد بعض الأنشطة الجديدة خلال عام 2020، وذلك بغية مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وبأكثر من 75 من المنشورات التحليلية والتعليقات والبنود الجديدة عن كوفيد-19، أسهم الأونكتاد في تحليل وفهم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وفي تقديم توصيات سياساتية عن الوصول التعافي بشكل أفضل، شملت التوصية بضرورة تخفيف عبء الديون وزيادة السيولة العالمية ووضع خطة صحية عالمية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، شكّل تقرير الأونكتاد المعنون "*Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Transitioning to a New Normal*" *(أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الانتقال إلى وضع طبيعي جديد)*، الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سندا مرجعيا في تحديد توقعات الأونكتاد بشأن ما ينبغي أن ينطوي عليه التعافي بشكل أفضل، وذلك بتوفيره لخريطة طريق في مجال التعافي تقتضي إجراء تحوّل طال انتظاره في هيكل التجارة والتعاون العالميين. وترد أمثلة محددة عن هذه الأنشطة المعدلة والجديدة الواردة تحت جميع البرامج الفرعية. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي ضمن إطار جميع البرامج الفرعية.

17-12 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر ومن أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيُعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. وتم تحديد أمثلة بعينها لأفضل الممارسات والدروس المستفادة ضمن مجالات البحث والتحليل، وكذلك التعاون التقني. ومنذ بداية الجائحة، ظلّ الأونكتاد يرصد عن كثب آثارها على الصناعة التحويلية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقدّم في الوقت المناسب معلومات مستكملة إلى الدول الأعضاء عن الآثار الاقتصادية لمختلف خيارات السياسة العامة وعن التحديات المالية التي تواجه البلدان النامية على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه، وفي مجال التعاون التقني وبناء القدرات، كيّف الأونكتاد نفسه مع أولويات مختلف البلدان ضمن مجال التصدي للجائحة، وكذلك فيما يتعلق بخططها لبلوغ التعافي، وذلك من خلال تحديد برامج الأونكتاد المعنية بالتخفيف من وطأة الجائحة والخروج منها، التي يمكن أن تساعد على التصدي للتحديات الحرجة أثناء الجائحة. وبالنسبة للمستقبل، سيواصل الأونكتاد تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالي البحث والتحليل، والتعاون التقني.

الولايات التشريعية

18-12 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

1995 (د-19)	إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة	303/63	الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
204/63	تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	288/66	المستقبل الذي نصبو إليه

226/67 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

219/68 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

137/69 برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

234/72 دور المرأة في التنمية

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

241/73 الهجرة الدولية والتنمية

243/73 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

245/73 تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

246/73 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

291/73 وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

200/74 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

202/74 النظام المالي الدولي والتنمية

207/74 متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

228/74 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

239/74 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

203/75 التجارة الدولية والتنمية

تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

TD/442 و TD/442/Corr.1 و TD/442/Corr.2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة

TD/500/Add.1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة: ولاية الدوحة

TD/519/Add.2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة: مافيكيانو نيروبي

المنجزات المستهدفة

12-19 يعرض الجدول 12-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022 مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**9**	**10**	**10**
1 - الوثائق وورقات غرفة الاجتماعات المعدة لمجلس التجارة والتنمية	1	1	1	1
2 - تقارير متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مجالات خبرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	1	1	1	1
3 - التقارير عن المسائل التي تتطلب من مجلس التجارة والتنمية اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	1	1	1	1
4 - ورقات غرفة الاجتماعات أو ورقات العمل المعدة للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	4	4	4	4
5 - استعراض عام للتقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
6 - توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات	–	–	–	–
7 - التقرير عن التقييم الخارجي لأحد البرامج الفرعية للأونكتاد	–	–	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
8 - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**74**	**28**	**107**
9 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك الدورات السنوية والاستثنائية والتنفيذية التي يعقدها المجلس وهيئاته الفرعية	26	59	26	92
10 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	12	2	12
11 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	–	1	–	1
12 - اجتماعات اللجنة الخامسة	–	1	–	1
13 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	–	1	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**9**	**24**	**9**	**24**
14 - مناقشات أفرقة الخبراء المخصصة لتوليد ونقل المعارف بشأن المواضيع التي يحددها الأمين العام للأونكتاد، بالتشاور مع الدول الأعضاء	3	3	3	3
15 - ندوة عامة مع منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء لتوليد المعارف ونقلها بشأن برنامج عمل الأونكتاد، رهنا بمواصلة مجلس التجارة والتنمية النظر في هذا المسألة واتخاذه قرار بشأنها	1	2	1	2
16 - محاضرة راؤول بريبيش لنقل المعارف بشأن قضايا الساعة في مجال التجارة والتنمية	1	1	1	1
17 - حوارات جنيف بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لنقل المعارف وتوليدها بشأن قضايا الساعة في مجالي التجارة الدولية والتنمية	1	1	1	1
18 - مناسبات رفيعة المستوى مع المستشارين الخاصين للأونكتاد ومع مناصريه للمساهمة في نقل المعارف	1	2	1	2
19 - اجتماع أعضاء الحكومات لتبادل ونقل المعارف عن تنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
20 - فعاليات عن التشبيك موجهة للمجتمع المدني والشباب من أجل تبادل ونقل المعارف، بما في ذلك مناقشات إلكترونية لمسألة التشبيك	1	14	1	14
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**7**	**10**	**11**
21 - الموجزات السياساتية المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية لتوليد المعارف ونقلها	1	–	1	–
22 - التقارير عن تقييمات مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية وعن التقييمات الخارجية التي يُشترط إجراؤها بموجب الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات	10	4	8	8
23 - مقالات رأي الأمين العام	1	3	1	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: التقرير السنوي للأونكتاد، وقاعدة بيانات المجتمع المدني الخاصة بالأونكتاد، والإخطارات الإلكترونية الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني، وشبكة الشباب التابعة للأونكتاد، التي تصل إلى جمهور يتجاوز 30 000 شخص على المستوى المؤسسي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد "لمحة عن الأونكتاد"؛ وتنفيذ برامج للتوعية؛ وتنظيم مناسبات خاصة؛ والقيام بأنشطة توعية للمجتمع المدني؛ وإعداد مواد للتوعية على الصعيد الإقليمي؛ ووضع مجموعة من المواد والموجزات والنشرات الإعلامية عن المنشورات الرئيسية؛ وإعداد موجزات إخبارية ومقالات رأي؛ ومواد إعلامية عن الأونكتاد (بما في ذلك الكتيبات والملصقات والمجلدات)؛ وتنظيم دورات إعلامية متخصصة للطلاب ولأكثر من 000 6 ومن المندوبين والأكاديميين والشباب الذين يزورون الأونكتاد، وتنظيمها في أماكن أخرى، حسب الطلب، بما في ذلك استخدام الإنترنت في التوعية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، بما فيها تلك التي يلقيها الأمين العام ونائبته؛ ونشرات صحفية ومذكرات إعلامية عن الأونكتاد؛ وموجزات إخبارية على شبكة الإنترنت.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: موقع الأونكتاد وصفحاته على شبكة الإنترنت وتطبيقاته على وسائط التواصل الاجتماعي، التي تتضمن معلومات عن الأونكتاد؛ وعن الاجتماعات والمناسبات؛ والوثائق؛ والمنشورات، بما فيها موجزات السياسات، والمدونات، والمراجعات، والتقارير، والمواد الصحفية والإعلامية، بما يشمل المعلومات المتعلقة بالتقييم؛ وعمليات بث صوتي (بودكاست) تستقطب نحو مليوني زائر سنويا يطلعون على 5,4 مليون صفحة.

أنشطة التقييم

12-20 تم الاسترشاد في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (مشروع رقم 1617J مموّل من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ب) تشجيع تنمية الصادرات الخضراء من خلال اعتماد معايير الاستدامة الطوعية في آسيا والمحيط الهادئ (مشروع رقم 1617AI مموّل من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ج) تسخير السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي (مشروع رقم 1617I مموّل من حساب الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(د) تعزيز إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لفائدة بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (مشروع مموّل من الاتحاد).

12-21 ورُوعيت في الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائجُ التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، تبيّن من أحد التقييمات وجودُ أدلة قوية على أن التّاجرات غير النظاميات عبر الحدود اللواتي شاركن في برامج الأونكتاد بشأن المؤسسات المتناهية الصغر قد اكتسبن معارف جديدة، وهنّ سيستخدمن مهاراتهن الجديدة في غايات بناءة، مثلما يتضح من النتيجة 1 الواردة في إطار البرنامج الفرعي 3. وعلى وجه الخصوص، لوحظ من التقييم أنّ التوليف بين مجموعات المهارات قد حقق مكاسب متعاضدة أكسبت التاجرات عبر الحدود الآن مهارات جني الأرباح والادخار، مما يسمح لهن بتنويع العناصر ذات القيمة المضافة أو توسيعها أو الاستثمار فيها، وبالتالي الاقتراب من الاقتصاد الرسمي. وبعد تقييم إحدى المبادرات في مجال تشجيع الاستثمار، يجري الآن التماس المشاركة النشطة لكيانات القطاع الخاص ولوكالات الاستثمار الخارجي، وذلك في إطار مبادرة منفذة على سبيل المتابعة وتمشيا مع توصية من توصيات التقييم التي يمكن الاطلاع عليها تحت البرنامج الفرعي 2. وأخيرا، أفضت إحدى التوصيات المتكررة ضمن عدد من التقييمات، والداعية إلى زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الأونكتاد، إلى التركيز بقوة أكبر على أهداف المساواة بين الجنسين ضمن إطار نتائج التجارة الإلكترونية وبرنامج الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها رائدات الأعمال الرقيمة، وضمن عدد الدوائر التي أُقيمت من أجل تشجيع المرأة على تنظيم المشاريع الرقمية، وهو ما يرد معروضا تحت البرنامج الفرعي 4 كنتيجة من النتائج المقررة.

12-22 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2022:

(أ) تقييم البرنامج الفرعي 1: العولمة والترابط والتنمية؛

(ب) تقييم البرنامج الفرعي 2: الاستثمار والمشاريع (سيقدم في عام 2023)؛

(ج) ثمانية تقييمات للمشاريع المنجزة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
العولمة والترابط والتنمية

الهدف

23-12 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوضُ بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يُكمِّله، ولا يُعوِّضه، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الاستراتيجية

24-12 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي سعيه من أجل الوقوف على الاحتياجات والإجراءات المحددة الناشئة عن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك من حيث تأثيرها على التنمية ومن خلال ركائزه الثلاث، أي البحث وتحليل السياسات وبناء التوافق في الآراء والتعاون التقني. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا دعم البلدان النامية فيما تبذلها من جهود لصياغة استراتيجيات إنمائية، ووضع خيارات وتوصيات سياساتية عملية على جميع الصعد، مما سيساعد الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الإحصاءات في وقتها وبجودة عالية، مما سيدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لأجل تطوير نظمها الإحصائية الوطنية، من خلال تقديم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على تعزيز التعاون على جميع مستويات التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون، بما في ذلك من خلال تقديم إسهامات مهمة عن الديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل العامة الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على التحديات التي تظهر في مجال القدرة على تحمل الديون القصيرة والطويلة الأجل في البلدان النامية، كما سيركز على حشد الموارد المالية المحلية والدولية بصورة مستدامة من أجل التنمية، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب بلوغ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة ويسهّل إحراز تقدم فيما يتعلق بقضايا الديون وتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية. وسيواصل أيضا إجراء البحوث والتحليلات بشأن اتجاهات وآفاق توثيق عرى التعاون والتكامل بين البلدان النامية. وسيقدّم كذلك المساعدة التقنية وينشر أفضل الممارسات ويوفّر التدريب والدعم للبلدان النامية.

25-12 واستجابةً للولايات التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها 10/74 فيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي قرارها 117/74 فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الخدمات الاستشارية والبحوث والتحليلات من أجل دعم الشعب الفلسطيني، وذلك تمشيا مع الفقرة 55 (د د) من مافيكيانو نيروبي.

26-12 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بكوفيد-19 وذلك بمواصلة العمل، من خلال ركائزه الثلاث، على تحديد الكيفية التي يمكن بها للهيكل المالي الدولي أن يعمل من أجل التنمية، بما في ذلك العمل على تناول المسائل المتعلقة بالديون، وعلى تحليل سبل بعينها تتيح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعزز التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة وأن يبني القدرة على الصمود في البلدان النامية.

12-27 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) زيادة فهم الترابط القائم بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) تعزيز الروابط القائمة بين السياسات الاقتصادية والإنمائية وعملية صنع القرار، وأن يؤدي كذلك إلى إدخال تحسينات على عملية تجميع ونشر الإحصاءات الرسمية للدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة الفعالة للديون؛

(د) زيادة فهم البلدان النامية للبيئة الاقتصادية العالمية وللخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

12-28 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن زيادة مستوى الفهم على الصعيد الدولي لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الديون، حتى تتمكن هذه البلدان من بلوغ مستويات نمو تفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تزويد البلدان النامية بأدوات سياساتية للتعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-29 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

النهوض بقدرة البلدان النامية على مواجهة جائحة كوفيد-19 وعلى الاستمرار في التعافي وبناء القدرة على الصمود من خلال زيادة الحيز السياساتي لهذه البلدان ضمن النظام المتعدد الأطراف

12-30 شهد الاقتصاد العالمي ركودا اقتصاديا حادا في عام 2020 وسط جائحة لا تزال منفلتة. ولذلك، يتطلب المضي قدما خطة في مجال التعافي على مستوى العالم، تكون قادرة على العودة حتى بأكثر البلدان ضعفا إلى وضع أقوى مما كان سائدا قبل هذا الركود. ومن دون تغيير اتجاه السياسات العامة، ستكون السنوات العشر القادمة عقدا ضائعا بالنسبة للنمو والتنمية والعمالة والبيئة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد قدّم البرنامج الفرعي تحليلا مستفيضا للتحديات الإنمائية الناجمة عن الجائحة، تم التركيز فيه على مواطن ضعف البلدان النامية حيال الجائحة والصدمة الاقتصادية، وعلى تدابير التصدي الفورية اللازمة، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف، وعلى الأدوات السياساتية اللازمة للوصول إلى التعافي بشكل أفضل. وركز البرنامج الفرعي في التقرير المعنون "*Trade and Development Report 2020: From Global Pandemic to Prosperity For All – Avoiding Another Lost Decade*" *(التجارة والتنمية لعام 2020: من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع - تجنب ضياع عقد آخر)* على الأخطاء السياساتية التي ينبغي تجنبها حتى تتمكن البلدان النامية من استعادة الموقع الذي فقدته بسبب الجائحة، وأبرز أن مزيجا من ظروف العمل غير المستقر، وارتفاع مستويات المديونية الحرجة، وعدم كفاية الحيز المالي والسياساتي قد قلّص من الخيارات المتاحة لهذه البلدان في التصدي لأي نوع من أنواع الصدمات. وأوصى التقرير باتخاذ مجموعة من التدابير المتعددة الأطراف لتحويل الركود الاقتصادي العالمي إلى انتعاش عالمي، بما في ذلك وضع خطة لتحقيق التعافي الصحي تموّل من زيادة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يوفّر إطارا مكرّسا بشكل أكبر لبناء القدرة على الصمود في المستقبل. واستُكمل التحليل بموجز سياساتي بعنوان *"Topsy-turvy world: net transfer of resources from poor to rich countries"* (العالم رأسا على عقب: النقل الصافي للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية)، تناول بالبحث مواطن الضعف المالي في البلدان النامية والقيود التي تواجهها هذه البلدان في تعبئة الموارد

المالية المحلية من أجل التصدي للجائحة بالمستوى المطلوب، ونظر في الدوافع الرئيسية للنقل الصافي للموارد المالية إلى العالم المتقدم النمو، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-30 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التركيز على مسائل تمويل التنمية في المحافل الدولية من خلال تدشين مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده تحت قيادة كندا وجامايكا، وإطلاق خريطة طريق الأمم المتحدة البحثية لتحقيق التعافي من كوفيد-19 (انظر الجدول 12-2 أدناه).

الجدول 12-2
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
–	زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بالاختلالات المستمرة في الاقتصاد العالمي، التي أظهرها التحليل الوارد في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2019*، وبتحليل البرنامج الفرعي الذي ينبّه إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يقوم بالمزيد لمساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة	التركيز على مسائل تمويل التنمية في المحافل الدولية من خلال تدشين مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده تحت قيادة كندا وجامايكا، وإطلاق خريطة طريق الأمم المتحدة البحثية لتحقيق التعافي من كوفيد-19، التي يكتسي عمل البرنامج الفرعي في إطارها أهمية خاصة بالنسبة للركيزة 4 (سياسات الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف) وبالنسبة لأولوية البحث التي تمنحها هذه الركيزة لمسألة الردّ على السؤال التالي: "ما هي الدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية السابقة التي يمكن أن تنير السبيل أمام تصميم استراتيجيات التعافي الوطنية والإقليمية والعالمية؟"

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-32 بسبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي أنشطة التدريب الموجّهة لمقرري السياسات في البلدان النامية، التي تعقد كل عام في ووهان، بالصين. وعلاوة على ذلك، أثرت قيود السفر بسبب الجائحة على مشاركة البرنامج الفرعي في اجتماعات نادي باريس. وكان هناك، بسبب تدابير التباعد البدني، انخفاضٌ ملحوظ في التفاعل بأنواعه مع ممثلي الدول الأعضاء في كل من جنيف ونيويورك (نيويورك تأثرت بشكل خاص من القيود المفروضة على السفر)، مثل المشاركة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيويورك. وفي الوقت نفسه، غيّر البرنامج الفرعي نهجه واستعاض عن الاجتماعات الحضورية باجتماعات افتراضية، مثل الاجتماع الإلكتروني بمناسبة إطلاق استراتيجية موريشيوس للتصنيع، الذي نُظّم بالاشتراك مع حكومة هذا البلد. وعلاوة على ذلك، تم إرجاء دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، التي كان من المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2020، إلى كانون الثاني/يناير 2021. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرامج في عام 2020، مثلما يتبيّن ذلك من النتيجة 1.

12-33 غير أنّ البرنامج الفرعي قد حدّد في الوقت نفسه، وضمن النطاق العام لأهدافه، أنشطة جديدة ومعدلة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك إجراء مناقشات سياساتية وتقنية مع مقرري السياسات ومراكز الفكر بشأن مواضيع تُركّز على الآثار الاقتصادية للجائحة، وإدخال تغييرات على مواطن التركيز والمواضيع ضمن بحوث البرنامج الفرعي وتحليلاته بغية معالجة أثر كوفيد-19 على البلدان النامية، وتحديد الاستجابات السياساتية اللازمة لمساعدة هذه البلدان على التعامل مع الصدمة المعنية. وهكذا، ركّز البرنامج الفرعي في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020* على آثار الجائحة، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معا على رسم مسار جديد يصل من التعافي إلى عالم قائم على مزيد من المرونة والمساواة والاستدامة من الناحية البيئية بما يتماشى مع طموح خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، وضمن مجال الديون والتمويل، شدّد البرنامج الفرعي في تحليله على مشكلة المديونية المتزايدة في البلدان النامية، وحذّر من أنّ ديون بعض البلدان قد تصبح غير قابلة للتحمّل، ودعا إلى الحرص على تمكين الضعفاء من فرص الحصول على الخدمات المالية خلال الجائحة، وتخفيف عبء الديون، وزيادة السيولة العالمية، ووضع خطة صحية عالمية للبلدان النامية، وتوفير القيادة الفكرية للأحداث الرفيعة المستوى التي عقدتها، في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، منظومةُ الأمم المتحدة طوال عام 2020 بقيادة من كندا وجامايكا. وتناولت طبعةُ 2020 من القسم المعنون "In focus"، ضمن التحديث السنوي للوحة الأونكتاد في مجال متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة، المعروفة باسم "*SDG Pulse*"، مسألةَ كوفيد-19 من منظور إحصائي، حيث تمّ التّطرق إلى صعوبات القياس المرتبطة بالجائحة نفسها، وإلى مختلف الإجراءات السياساتية التي اعتمدتها الحكومات، وأثر ذلك على العمالة حسب نوع الجنس. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-34 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة: تحسين فرص تحقيق التنمية المستدامة[3]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-35 بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصدر البرنامج الفرعي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إطارا مفاهيميا للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة. وتم عرض الإطار في العديد من المنتديات الإلكترونية، بما في ذلك مؤتمر عموم أفريقيا المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة والضرائب الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، ومقهى إحصاءات آسيا والمحيط الهادئ عن التدفقات المالية غير المشروعة، الذي استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر. وواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله في فرقة العمل المعنية بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تضم في صفوفها صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن العديد من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، اختار البرنامج الفرعي مبدئيا ست منهجيات سيتم اختبارها في عام 2021 داخل بلدان مختارة في أفريقيا، وذلك في شراكة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد عُرضت هذه المنهجيات على فرقة العمل في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020.

(3) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

12-36 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات البلدان على وضع تقديرات أدق للتدفقات المالية غير المشروعة، التي لم تستوف الهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 بشأن توخي المنهجية الجديدة في إحصاءات ميزان المدفوعات لتسعة من البلدان الأفريقية المشاركة في أفريقيا. وبسبب استمرار القيود التي تفرضها الجائحة على السفر، لم يتسنّ الذهاب إلى بلدان مختارة والتفاعل مع السلطات الوطنية على عين المكان. ونظرا لحساسية الموضوع ولكثرة السلطات الوطنية التي تلزم مشاركتها في هذا النشاط، ومنها المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الجمركية والسلطات الضريبية ووزارات التجارة، فقد اتُّفق على أنه لن يكون من بالإمكان الاستعاضة عن الاجتماعات الشخصية بالاجتماعات الافتراضية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-37 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف ومعالجة التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة، سيشهد عمل البرنامج الفرعي تطورا، وستُوضع المنهجيات الست في صيغتها النهائية وسيتم نشرها في عام 2022، بعد أن تكون قد اختُبرت داخل فرقة العام في عام 2021. ثم سيتولى البرنامج الفرعي اختبارها في تسعة بلدان في أفريقيا. ويجري النظر حاليا في خطط للتخفيف من وطأة كوفيد-19 من أجل الوقوف على ما إذا كان بالإمكان إنجاز أنشطة تنمية القدرات بواسطة الإنترنت. ويرد التقدّم المتوقع بهذا الشأن في مقياس الأداء المستكمل أدناه (انظر الجدول 12-3).

الجدول 12-3
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود منهجية وإحصاءات موثوقة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	توافر منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	زيادة قدرة البلدان على وضع تقديرات أدقّ للتدفقات المالية غير المشروعة	تسعة بلدان مشاركة تشرع في استخدام المنهجية الجديدة في مجال وضع إحصاءات ميزان المدفوعات	الدول الأعضاء تستطيع استخدام ست منهجيات نهائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين السياسات الصناعية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في الجنوب الأفريقي[4]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-38 اضطلع البرنامج الفرعي بعدة أنشطة أسهمت في إحراز تقدم نحو تعزيز التكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي للسياسات الصناعية داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقام البرنامج الفرعي، في جملة أمور، بتنظيم سلسلة من حلقات العمل التي تهدف تحديدا إلى تعزيز القدرة على وضع السياسات الصناعية وإلى تيسير الحوار بشأن السياسات. وتم إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الرئيسية التي سبق أن حددها البرنامج الفرعي بالتعاون مع حكومات الجنوب الأفريقي، وهي: تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة. ويشير التقييم الأولي للأثر إلى أنّ الجهود المشتركة التي أتاحت وضع

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

السياسات وإعداد حلقات العمل قد ساعدت على تعزيز التكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي. وقد تأكد ذلك من خلال اعتماد البلدان المشاركة في المبادرة لوثيقةٍ ختامية رسمية دعما للخيارات السياساتية المحددة. وشملت المبادرات والسياسات الإقليمية الملموسة المعتمدة إنشاء منصة تجارية إقليمية لمبادرات السلع الزراعية بغية تحسين الوصول إلى الأسواق وإدارة المخاطر الزراعية، ومواءمة المعايير التقنية لضمان التشغيل المتبادل للمعدات والأجهزة الكهربائية. وما فتئ البرنامج الفرعي يضطلع بسلسلة من أنشطة المتابعة الرامية إلى تحسين الإطار الاستراتيجي للسياسات الصناعية في موريشيوس، بناء على طلب هذا البلد الذي شهد إطلاق الخطة الاستراتيجية الجديدة للسياسات الصناعية في عام 2020، ويعمل على تيسير عملية تطوير سلاسل قيمة محددة، لا سيما ضمن قطاعي تجهيز المنتجات الزراعية وتوفير الطاقة، في موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة. وسيُستكمل هذا العمل بإجراء تحليل للتحديات الهيكلية الرئيسية التي تطرحها جائحة كوفيد-19 على اقتصادات المنطقة، ولأكثر الاستجابات فعالية في مجال السياسات.

12-39 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحديد ثلاثة قطاعات على الأقل (هي تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة) يمكن في إطارها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية والتعرف على الأطراف المعنية بذلك والجمع بينها وتقديمها إلى العديد من بلدان من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى شركات القطاع الخاص، التي حققت الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 المتمثل في تحديد القطاعات التي يمكن فيها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية وفي الجمع بين الأطراف المعنية بالموضوع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-40 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وبما أنّ الأنشطة المحددة المذكورة أعلاه في إطار هذه النتيجة المقررة قد نُفّذت في إطار مشروع اكتمل في كانون الأول/ديسمبر 2020، فإنّ البرنامج الفرعي لن يتمكّن من مواصلة العمل بمقياس أداء مماثل بالنسبة لعام 2022. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيشهد عمل البرنامج الفرعي تطورا ليشمل أنشطة البحث وبناء القدرات من أجل دعم البلدان في تحسين السياسات الصناعية وتنفيذها، بما في ذلك داخل مناطق من خارج منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورهنا بتوافر الموارد. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-4).

الجدول 12-4
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
تقديم طلب إلى الأونكتاد من أجل دعم استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووضع مقترحات لتفعيل سياسة صناعية إقليمية مشتركة تشمل سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي	طرح مقترحات أولية بشأن وضع سياسة صناعية إقليمية للعديد من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	تحديد ثلاثة قطاعات على الأقل (هي تجهيز المنتجات الزراعية، وآلات التعدين، وتوفير الطاقة) يمكن في إطارها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية والتعرف على الأطراف المعنية بذلك والجمع بينها وتقديمها	زيادة مشاركة القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وتوسيع نطاق الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الشركات في المنطقة	زيادة قدرات البلدان النامية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات التصنيع

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
		إلى العديد من بلدان من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى شركات القطاع الخاص		

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تكثيف التحليلات والمقترحات السياساتية من أجل رصد حالة ديون البلدان النامية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-41 مع انخفاض نسق النشاط الاقتصادي خلال معظم فترات عام 2020، واحتمال الانتعاش بنسق بطيء في عام 2021، سوف تشكّل خدمة التزامات الديون الخارجية القائمة صعوبات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وقد حلّل البرنامج الفرعي هذه القضايا في عدة منشورات، منها *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020 وتقرير الأونكتاد عن أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الانتقال إلى وضع طبيعي جديد*، فضلا عن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/75/281). وأصدر البرنامج الفرعي منشورا خاصا على سبيل *المتابعة لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019*، يحمل العنوان التالي: " From the great lockdown to the great meltdown: developing country debt in the time of COVID-19" (من الإغلاق الكبير إلى الانهيار الكبير: ديون البلدان النامية في عصر كوفيد-19)، يُبيّن فيه كيف جمعت الجائحة بين صدمة حادة في مجال العرض ناجمة عن عمليات الإغلاق الشامل الواسعة النطاق والمطولة لاقتصادات بأكملها، مما دفع بحكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى الاقتراض لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة سكانها أثناء عمليات الإغلاق الشامل، وبين صدمة أكثر حدّة أصابت البلدان النامية ومسّت موقعها إزاء الديون الخارجية السيادية، وذلك بسبب أوضاعها الهشة بالفعل على مدى السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، تضمّن المنشور الخاص الصادر على سبيل المتابعة *لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019* دعوةً إلى أن تتخذ البلدان المدينة إجراءات منسّقة لتشكيل جداول الأعمال الدولية المستقبلية بشكل استباقي، وذكر أنّ هناك حاجة ماسة إلى اتفاقات بشأن تخفيف ديون البلدان النامية وإعادة جدولتها. وعلاوة على ذلك، ساعد عمل البرنامج الفرعي على تعزيز المقترحات السياساتية المقدّمة من ممثلي البلدان النامية، بمن فيهم رئيس وزراء باكستان، الذي اقترح مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الدين، وذكر في اتصالات مع أمانة الأونكتاد أنّ المبادرة استلهمت أفكارها من جملة من المصادر كان من بينها تحليل البرنامج الفرعي بشأن الديون، المعروض في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020* وفي المنشور الخاص الصادر على سبيل المتابعة *لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019*.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

12-42 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أنّ هناك، في الحالات الاستثنائية كالجائحة، طلب متزايد من المجتمع الدولي من أجل الحصول في الوقت المناسب على معلومات مستكملة عن الآثار الاقتصادية لمختلف الخيارات السياساتية، وعلى تحليل متنوع لتحديات الاقتصاد الكلي والتحديات المالية التي تواجه البلدان النامية على وجه الخصوص. وتطبيقا لهذا الدرس، وعلى غرار التحديث الذي أصدره في شهر نيسان/أبريل 2020 *لتقرير التجارة والتنمية*، سيُصدر البرنامج الفرعي متابعات لأبحاثه ضمن الحالات التي شهدت فيها بيئة الاقتصاد الكلي العالمية صدمة كبيرة تبرر مثل هذه الأنشطة. وفي عام 2020، كانت ردود

الفعل الواردة من الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني بشأن أهمية هذه الأنواع من الأنشطة إيجابيةً للغاية، وأثبت البرنامج الفرعي قدرته على تحديث بحوثه بسرعة لتعكس الوقائع الاقتصادية الجديدة والناشئة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-43 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقلّص مخاطر قضايا الديون وحدّتها في البلدان النامية وذلك من خلال اقتراح تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون، مع استمرار ما لا يقل عن 30 بلدا من البلدان النامية في بناء قدراتها على إدارة الديون (انظر الجدول 12-5).

الجدول 12-5

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	تزويد البلدان النامية بتحليل للتحديات الراهنة التي تواجه قدرتها على تحمل الديون، وبمنبر لمناقشة سبل تحسين الآلية العالمية لإعادة جدولة الديون	طرح قضايا الديون وتدابير السياسة العامة من خلال مقترحات ومبادرات يقدمها ممثلو البلدان النامية، بما في ذلك من خلال مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية اقترحها رئيس وزراء باكستان استنادا إلى عمل البرنامج الفرعي كما هو معروض في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020*	مواصلة طرح قضايا الديون في المحافل الدولية من خلال تنظيم مؤتمر دولي بشأن الديون يشارك فيه أفراد يمثلون على الأقل 40 من البلدان والمؤسسات الدولية لمناقشة المزيد من التدابير الهادفة إلى التخفيف من عبء الديون	تقلّص مخاطر قضايا الديون وحدّتها في البلدان النامية من خلال اقتراح تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ووضع إطار أكثر عدلا في مجال جدولة الديون، مع استمرار ما لا يقل عن 30 بلدا من البلدان النامية في بناء قدراتها على إدارة الديون

الولايات التشريعية

12-44 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

188/66 التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

227/72 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

205/74 الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

20/75 اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

126/75 تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

205/75 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

206/75 تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

225/75 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

المنجزات المستهدفة

12-45 يعرض الجدول 12-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-6

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**11**	**8**	**10**	**8**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والتكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها	5	4	5	4
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	1	–	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بشأن مسائل منها قضايا تمويل التنمية والمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، ولمحة عامة عن *تقرير التجارة والتنمية*	3	2	3	2
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	1	1	1	1
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**43**	**13**	**24**	**18**
6 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية	4	4	4	4
7 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	25	1	–	–
8 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	3	3	3	3
9 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
10 - اجتماعات لجنة التجارة والتنمية واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ذات الصلة	3	3	3	3
11 - اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	6	–	6	6
12 - مؤتمر إدارة الديون	–	–	6	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**19**	**19**	**19**	**17**
13 - مشروع تعزيز القدرات العامة والخاصة و/أو الدولية المتصلة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	1	1	1	1
14 - مشروع تطوير التجارة في الخدمات للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	1	1	1	–
15 - مشروع تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي	1	1	1	–
16 - مشاريع تركيب وتحديث وصيانة نظام إدارة الديون والتحليل المالي	15	15	15	15
17 - مشروع قياس تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**126**	**136**	**126**	**145**
18 - حلقات دراسية وحلقات عمل مقدمة إلى مقرّري السياسات، بشأن مواضيع تشمل صياغة التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، والاقتراض والإقراض السياديين، والعولمة والتجارة والتنمية	30	30	30	28

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
19 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل منها النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة، والترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي	6	6	6	7
20 - دورات تدريب مقدمة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى المديرين ومدققي الديون من بلدان مختارة فيما يتعلق بتسجيل بيانات الديون والإبلاغ وإحصاءات الديون وتحليل الديون وتدقيق الديون	90	100	90	110
المنشورات (عدد المنشورات)	**11**	**9**	**10**	**10**
21 - *تقرير التجارة والتنمية*	1	1	1	1
22 - *الدليل الإحصائي للأونكتاد*	1	1	1	1
23 - *لوحة متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة (SDG Pulse)*	1	1	1	1
24 - *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام*	1	–	–	–
25 - دراسات عن مسائل من بينها الديون الخارجية، والأزمات المالية في البلدان النامية، والهيكل المالي الدولي، والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي	7	6	7	7
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**18**	**12**	**12**
26 - موجزات السياسات والموجزات الإحصائية بشأن مسائل متعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية والتمويل والديون والتحول الهيكلي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	6	6	6	5
27 - الموجزات القطرية الإحصائية الاقتصادية والبحرية	2	2	2	2
28 - وثائق وبرامجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي	3	5	3	3
29 - المواد التدريبية المتعلقة بإدارة الديون	1	4	1	2
30 - إعداد ورقة عن التدفقات المالية غير المشروعة وتقديمها إلى اللجنة الثانية بناء على طلب الدول الأعضاء	–	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى مقرّري السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، والتحول الهيكلي، وسياسة النمو (مجموعة العشرين)، وإعادة التفاوض بشأن الدين في نادي باريس، وعدم الاستقرار المالي، والقدرة على تحمل الدين، والقدرة الإحصائية في مجال التجارة والتنمية.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة البيانات المالية للأونكتاد؛ وقاعدة بيانات واضعي النماذج الكلية للاقتصاد العالمي؛ ومركز الأونكتاد للبيانات الإحصائية، الذي يبلغ عدد مستخدميه حوالي 000 250 مستخدم ويسجل سنويا 000 500 زيارة يتم الاطلاع فيها على 8 ملايين صفحاته؛ ومؤشرات الإجهاد المالي والقدرة على تحمل الدين.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة محاضرات وعروض عن الديون الخارجية وتمويل التنمية والمسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية؛ وإعداد نشرات إخبارية إلكترونية وكتيبات عن نظام إدارة الديون والتحليل المالي وعن المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إعداد نشرات صحفية؛ وتنظيم مؤتمرات صحفية ومقابلات، بما في ذلك عن ديون البلدان النامية والتمويل الخارجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والمعهد الافتراضي للتجارة والتنمية؛ وإحصاءات الأونكتاد.

البرنامج الفرعي 2
الاستثمار والمشاريع

الهدف

12-46 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع بغية بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل.

الاستراتيجية

12-47 للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء، من خلال البحوث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية، على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يكفل تعزيز الاستثمار وريادة الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و 8 و 10 و 17، فضلا عن جميع الأهداف الأخرى، وذلك من خلال زيادة تعبئة التمويل العام والخاص نحو القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا برصد وتقييم وتحليل الاتجاهات والآفاق الإقليمية والعالمية في مجال الاستثمار الدولي، وبإعداد *تقرير الاستثمار العالمي* السنوي وغيره من المنشورات التحليلية عن الاستثمار الدولي لأغراض التنمية. وسيجري أيضا عمليات استعراض لسياسات الاستثمار الوطنية، وسيساند الحوار السياساتي حول نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وسيدعم ويصمم اتفاقات استثمار دولية جديدة تتماشى بشكل أفضل مع الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها وطنيا ودوليا. وسيتولى أيضا إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تشجيع الاستثمار وتيسير الأعمال والتمويل الابتكاري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبل منها أسواق الأوراق المالية والصناديق المؤسسية. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على تعزيز القدرة التنافسية الدولية لمشاريعها من خلال سياسات المشاريع الرامية إلى تحفيز تنمية المشاريع، وكذلك من خلال التشجيع على أفضل الممارسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة والإبلاغ. وهو أيضا سيشجع على الحوار وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بقضايا الاستثمار وتنمية المشاريع من خلال آليات بناء التوافق في الرأي وفي إطار المنتدى العالمي للاستثمار.

12-48 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال تقديم تقييم لتأثير الجائحة على الاستثمار وعلى سلاسل القيمة العالمية وتنمية المشاريع، فضلا عن تقديم المشورة في مجال السياسات والأطر والأدوات خلال مرحلة التعافي وما بعدها.

12-49 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) زيادة قدرة البلدان النامية على بذل الجهود من أجل سد الفجوات المتصلة بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تحسين قدرة البلدان على معالجة المسائل الرئيسية والمسائل الناشئة المتصلة بالاستثمار وبسياسات الاستثمار التي تعزز التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وببعدها الإنمائي؛

(ج) الاستفادة من موارد إضافية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنمية الاستثمار العالمي؛

(د) تحسين فهم القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والقدرة على زيادة الإمكانات الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال سياسات تنمية المشاريع؛

(هـ) زيادة وعي الدول الأعضاء بالسياسات والابتكارات والأدوات الهادفة إلى كسب الزخم ودفع عجلة الاستثمار في التنمية المستدامة، والمنبثقة عن تكثيف الحوار وتبادل أفضل الممارسات.

12-50 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن تخفيف أثر هذه الجائحة على قدرة الدول الأعضاء على اجتذاب الاستثمار في التنمية والاستفادة منه، وعن تعزيز انتعاش القطاع الخاص لديها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-51 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج المبينة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

رصد آثار الجائحة على الاستثمار وعلى تنمية المشاريع والتخفيف من تلك الآثار

12-52 من المرجّح أن يكون لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر فادح على الاقتصاد العالمي، وتأثير كبير على تمويل التنمية، بما في ذلك على المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي يتوقع أن تنخفض بنسبة تصل إلى 45 في المائة في البلدان النامية. وما فتئ البرنامج الفرعي يرصد أثر الجائحة على الاستثمار وتنمية القطاع الخاص، فضلا عن الآثار المترتبة على التنمية. وهو قد ركز على البحوث وتحليل السياسات للمساعدة في التخفيف من هذا الأثر، وأنتج تحليلات للبيانات والاتجاهات وقضايا الاستثمار من أجل تيسير صنع القرارات وتقرير السياسات. وعزز البرنامج الفرعي أيضا برامجه في مجال بناء القدرات، مما أتاح استمرارية الأعمال التجارية، وذلك مثلا من خلال توفير منصات حكومية إلكترونية وتعزيز قدرة الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص على الصمود. وشجّع كذلك على تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء من أجل إحراز فهم أفضل لأثر جائحة كوفيد-19 على الاستثمار وتطوير المشاريع، وللسياسات ذات الصلة في مجال تحقيق التعافي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-53 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستفيد من الأدوات الإلكترونية التي ينقحها ويقدّمها برنامج الأونكتاد بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع. وساعدت هذه الأدوات الإلكترونية أيضا الدول الأعضاء على التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في عام 2020 (انظر الشكل الأول من الباب 12).

الشكل الأول من الباب 12

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الأدوات الإلكترونية التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تراكمي)

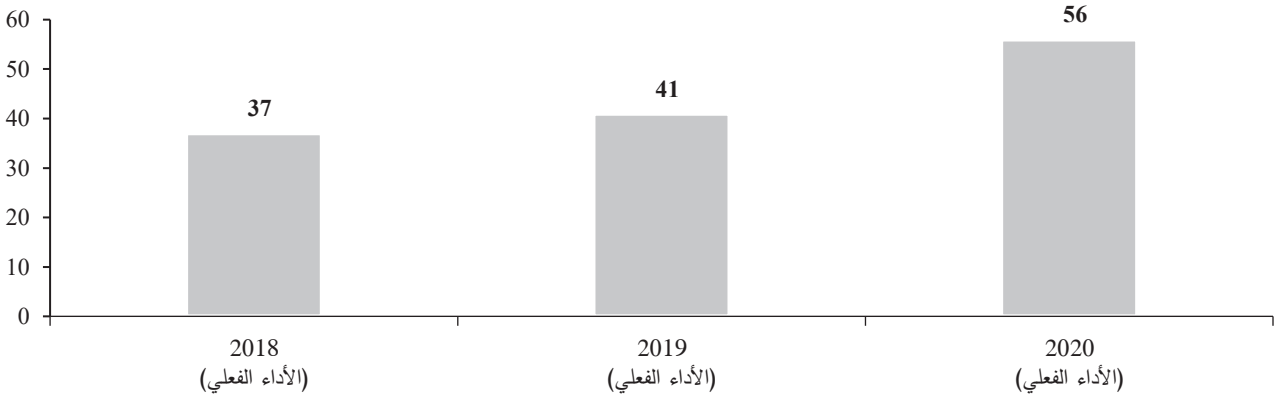

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-54 بسبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي عددا من الاجتماعات إلى عام 2021، مثل الاجتماعات التي ستنظَّم في إطار الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية، والدورة الثانية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، والعديد من الاجتماعات المتعلقة بالمنتدى العالمي للاستثمار. وأدخل البرنامج الفرعي أيضا تغييرا على نهجه في تنظيم حلقات العمل، مما أدى إلى زيادة عدد الحلقات الدراسية الشبكية، ومنها تلك المعنية بتعزيز الاستثمار وتيسيره بهدف مساعدة وكالات ترويج الاستثمار على التعامل مع الركود الاقتصادي، وبريادة الأعمال من أجل مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وريادة الأعمال في أعقاب جائحة كوفيد-19.

12-55 غير أن البرنامج الفرعي، ضمن النطاق العام لأهدافه وولاياته، قد حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وأنشطة معدلة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة المشاكل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك بالتركيز في بحوثه وتحليلاته السياساتية على أثر الجائحة على الاستثمار وتنمية المشاريع، وتقديم المساعدة الموجهة إلى خطط الإنعاش، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، تناول *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020* بالبحث مسألة تطوّر الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية، وقام بتحليل آخر التطورات في مجال التدابير السياساتية الجديدة لتعزيز الاستثمار وتيسيره وتنظيمه عبر العالم، وقدم معلومات مستكملة عن معاهدات الاستثمار وإصلاحها. وقدمت سلسلة *Global Investment Trends* (الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار) تحليلا منتظما لأثر الجائحة على المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى سلاسل القيمة العالمية، ومعلومات عن عمليات التصدي للجائحة من حيث سياسات الاستثمار. وقدم البرنامج الفرعي أيضا تحليلا متعمقا للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، واستعرض التقدم المحرز على الصعيد العالمي، واقترح مسارات عمل ممكنة. وأسفر ذلك عن إعادة صياغة المنجزات المستهدفة في مجال تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، حيث نسق البرنامج الفرعي استجابة منظومة الأمم المتحدة في مجال التمويل الخارجي ونمو الوظائف، وقدم دعم موضوعيا للاجتماعات على مستوى القمة وللاجتماعات الوزارية المعنية بتمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة المعدَّلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، مثلما ذُكر في النتيجة الناشئة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-56 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تهيئة بيئة مواتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة[5]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-57 استمر البرنامج الفرعي في مساعدة الدول الأعضاء على حفز الاستثمار لدعم التنمية المستدامة، وفي مساعدتها ضمن القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، واصل البرنامج الفرعي استعراض اتجاهات الاستثمار العالمية في القطاعات الرئيسية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع، حيث قام بتحديث البيانات المعروضة ضمن أول عدد من *دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*، الصادرة في عام 2019. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة قد أصبح واضحا الآن ضمن 6 من أصل 10 قطاعات ذات صلة بالأهداف، فإن النمو العام لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات. وبما أنّ الحاجة تدعو إلى الأخذ بنهج قائم على مزيد الاتساق في إدماج هذه الأهداف ضمن أطر سياسات الاستثمار الوطنية ونظام اتفاقات الاستثمار الدولية، قام البرنامج الفرعي بعرض ست مجموعات سياساتية ترمي إلى حفز القطاع الخاص على مزيد الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا مساعدة في بناء القدرات للدول الأعضاء بهدف إدماج هذه الأهداف ضمن سياساتها الاستثمارية، وواصل تقديم توصيات ملموسة لتعزيز وزيادة الاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل المصرفي بُغية اجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وفي المشاريع المتصلة بالأهداف القابلة لهذا التمويل. كما دخل البرنامج الفرعي في شراكة مع مؤسسات أخرى لتيسير زيادة قدرات تصنيع المستحضرات الصيدلانية لدى البلدان النامية، وذلك من أجل تنويع إنتاج هذه

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

البلدان والمساهمة في قدرتها التصنيعية العالمية، وواصل تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من خلال المنصات العالمية، ومنها الفعاليات التي تُعقد على هامش المنتدى العالمي للاستثمار.

12-58 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الوصول بنسبة 82 في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد إلى الإبلاغ عن التنفيذ الناجح لتوصيات واستراتيجيات وسياسات هدفها اجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وهو رقم يتجاوز الهدف المحدد في 80 في المائة ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-59 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها الاستثمارية واستراتيجياتها لتنمية القطاع الخاص. ويرد التقدم المتوقّع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-7).

الجدول 12-7
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
البلدان تبلغ عن نقص في الوعي والفهم والقدرة على التنفيذ لدى مقرري السياسات والمستثمرين بشأن سياسات الاستثمار والأدوات اللازمة لجذب الاستثمارات في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	الجهات المستفيدة تشرع في استخدام الأطر والأدوات المتعلقة باجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	اثنان وثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدّم التقارير عن التنفيذ الناجح للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة	ثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدم التقارير عن التنفيذ الناجح للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة (زيادة عدد البلدان المستفيدة خلال العام)	خمس وثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من مساعدة الأونكتاد تقدم التقارير عن التنفيذ الناجح للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة (زيادة عدد البلدان المستفيدة خلال العام)

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: سلسلة من الاستثمارات لسد الثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة[6]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-60 وسّع البرنامج الفرعي نهجه المتعلق بسلسلة الاستثمار العالمية التي تشارك فيها كل الأطراف المعنية بالاستثمار والتنمية. ويوجد من بين هذه الأطراف مقررو السياسات والمفاوضون على معاهدات الاستثمار، ووكالات تشجيع الاستثمار، والمصارف

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المركزية، وأسواق الأوراق المالية، ومديرو الصناديق السيادية، إضافة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الأسرية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ونقاط البداية والنهاية ضمن سلسلة الاستثمار، وذلك بهدف سدّ النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد شارك البرنامج الفرعي في عدة مبادرات تهدف إلى المساعدة على إعادة توجيه الأسواق المالية نحو الأخذ التام بالاستدامة، وإلى إبرام اتفاقات استثمارية جديدة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وتغيير عقلية دوائر الأعمال. وشمل ذلك الانخراطَ في عمل استثماري مؤسسي جديد، وإجراء البحوث وتحليل السياسات عن كيفية الاستفادة من التمويل المستدام والاستثمار المؤسسي الطويل الأجل للمساهمة في إقامة اقتصاد أكثر استدامة وشمولا، وإطلاق إطار جديد يتيح للمستثمرين المؤسسيين ولمديري الأصول التعامل مع الاستدامة وفق ما يتماشى مع نماذجهم التشغيلية وأولوياتهم الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أطلق البرنامج الفرعي مبادرة المؤسسات الأسرية من أجل التنمية المستدامة، وذلك بغية زيادة حفز الشركات على إدماج الاستدامة ضمن استراتيجيات أعمالها التجارية، والعمل كنموذج يشجع المشاريع التجارية على أن تقبل على دعم أهداف التنمية المستدامة. وقد وقّع 280 من المؤسسات الأسرية على تعهّد المبادرة من أجل تعزيز نموذج أعمال قائم على المزيد من المبادئ، حيث ضبط هذا التعهد مجموعة كاملة من مؤشرات الاستدامة بالنسبة للمؤسسات الأسرية.

12-61 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التزام 668 من الأطراف المعنية بالاستثمار بمبادئ الأونكتاد وتوصياته، وهو رقم تجاوز الهدف الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، والمحدد في 651 جهة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-62 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي توسيع نطاق دائرة الأطراف المعنية بتنمية الاستثمار وإشراكها وحشدها من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول الثاني من الباب 12).

الشكل الثاني من الباب 12

مقياس الأداء: مجموع عدد الجهات المعنية بالاستثمار الملتزمة بمبادئ وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

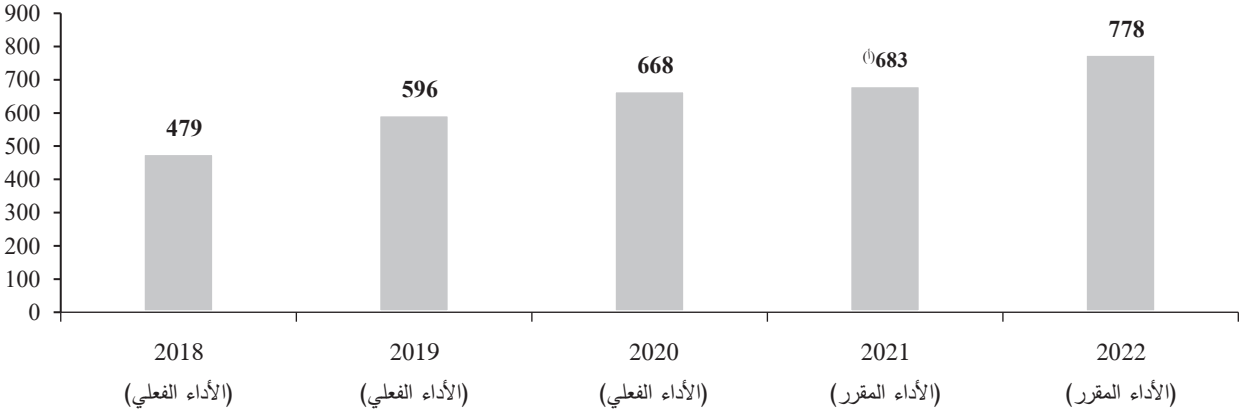

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الاستثمار وتنمية المشاريع لبلوغ التعافي والقدرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-63 رغم إحراز بعض التقدم ضمن قطاعات محددة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، لا يزال الاستثمار العالمي بعيدا عن الهدف المتمثل في سدّ نقص الاستثمار في هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، قد يكون لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على الاستثمارات المتصلة بهذه الأهداف نظرا للقيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود في البلدان النامية. وتشير البحوث الأولية التي أجراها البرنامج الفرعي إلى احتمال أن يشهد التقدم المحرز في هذا الاستثمارات خلال السنوات القليلة الماضية تراجعًا.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

12-64 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أن عوامل الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتضافرة الناجمة عن الجائحة أثبتت أن لها آثارا كبيرة على الإنتاج الدولي ضمن سياق طويل الأجل من التحولات، وأحدثت زيادة في طلب الدول الأعضاء على الخدمات الاستشارية المخصصة. وهذا ما جعل البرنامج الفرعي يدرك أهمية خدماته الاستشارية ضمن سياق جائحة كوفيد-19، ويلجأ إلى العمل مع شركائه ومع الدول الأعضاء من أجل تقييم الاحتياجات المالية الناجمة عن الجائحة والمساهمة في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الجديدة اللازمة للتعافي، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز أطر الاستثمار والمشاريع، التي تفضي إلى إعادة الإعمار الشامل والمستدام. وسيسعى البرنامج الفرعي، عند تطبيق هذا الدرس، إلى تعزيز أشكال جديدة من الشراكات ومن الأدوات المالية المعنية بموضوع الاستدامة وذلك بغية تعبئة موارد جديدة دعما للتعافي من الأوبئة وتحقيق التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-65 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الصناديق المعنية بموضوع الاستدامة، التي تبلغ عن العمل في أنشطتها بأدوات الأونكتاد المتصلة بالاستثمار لأغراض التنمية المستدامة، مثل إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتوجيهات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية (انظر الشكل الثالث من الباب 12).

الشكل الثالث من الباب 12

مقياس الأداء: مجموع عدد الجهات المعنية التي تعمل في أنشطتها بأدوات الأونكتاد التي طورها البرنامج الفرعي فيما يتصل بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة (تراكمي)

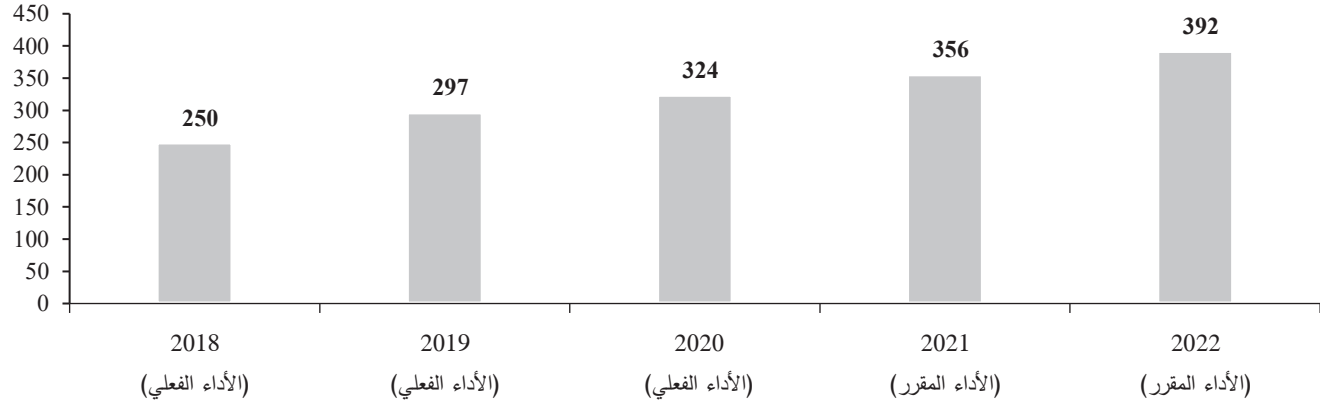

الولايات التشريعية

12-66 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

207/75 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

211/75 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-67 يعرض الجدول 12-8 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-8

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**9**	**8**	**8**	**8**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن ريادة الأعمال من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	2	1	1
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	1	–	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية عن الاستثمار من أجل التنمية	1	1	1	1
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	2	4	4
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	2	3	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**68**	**21**	**24**	**24**
6 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	1	–	–
7 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية	2	3	2	2
8 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
9 - اجتماعات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	14	2	14	14
10 - اجتماعات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	6	6	6	6
11 - اجتماعات المنتدى العالمي للاستثمار	20	5	–	–
12 - اجتماعات مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده	–	2	–	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**52**	**68**	**60**	**60**
13 - مشاريع تحليل قضايا الاستثمار الإقليمية	3	3	3	3
14 - المشاريع المتعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار وتعزيز تيسير الاستثمار	8	12	8	8
15 - المشاريع المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة	–	–	2	2
16 - المشاريع المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية	8	8	8	8

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
17 - مشاريع تشجيع الاستثمار وتيسيره	3	3	3	3
18 - المشاريع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	–	–	1	1
19 - المشاريع المتعلقة بأدلة الاستثمار	4	4	2	2
20 - مشاريع تيسير الأعمال	10	16	10	10
21 - المشاريع المتعلقة بتنمية المشاريع وروابط الأعمال	4	4	3	3
22 - مشاريع برنامج تنمية تنظيم المشاريع	5	5	6	6
23 - المشاريع المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ	2	8	3	3
24 - المشاريع المتعلقة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة	5	5	5	5
25 - المشاريع المتعلقة بالمستثمرين المؤسسيين	–	–	2	2
26 - المشاريع المتعلقة بالأعمال التجارية الأسرية	–	–	2	2
27 - المشاريع المتعلقة بالاستثمار المسؤول	–	–	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**107**	**123**	**107**	**107**
28 - حلقات دراسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده الإنمائية ومواضيع *تقرير الاستثمار العالمي*	6	7	6	6
29 - حلقات عمل تدريبية بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالاستثمار	8	8	4	4
30 - حلقات عمل وطنية متعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار والمتابعة وتعزيز تيسير الاستثمار	10	6	14	14
31 - حلقات عمل تدريبية بشأن إحصاءات الاستثمار الدولي ومنهجيات الدراسة الاستقصائية	5	5	5	5
32 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر	3	4	3	3
33 - حلقات عمل تدريبية بشأن تشجيع الاستثمار وتيسيره مقدمة إلى واضعي السياسات ومسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار والدبلوماسيين	14	14	10	10
34 - حلقات عمل تدريبية متعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها وإصلاحها	15	16	15	15
35 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة	4	4	4	4
36 - حلقات عمل تدريبية بشأن الملكية الفكرية من أجل التنمية	10	10	10	10
37 - حلقات عمل تدريبية بشأن سياسات تنمية المشاريع	16	22	16	16
38 - حلقات دراسية للتدريب على المحاسبة والإبلاغ عن مدى الاستدامة	6	7	6	6
39 - حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار المسؤولة	4	9	4	4
40 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالقدرة التنافسية للمشاريع	6	11	6	6
41 - حلقات دراسية بشأن المستثمرين المؤسسيين والتنمية المستدامة	–	–	2	2
42 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن الأعمال التجارية الأسرية	–	–	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**25**	**31**	**25**	**25**
43 - *تقرير الاستثمار العالمي* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
44 - منشورات عن مسائل الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *مجلة الشركات عبر الوطنية*، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، والاستثمار المسؤول	7	10	7	7
45 - منشورات عن سياسات الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *تعزيز تيسير سياسات الاستثمار، واستعراضات سياسات الاستثمار، ومرصد السياسات الاستثمارية*	9	10	9	9

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
46 - منشورات عن تشجيع الاستثمار وتيسيره، بما في ذلك عن الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة	3	4	3	3
47 - منشورات عن تنمية المشاريع، بما في ذلك عن تعافي المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم من الجائحة	2	2	2	2
48 - منشورات عن المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك السلسلة السنوية عن قضايا *المحاسبة والابلاغ الدوليين*	2	3	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**9**	**13**	**13**
49 - *مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار* (سلسلة)، بما في ذلك دورية *رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*	–	–	4	4
50 - أدلة الاستثمار	2	1	2	2
51 - تقارير عن التدابير المؤثرة في الاستثمار الدولي	2	2	2	2
52 - ورقات مناقشة عن اتفاقات الاستثمار الدولية	2	2	2	2
53 - موجزات سياساتية بشأن حقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	2	2	1	1
54 - مواد تدريبية بشأن تنمية المشاريع وروابط الأعمال	1	2	1	1
55 - تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة السنوي للسفراء	–	–	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية، بشأن مسائل منها صياغة سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالاستثمار الدولي، بما في ذلك الاستثمار المسؤول؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى كل من يطلبها من الدول الأعضاء، بشأن مسائل منها السياسات الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع وتيسير الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وريادة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع وتيسير الأعمال، بما يشمل التركيز على أشد الفئات ضعفا، ومعايير المحاسبة والإبلاغ؛ والقيام بالدعوة وتقديم الخدمات الاستشارية إلى ما يقرب من 200 من وكالات تشجيع الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سلسلة الاستثمار العالمية ومراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على تأثير الجائحة على الاستثمار وتنمية المشاريع، لا سيما في ضوء أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 وسبل تيسير اكتساب القدرة على الصمود والتعافي.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية: قواعد البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والسياسات الوطنية، واتفاقات الاستثمار الدولية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تحديثات المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ وإعداد الرسائل الإخبارية لبرنامج تطوير ريادة الأعمال والرسائل الإخبارية عن الاستثمار المسؤول؛ ووصول تقرير المنتدى العالمي للاستثمار إلى أكثر من 000 6 مشارك؛ وإعداد كتيبات؛ ونشرات الأخبار السريعة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: البوابة العالمي لتسجيل المؤسسات؛ ومركز سياسات الاستثمار، الذي يزيد عدد مستخدميه سنويا عن 000 150 مستخدم.

البرنامج الفرعي 3
التجارة الدولية والسلع الأساسية

الهدف

12-68 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو الحرص على تكون التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة كل الدول الأعضاء.

الاستراتيجية

12-69 للإسهام في بلوغ هذه الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على أن تنفذ البلدان النامية التدابير والسياسات ذات الصلة من أجل تحسين الاستفادة من منافع النظام التجاري الدولي، وذلك من خلال آليات الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأونكتاد (وهي البحث والتحليل؛ وبناء التوافق في الآراء؛ والتعاون التقني)، وبسبل منها تقديم مساهمات عن التجارة الدولية كمحرك للتنمية ضمن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وفي *تقرير أهداف التنمية المستدامة*، و*تصنيفات التعريفات العالمية*، و*الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم عملية صنع القرارات التجارية والقرارات المتصلة بالتجارة لدى البلدان النامية، وذلك من أجل تحسين معالجة آثار الإعانات والتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية، وبما يساعد هذه البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تساعد على اندماجها بشكل مفيد ضمن النظام التجاري الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك بوسائل منها تقديم مبادرات مصممة خصيصا للبلدان فيما يتعلق بمشاركتها في مختلف مراحل المفاوضات، وتقديم التحليلات التي تيسر تقييم السيناريوهات البديلة، ومساعدة المسؤولين الوطنيين في جميع مراحل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي تقديم المساعدة على بناء قدرات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية حتى تعالج مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد القائم على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة الاعتماد على السلع الأساسية. وهو سيشجع أيضا على تصميم وتنفيذ أهداف في مجال التجارة والبيئة والتنمية المستدامة وفي مجال الاستراتيجيات الاقتصادية المبتكرة، وسيشجع على سنّ التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك وتحسينها وإنفاذها، من خلال توفير أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية واستعراضات الأقران، وبما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف 8 و 10 و 12 و 14 و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل كمركز تنسيق في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن السياسات التجارية، حيث سيعزز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للنساء الاستفادة أكثر من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية وذلك من خلال أنشطة إقليمية وقطرية محددة ومساعدة هذه الدول على إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف 1 و 5 و 8 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

12-70 ويعتزم البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تناول المسائل المتعلقة بكوفيد-19 من خلال مواصلة رصد وتحليل آثار الجائحة العالمية على الصناعة التحويلية والتجارة الدولية، بما في ذلك عن طريق تقديم توصيات سياساتية بعينها عن الوصول إلى التعافي بشكل أفضل ضمن قطاعات محددة، مثل قطاع السياحة العالمية واقتصاد المحيطات. وهو يعتزم أيضا مساعدة البلدان على تحديد مجموعة التدابير والإجراءات الأكثر ملاءمة لمعالجة القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتأثرة بكوفيد-19، وذلك بوسائل منها إجراء دراسات للأسواق وتقييمات لأثر الحوافز والإعفاءات على المنافسة. وسيواصل البرنامج الفرعي تناول مسألة مراعاة المنظور الجنساني في تعافي التجارة من الجائحة، وذلك بالنظر إلى أنّ النتائج السلبية للأزمات الاقتصادية تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، وبحدّة أكبر عندما ترتبط الأزمات أيضا بالصحة العامة.

12-71 ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

(أ) تبسيط التدابير غير الجمركية، وعند الاقتضاء، إلغاء أو تخفيض التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك التدابير الانفرادية، حيثما يكون هناك احتمال في أن تشكل تلك التدابير حواجز تجارية لا داعي لها، وتعزيز عملية صنع القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة في البلدان النامية؛

(ب) تحقيق نتائج إنمائية إيجابية في المزيد من البلدان فيما يتعلق بزيادة التكامل والنشاط التجاريين؛

(ج) تحسين القدرة على اغتنام الفرص التي تتيحها تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛

(د) قيام عدد أكبر من البلدان إما بتعديل أو تنقيح أو تنفيذ تشريعات وأطر مؤسسية متعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك؛

(هـ) الدول الأعضاء تستغل فرص التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا، بما في ذلك التجارة البيولوجية والصناعات الإبداعية، وتزيد من القدرات على تقييم الإمكانات الاقتصادية للقطاعات القائمة على المحيطات وعلى وضع خطط عمل متكاملة في مجال الاستخدام المستدام والتجارة؛

(و) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة الحواجز التجارية الجنسانية والعقبات الجنسانية فيما يتعلق بالعرض.

12-72 ومن المتوقّع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عن تخفيف تأثير الجائحة على قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من التجارة الدولية، وأن يسفر أيضا عن تعزيز تعافي القطاعات التجارية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-73 الأداء البرنامجي في عام 2020 يشمل النتيجة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المعروض تحت النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قطاعات الخدمات لدى البلدان النامية

12-74 ظلّ الأونكتاد لسنوات عديدة يشدّد على أهمية تعزيز وتنويع قطاعات الخدمات لدى البلدان النامية. ولئن كانت الخدمات، ولا سيما خدمات الهياكل الأساسية، تحسّن عملية إضافة القيمة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعزز العمالة، وتيسر الاتجار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، فإنّ العديد من الحكومات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يواجه صعوبات في تحديد وتلبية احتياجات الاقتصاد المحلي من الخدمات. لذلك، يزوّد البرنامج الفرعي، بفضل عمله على استعراض سياسات الخدمات، مقرري السياسات من البلدان النامية بقائمة شاملة من الخيارات السياساتية التي تقوي قطاعات الخدمات في هذه البلدان، وتغطي هذه القائمة قطاعات متعددة بصيغة كمية توفّر لمقرري السياسات أساسا سليما لبلورة أو إعادة بلورة الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بتطوير قطاعات الخدمات بصفة عامة أو قطاعات فرعية بعينها. وبما أنّ قطاعات الخدمات التي تعتمد عليها الاقتصادات النامية وأقل الاقتصادات نموا، مثل السياحة والضيافة وخدمات الرعاية، قد تأثرت كثيرا بالجائحة، فإن استعراضات سياسات الخدمات تؤدي دورا هاما في عملية التعافي، ولا سيما في البلدان النامية التي تهدف إلى تنويع قطاعات الخدمات لديها والابتعاد بها عن الخدمات الشخصية التقليدية إلى الخدمات التي تلزم لرفع الإنتاجية والقدرة التنافسية ضمن قطاعات الصناعة التحويلية. وفي عام 2020، وفرت عدة استعراضات لسياسات الخدمات لدى بلدان في أفريقيا، مثل أوغندا ورواندا وليسوتو والمغرب وكذا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسائل مفيدة للتواصل مع الدول الأعضاء بشأن التزاماتها المعلنة بشأن الخدمات، المزمع تقديمها إلى الاتحاد الأفريقي بحلول نهاية عام 2020. وفي عام 2020، أجرى البرنامج الفرعي استعراضا لسياسات الخدمات في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتناول هذا الاستعراض الشامل 13 قطاعا، بما في ذلك الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية، والتأمين وخدمات التأمين، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النقل البري، وخدمات النقل الجوي، والخدمات السياحية، وخدمات الطاقة، وقدّم 79 من التوصيات المعنية رأسا بهذه القطاعات الخدمية. وقد أقر المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، هذا الاستعراض الأول من نوعه بالنسبة لمنظمة اقتصادية إقليمية، وأقر أيضا خطة عمل بشأن إقامة سوق للخدمات داخل الجماعة، سيتم إرساؤها بحلول عام 2030.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-75 أســـهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضـــح من تعزيز قدرة 23 بلدا ناميا، بما في ذلك 15 بلدا في منطقة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، على تنفيذ تدابير وإجراءات ميدانية محددة في مجال سـياسـات الخدمات حتى تكيّف تجارتها الوطنية في الخدمات مع بيئة تجارية سـريعة التطور ومع فترة الانتعاش بعد الجائحة، وذلك نتيجة لعمليات اسـتعراض سياسات الخدمات (انظر الجدول 12-9).

الجدول 12-9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
الدول الأعضـاء لديها زيادة في مسـتوى فهم أهمية اقتصـادات الخدمات من خلال التحليل وأنشـــطة بناء القدرات التي يوفرها البرنامج الفرعي	استعراضات سياسات الخدمات متاحة للدول الأعضـــاء في منطقة الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا حتى تنفّذ تدابير وإجراءات ميدانية محددة في مجال سـياسـات الخدمات هدفها تكييف تجارتها الوطنية في الخدمات	23 من البلدان النامية جاهز لتحديث السياسات المتبعة في مجال الخدمات، بما في ذلك 15 بلدا عضـوا في الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا لديه خيارات وتوصـيات سياسـاتية بشـأن ســـبعة من قطاعات الخدمات (هي الطاقة، والمحاســـبة، والشـــؤون القانونية، والشـــؤون المعمـاريـة، والثقـافـة، والتعليم، والهنـدســـة) المعروضـة ضـمن اسـتعراضـات سـياسـات الخدمات التي يوفرها البرنامج الفرعي

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-76 بسـبب التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أو ألغى عددا من المنجزات المسـتهدفة، بما في ذلك اجتماعات وفعاليات في مجال المسـاعدة التقنية، وأيضـا منشـورات تتعلق بهذه الفعاليات. وبسـبب تأجيل الدورة الخامسـة عشـرة للأونكتاد إلى عام 2021، تم أيضـا تأجيل معظم الاجتماعات ذات الصـلة التي سـيعقدها البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، تأجّل اجتماع الخبراء المتعدد السـنوات بشـأن السـلع الأسـاسـية والتنمية المقرر عقده في تشـرين الأول/أكتوبر 2020 إلى عام 2021، وكذلك نواتج المنشـورات ذات الصـلة، بسـبب الشـواغل المتعلقة بمشـاكل الاتصـال في البلدان النامية التي من شـأنها أن تحول دون مشـاركتها بفعالية في أي اجتماع افتراضـي. وقد تحوّل البرنامج الفرعي، حيثما أمكن، من النهج والشـــكل المتبعين في أنشـــطة وفعاليات بناء القدرات إلى اعتماد الشـــكل الإلكتروني، بما في ذلك في تنظيم اجتماعات الخبراء المواضـيعية والحلقات الدراسـية الشـبكية عن سـياسـة المنافسـة وحماية المسـتهلك، وكذا الفعاليات المتعلقة بالتجارة البيولوجية واقتصـاد المحيطات، حيث تمت الاسـتعاضـة عن فعالية اقتصـاد السـوق بحلقة دراسـية شـبكية نُظّمت مع الأطراف الشريكة في اليوم العالمي للمحيطات.

12-77 غير أنّ البرنامج الفرعي قد حدّد في الوقت نفسـه، وضـمن النطاق العام لأهدافه، أنشـطة جديدة ومعدلة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضـاء في مواجهة المشـاكل المتصـلة بجائحة كوفيد-19. وأنتج العديد من الدراسـات التحليلية التي تسـلط الضـوء على آثار الجائحة على قطاعات أو اقتصـادات بعينها، مثل قطاع الخدمات، والمرأة والفئات الضـعيفة، واقتصـاد المحيطات، وسـياسـات المنافسـة والمستهلكين، والممارسـات التجارية التقييدية في أسـواق معدات الحماية الشـخصـية، وقطاع السـياحة، والتي تبرز أوجه

الضعف لدى العديد من البلدان النامية حيال هذه الصدمات، ثم تضع التوصيات السياساتية المناسبة. وقدّم المنشور المعنون "*Global trade update 2020*" (آخر مستجدات التجارة العالمية في عام 2020)، الذي يصدر كل ثلاثة أشهر لعرض الاتجاهات والتنبؤات القصيرة الأجل في التجارة العالمية، جملةً من التوقعات الأولية بشأن التجارة العالمية، تبعا لكيفية تطور الجائحة، وأولى اهتماما خاصا للإمدادات الطبية المتصلة بمقاومة الجائحة (معدات الحماية الشخصية، والمطهرات، ومجموعات عُدد التشخيص، وأجهزة التنفس بالأوكسجين، وغيرها من المعدات الاستشفائية ذات الصلة. وقام البرنامج الفرعي أيضا بتحليل أهمية السلع الأساسية في تجارة البضائع لدى أعضاء الكومنولث، ووضع تقديرات لأثر الاضطرابات التجارية الناجمة عن الجائحة في صادرات السلع الأساسية إلى خمسة أسواق رئيسية هي: أستراليا والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

النتائج المقررة لعام 2022

12-78 النتائج المقررة لعام 2022 تشمل النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إطلاق العنان لإمكانات التاجرات غير الرسميات العاملات عبر الحدود[9]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-79 بطلب من ثلاثة بلدان أعضاء شاركت في الأنشطة المتعلقة بالتاجرات غير الرسميات العاملات عبر الحدود خلال الفترة 2016-2019 (هي ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا)، أطلق البرنامج الفرعي، في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، مجموعةً جديدة من الأنشطة المكرسة لتدريب النساء المنخرطات في التجارة غير الرسمية و/أو الصغيرة عبر الحدود على تطوير مهارات ريادة الأعمال واتباع القواعد التجارية والإجراءات الجمركية. ويُشكّل هذا العمل جزءا من المبادرة العالمية الرامية إلى أن يُحقّق قطاع المؤسسات المتناهية الصّغر والصغيرة والمتوسطة التعافي بعد الجائحة. ويجري تكرار الأنشطة على نفس الحدود التي شملها التدخّل السابق، وذلك لأن المبادرة الشاملة تهدف إلى توفير استجابة فورية ضمن سياق الوضع المتعلق بكوفيد-19. ومن المتوقع لبرنامج التدريب التجريبي الذي نُفذ في ست مناطق حدودية في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا أن يتكرر أيضا في مراكز حدودية أخرى وربما في منطقة مختلفة، وأن يستفيد إلى مما حققه من نتائج إيجابية.

12-80 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تحويل التاجرات من القنوات التجارية غير الرسمية إلى القنوات التجارية الرسمية للقيام بأنشطة تجارية عبر الحدود، وشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، كشرط مسبق لتنويع وتوسيع الأعمال التجارية والانتقال من الكفاف إلى الاستدامة. ومن بين 147 تاجرة شاركن في أنشطة التدريب، أكدت الأغلبية أن المعرفة التي اكتسبنها من التدريب على القواعد والإجراءات والحقوق والالتزامات الخاصة بالحدود قد منحتهن ثقة أكبر بقدرتهن على عبور الحدود (99 في المائة)، وهو ما أسهم في عزمهن وقدرتهن على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن التجارية (98 في المائة). وهذا ما أتاح تحقيق الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المتمثل في أن يكون أكثر من نصف النساء المدربات قادرات على اتخاذ خطوات من أجل التحول إلى القنوات التجارية الرسمية، ولديهن فكرة جيدة عن كيفية توسيع نطاق أعمالهن التجارية و/أو تنويعها.

---

(9) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-81 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي أنشطته التدريبية على تطوير ريادة الأعمال وعلى حقوق التجارات والتزاماتهن، الموجّهة إلى التاجرات غير الرسميات و/أو صغار التاجرات العاملات عبر الحدود، ليشمل نطاق تلك الأنشطة حدودا أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وربما مناطق نامية أخرى. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-10).

الجدول 12-10

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
نقص وعي التاجرات غير الرسميات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وافتقارهن إلى المهارات الأساسية في ريادة الأعمال	زيادة وعي التاجرات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وزيادة معرفتهن بالمهارات الأساسية في ريادة الأعمال. وأيضا وجود فوائد عائدة على موظفي الجمارك الذين يحضرون التدريب على القواعد والإجراءات التجارية	144 من أصل 147 امرأة مدربة اكتسبن القدرة على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن، والفهم لكيفية توسيع نطاق أعمالهن التجارية و/أو تنويعها	بلدَان آخران على الأقل من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء يعربان عن الاهتمام بتكرار النهج وتنفيذ البرنامج التدريبي للنساء العاملات في قطاع التجارة غير الرسمية عبر الحدود	بلدَان آخران على الأقل من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء أو في مناطق نامية أخرى يتّخذان خطوات لتكرار النهج ولتنفيذ البرنامج التدريبي للنساء العاملات في قطاع التجارة غير الرسمية عبر الحدود

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اقتصاد المحيطات - مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية على جني فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية[10]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-82 في إطار مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية النامية، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نظّم الأونكتاد وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ما مجموعه 12 بعثة ميدانية للحوار والتحقق مع الأطراف المعنية وذلك لفائدة 261 مشاركا منهم 42 في المائة نساء. وفي عام 2020، نظّم الأونكتاد أيضا أربعة مؤتمرات إلكترونية متعددة الأطراف خُصّصت لتقييم التحديات والفرص التي يواجهها اقتصاد المحيطات بسبب جائحة كوفيد-19، وإمكانات التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، والآثار على المستوطنات البشرية والسياحة الساحلية، والتجارة بالمواد البلاستيكية، والاستدامة والتنمية.

(10) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

واستُكمل ذلك بحلقة عمل للأطراف المعنية عن سلاسل قيمة سمك التونة، نُظّمت في بربادوس في أوائل عام 2020، وبتدريب شبكي لفائدة كوستاريكا على الخبرات في مجال استخدام نظم التتبع والعلامات التجارية الجماعية.

12-83 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرة الدول الأعضاء على بلورة استراتيجيات اقتصادية وتجارية وطنية في مجال المحيطات، بما في ذلك صياغة استراتيجية اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات لكلٍّ من بليز وكوستاريكا، مع التركيز على وضع خطة عمل لإحلال التجارة المستدامة في سلاسل قيمة سمك التونة واللوبستر الشوكي ومحار الملكة وسمك السواحل، حيث تجاوز مستوى هذه القدرة الهدف المحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 بشأن زيادة القدرة في الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-84 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سينظّم البرنامج الفرعي منتدى المحيطات الرابع عن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، بغية ضبط الإجراءات وإعادة تنظيم الجهود من أجل إحراز التقدم والامتثال للغايات المتصلة بالتجارة من الهدف 14 في ضوء سيناريو ما بعد الجائحة، وسيواصل مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجياتها الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالمحيطات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا وضع تقييمين على الأقل لسلسلة قيمة التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، فيما يتعلق بأنواع مختارة، ووضع خطة عمل إقليمية بحلول عام 2022. ويرد التقدم المتوقع بهذا الشأن في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-11).

الجدول 12-11
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى فهم أهمية الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك نتيجة لمنتدى المحيطات الثاني عن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى الاهتمام، وهي تحصل على دعم أفضل في مجال صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك نتيجة لمنتدى الأمم المتحدة للتجارة	زيادة قدرات الدول الأعضاء على صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية الوطنية المتعلقة بالمحيطات، وذلك كنتيجة لأنشطة البرنامج الفرعي، بما في ذلك اثنتان من الدول الأعضاء (هما بليز وكوستاريكا) تضعان هذه الاستراتيجية	دولتان على الأقل من الدول الأعضاء تعتمدان استراتيجيات اقتصادية وتجارية وطنية متعلقة بالمحيطات	تحدد الدول الأعضاء الإجراءات وتعيد تنظيم الجهود من أجل إحراز تقدم وتحقيق الامتثال للغايات المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك كنتيجة للمنتدى الرابع للمحيطات؛ ويضع البرنامج الفرعي تقييمين على الأقل لسلسلة قيمة التجارة البيولوجية المتصلة بالمحيطات، فيما يتعلق بأنواع مختارة، ويضع خطة عمل إقليمية بهذا الشأن

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: رفع الحواجز التجارية – لوائح شفافة ومبسّطة من أجل تحقيق تنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-85 تشّكل التدابير غير الجمركية، بما في ذلك اللوائح التقنية وصكوك السياسات التجارية التقليدية، تكلفة باهظة بالنسبة للتجار. وتقدر هذه التكاليف بنحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف تكاليف التعريفات الجمركية نفسها، وهي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وظهر استخدام التدابير غير الجمركية بشكل بارز خلال جائحة كوفيد-19، حيث اتخذ أكثر من 140 بلدا عددا من التدابير المؤقتة سعيا لتحقيق أهداف غير تجارية وأيضا أهداف ذات صلة بالتجارة. وترتبط الأهداف الرئيسية بحماية الصحة العامة، فضلا عن الشواغل الاقتصادية. ومن التحديات العالمية التي يواجهها التجار مسألة اللوائح غير الشفافة وغير المتسقة. فالشفافية في التدابير غير الجمركية تقلل بالفعل، وإلى حد كبير، من تكاليف المعاملات. ولكن خلال جائحة كوفيد-19، اتُّخذت هذه التدابير في الكثير من الأحيان بشكل غير منسق ومن دون إبلاغ الشركاء التجاريين بذلك. كما أن تبسيط القواعد والتعاون يفضيان إلى المزيد من تقليص التكاليف من دون المساس بأهداف السياسات غير التجارية. بيد أنّ المتطلبات التي يتعين على التجار الوفاء بها لا يمكن الاطلاع عليه بسهولة، واللوائح كثيرا ما تكون غير منسقة داخل البلدان وفيما بينها. والتدابير الجديدة غير الجمركية، وكذا التدابير السارية بالفعل، قد تصبح، إذا لم يتم تداركها، بمثابة حواجز كبيرة أمام تحقيق أي انتعاش بعد الجائحة. لذلك، قام البرنامج الفرعي في مواجهة هذا الوضع بإعداد تصنيف دولي للتدابير غير الجمركية وذلك بالاشتراك مع سبع منظمات دولية (هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، مما أتاح جمع البيانات عن هذه التدابير وتعميمها بانتظام على مقرري السياسات والتجار، وهو أمر بمثابة شرط مسبق لبوابات المعلومات التجارية وللنجاعة في تبسيط الإجراءات وللتعاون على المسائل التنظيمية. واستُكمل هذا العمل بدورات تدريبية حضورية وشبكية هدفها التوعية بهذه التدابير وتعزيز القدرة على معالجتها. وبزيادة استكمال البيانات عن هذه التدابير ورفع مستوى الوعي لدى مقرري السياسات، سيزداد الطلب على الشفافية وكذا استخدام بيانات التدابير غير الجمركية المتوفرة في بوابات التجارة. وللمساعدة على مواجهة هذه الزيادة، يعمل البرنامج الفرعي على تطوير ثلاث بوابات بهذا الشأن لفائدة مجموعات مختلفة من المستعملين.

الدروس المستفادة وخطط التغيير

12-86 خرج البرنامج الفرعي بدرس مفاده أن التحديثات المنتظمة للبيانات عن التدابير غير الجمركية وعن استدامة مبادرة الشفافية تقتضي من البرنامج الفرعي أن يتواصل مع الحكومات والمسؤولين الحكوميين ويتفاعل معهم باستمرار. ففي السابق، كانت هذه البيانات تُجمع من مصادر رسمية متاحة للجمهور، غالبا دون تفاعل يذكر مع الحكومات التي تضع اللوائح. ويتمثل الجانب السلبي لهذا النهج في عدم تحديث بيانات البلدان بانتظام عندما لا يتوفر التمويل الخارجي. لذلك، سيسعى البرنامج الفرعي، وقد استفاد من هذا الدرس، إلى تكثيف الاتصالات مع الحكومات، بما في ذلك عن طريق مطالبتها بأن تلتزم رسميا بتعيين جهات تنسيق.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-87 من المتوقّع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتّضح من زيادة عدد المستخدمين، ولا سيما المسؤولين الحكوميين والباحثين والتجار، للبيانات عن التدابير غير الجمركية المنشورة في بوابات التجارة (انظر الجدول 12-12).

الجدول 12-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بارتفاع التكاليف التجارية للتدابير غير الجمركية، وإمكانات الشفافية والتنسيق والتعاون على المسائل التنظيمية	زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بأهمية التدابير غير الجمركية بالنسبة للتجارة الدولية. وتطوير وتحسين بوابات البيانات الخاصة بالتدابير غير الجمركية لتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه التدابير التي يجمعها البرنامج الفرعي، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليصل مجموع المستخدمين المسجَّلين إلى 13 000 مستخدم	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليتم تسجيل ما لا يقلّ عن 1 500 مستخدم إضافي (500 14 مستخدم في المجموع)	زيادة استخدام المعلومات عن التدابير غير الجمركية المنشورة على البوابات التجارية، ليتم تسجيل ما لا يقلّ عن 2 000 مستخدم إضافي (500 16 مستخدم في المجموع)

الولايات التشريعية

12-88 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

63/35 الممارسات التجارية التقييدية

186/70 حماية المستهلك

312/71 محيطنا، مستقبلنا: نداء للعمل

7/74 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

198/74 السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021

204/74 السلع الأساسية

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-89 يعرض الجدول 12-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-13

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**22**	**15**	**21**	**20**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التجارة الدولية والتنمية، والاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية	1	1	2	1
2 - تقرير الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووثائق المعلومات الأساسية الخاصة بها	1	1	-	-
3 - التقارير بشأن الاتجاهات السائدة في قطاع التجارة وبشأن أنظمة التجارة ومعايير الاستدامة، والتقارير المخصصة بشأن اتجاهات وآفاق السلع الأساسية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
4 - وثائق المعلومات الأساسية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة	8	1	7	7
5 - تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	10	10	10
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**64**	**33**	**33**	**33**
6 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية)	2	2	2	2
7 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	-	-	–	-
8 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	10	-	-
9 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
10 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	3	2	2
11 - اجتماعات الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	23	5	16	16
12 - اجتماعات الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	10	10	10
13 - الاجتماع السنوي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**21**	**27**	**24**	**20**
14 - مشاريع بناء القدرات، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالخدمات والتجارة والنمو الشامل، وقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ولا سيما في أقل البلدان نموا وتسوية المنازعات والدبلوماسية التجارية	9	9	13	9
15 - المشروع الخاص بجمع البيانات عن التدابير غير الجمركية ورصدها والإبلاغ عنها ونشرها	1	4	1	1
16 - المشاريع بشأن النظم المعممة والعالمية للأفضليات التجارية، وبشأن التجارة والبيئة والتنمية، وبشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من أجل تحقيق قدر أكبر من التنويع والقيمة المضافة	8	11	8	8
17 - المشاريع الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وصياغة السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي	3	3	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**124**	**124**	**125**	**108**
18 - حلقات دراسية لواضعي السياسات بشأن نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونظام التحاليل والمعلومات التجارية، والتدابير غير الجمركية، ومعايير الاستدامة، والترتيبات التجارية التفضيلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسياسات وأطر الخدمات، والتحديات الإنمائية الناشئة في النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية، والمفاوضات التجارية الدولية، والبيئة، والتنمية المستدامة	48	54	57	50
19 - بناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال السياسة التجارية، والمهارات اللازمة لأجهزة المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والشؤون الجنسانية والتجارة	58	58	40	45
20 - حلقات عمل لدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والاستفادة من المكاسب الإنمائية، والاستجابة للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية	10	1	10	5
21 - حلقة نقاش بشأن تغيير المشهد التجاري الدولي وتكاليف التجارة	1	1	1	1
22 - حلقات نقاش حول تحديات وفرص التجارة الدولية من أجل تعزيز التنمية المستدامة	2	2	12	2
23 - مناقشة مخصصة للخبراء بشأن دور قانون وسياسة المنافسة وبشأن حماية المستهلك وسياسة الاستهلاك	1	1	1	1
24 - سلسلة حلقات عمل للتجارة والتنمية في جنيف، يشترك في تنظيمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وجامعة جنيف والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية	4	7	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**31**	**30**	**35**	**36**
25 - المنشورات المتعلقة بالتجارة والمنشورات الخاصة بقطاعات معينة	1	1	5	1
26 - منشورات عن التجارة وتعددية الأطراف وأهداف التنمية المستدامة	14	14	12	17
27 - منشورات عن الاتجاهات والسياسات التجارية في السياق الدولي	9	8	8	9
28 - منشورات عن التجارة وكفاءة الأسواق ورفاه المستهلك، وعن سياسات المنافسة وحماية المستهلك	4	4	4	6
29 - منشورات عن التجارة والسلع الأساسية والتنويع الاقتصادي والقيمة المضافة	3	3	6	3
المواد التقنية (عدد المواد)[أ]	**16**	**15**	**12**	**12**
30 - تقارير عن عمل الأونكتاد في مجال سياسيات المنافسة وحماية المستهلك وعن المنتدى العالمي للسلع الأساسية	2	1	2	1
31 - كتيبات وموجزات سياساتية بشأن تصنيف التدابير غير الجمركية، ونظام الأفضليات المعمم، والمنافسة الفعالة و/أو أجهزة حماية المستهلك	3	3	3	3
32 - *دليل بشأن حماية المستهلك*	1	1	1	1
33 - القانون النموذجي بشأن المنافسة	2	2	1	1
34 - المواد المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك في إطار مبادرة الأونكتاد للشراكة في مجال البحوث	2	2	1	1
35 - المنشور الصادر عن الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بعنوان *تصنيفات التعريفات العالمية*	1	1	1	1
36 - الجوانب المتصلة بالتجارة من *تقرير أهداف التنمية المستدامة*	1	1	1	1
37 - تقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة	1	1	–	1
38 - وحدات تدريبية بشأن مواضيع في مجال المفاوضات التجارية الدولية	3	3	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تزويد خمس من الدول الأعضاء واثنتين من مجموعات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين بلدان الجنوب بالخدمات الاستشارية عن صنع القرارات المتصلة بالتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وإدماج الشواغل التجارية في السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات، والتعاون والشراكات من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتجارة والشؤون الجنسانية، ووضع أطر المنافسة وحماية المستهلك، والمسائل التجارية والبيئية، وإمكانات الاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: وصول أكثر من 000 15 مستخدم سنويا إلى نظام الحل التجاري العالمي المتكامل ونظام التحاليل والمعلومات التجارية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة المنتدى العالمي للسلع الأساسية؛ واجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ والمنتدى العالمي للخدمات؛ وأسبوع التدابير غير الجمركية؛ ومؤتمر التجارة البيولوجية؛ ومناسبة عن التجارة والشؤون الجنسانية؛ ومناسبة عن الاتجار غير المشروع بحضور أكثر من 300 شخص؛ ومناسبة عن الاقتصاد الإبداعي؛ ومحاضرات ومعارض عن المسائل المتصلة بأعمال البرنامج الفرعي؛ ورسائل إخبارية عن نظام الأفضليات المعمم وعن أعمال الأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك؛ ومطويات ونشرات عن التجارة والشؤون الجنسانية وعن البحوث والتنفيذ والمشاريع في مجال سياسات السلع؛ وكتيبات وصحف وقائع متصلة بأعمال البرنامج الفرعي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومقالات رأي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: وقائع الاجتماعات التي عقدها البرنامج الفرعي؛ ودورة تدريبية على الإنترنت عن التدابير غير الجمركية يتلقها سنويا 300 شخص تقريبا؛ والأدوات التفاعلية المتصلة بقوانين المنافسة وحماية المستهلك، والدبلوماسية التجارية وتسوية المنازعات؛ والموقع الشبكي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بشأن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة؛ والنسخة الإلكترونية من القانون النموذجي بشأن المنافسة؛ ومجموعة مواد التدريس المتعلقة بالتجارة والشؤون الجنسانية.

(أ) تمّت إزالة المنجز المستهدف "الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة واللجان الإقليمية، *تقارير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*" لأنّه يُمثّل مساهمة الأونكتاد في نواتج برنامج آخر، ولا يشكل ناتجا من نواتج الأونكتاد.

البرنامج الفرعي 4
التكنولوجيا واللوجستيات

الهدف

12-90 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتحسين اللوجستيات التجارية وزيادة القدرات البشرية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الاستراتيجية

12-91 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناءَ توافق الآراء الدولي، ويضطلع بالبحوث والتحليلات، ويقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات التكنولوجيا واللوجستيات لأغراض التنمية. وسيقوم البرنامج الفرعي، لدى قيامه بذلك، بتعظيم أوجه التلاحم والتلاقح، وبناء أوجه التكامل بين مختلف القضايا في حافظة أنشطته. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، سيعزز البرنامج الفرعي بناء توافق الآراء وحوار السياسات من خلال عمله كأمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومساهمته في آلية تيسير التكنولوجيا. وسيضطلع بالبحوث والتحليلات بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال منشوره الرئيسي المعنون "تقرير التكنولوجيا والابتكار" ومن خلال تقارير أخرى تحلل الخيارات السياساتية المتاحة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك الفصل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، سينجز البرنامج الفرعي استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ويدعم

تنفيذ عمليات تقييم التكنولوجيا واستشراف المستقبل في البلدان النامية، ويقدم إسهامات في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا.

92-12 وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناء توافق الآراء الدولي. وسيشمل ذلك أنشطة فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والأسبوع السنوي للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تيسير العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتلك المسائل. وسيجري البرنامج الفرعي أيضا بحوثا وتحليلات بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتنمية، بما في ذلك من خلال المنشور الرئيسي المعنون "تقرير الاقتصاد الرقمي" وغيره من التقارير التي تحلل الاتجاهات الرئيسية والخيارات السياساتية في البلدان النامية. وإضافةً إلى ذلك، سيستجيب البرنامج الفرعي لعدد متزايد بسرعة من طلبات بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي الواردة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وسيشمل ذلك إعداد تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والمساعدة في وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية وأطر قانونية بشأن التجارة الإلكترونية، وإجراء القياس الإحصائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كما سيشمل تنسيق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي طرحها أصحاب مصلحة متعددون، وإدارة مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة.

93-12 وفي مجال اللوجستيات التجارية، الذي يشمل تيسيرَ التجارة والتشغيلَ الآلي للجمارك والنقلَ، بما في ذلك النقل البحري وإدارة الموانئ، سيعزز البرنامج الفرعي حوار السياسات الدولي وبناء توافق الآراء الدولي من خلال تقديم الخدمات للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بشأن هذه المسائل ومن خلال المساهمة في مداولات المنتديات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وسيجري أيضا بحوثا وتحليلات بشأن تيسير التجارة والنقل والتنمية، بسبل منها المنشور الرئيسي المعنون "استعراض النقل البحري" وغيره من المنتجات البحثية التي تعنى بتحليل البيانات والاتجاهات والتحديات والأطر التشريعية والخيارات السياساتية المتاحة للبلدان النامية لتحسين النقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية. وإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات تيسير التجارة، بما في ذلك التشغيل الآلي للجمارك وتحديثها من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية، والنقل، بما في ذلك النقل البحري، وممرات العبور وإدارة الموانئ، وما يرتبط بذلك من مسائل تشريعية. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى قيامه بذلك، التصدي لتحديات محددة في مجال اللوجستيات التجارية تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية. وأخيرا، سينفذ البرنامج الفرعي أنشطة محددة الأهداف في مجالي التدريب وبناء القدرات لفائدة المعنيين من أصحاب المصلحة والخبراء الحكوميين في ميدان التجارة وميادين التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة ذات الصلة. ويشمل ذلك تقديم دورات دراسية تعقد على الصعيد الإقليمي وفي جنيف بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وبرنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري)، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية في البلدان النامية بشأن مختلف جوانب السياسات التجارية والإنمائية، مثل إدارة الموانئ والإحصاءات التجارية ومسائل أخرى، بما في ذلك الهوية الرقمية للتجارة الإلكترونية.

94-12 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بكوفيد-19 من خلال التركيز بشكل متزايد على تأثير الجائحة وتدابير سياسة التكيف والتعافي الاقتصادي في مجال التكنولوجيا واللوجستيات لأغراض التنمية. وسيشمل هذا العمل تحديد ونشر الممارسات الجيدة لإبقاء اللوجستيات التجارية في حالة تشغيلية مع احتواء انتشار مرض فيروس كورونا، بما في ذلك عن طريق تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها للجائحة تحويل اللوجستيات التجارية وقطاع النقل على المدى الطويل ومساعدة البلدان النامية على التكيف وفقاً لذلك. وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، سيتضمن عمله البحث وتبادل الخيارات السياساتية لتوفير الحماية من الجائحة والتعافي من أثرها، بما في ذلك فيما يتعلق بتأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والسياسات الرامية إلى تعزيز التجارة الإلكترونية من أجل تخفيف الآثار والتعافي منها.

95-12 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تحسين المعارف وزيادة توافق الآراء الدولي بشأن التحديات الناشئة والممارسات الجيدة في السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

(ب) تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا؛

(ج) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(د) زيادة توافق الآراء والوعي بشأن الاتجاهات والتحديات الرئيسية في الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية؛

(هـ) زيادة القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تنفيذ سياسات تسخر الاقتصاد الرقمي للأهداف الإنمائية، بما في ذلك من حيث إدماج المرأة والفئات الضعيفة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(و) تعزيز اللوجستيات التجارية التي تربط البلدان المستفيدة بالأسواق الدولية بطريقة أكثر مرونة واستدامة، مع تعزيز الشفافية والكفاءة في التجارة، بسبل منها النظام الآلي للبيانات الجمركية؛

(ز) تحسين القدرة على تنفيذ تدابير تيسير التجارة والنقل لأغراض التنمية المستدامة؛

(ح) زيادة قدرة البلدان النامية على تقييم وتحليل وصياغة السياسات المتعلقة بالمسائل المهمة المتصلة بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية؛

(ط) زيادة قدرات البلدان النامية على تخطيط وتنفيذ سياسات تجارية وإنمائية أكثر شمولا واستدامة.

12-96 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عمّا يلي:

(أ) تعزيز قدرات البلدان المستفيدة وتحسين السياسات في مجالي التكنولوجيا واللوجستيات التجارية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود أمام الجوائح وغيرها من الصدمات، وإلى تعجيل التعافي من الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19؛

(ب) زيادة الفهم والقدرات على تخفيف أثر الجوائح من خلال الحلول التكنولوجية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وزيادة مرونة اللوجستيات التجارية في البلدان النامية؛

(ج) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الاستفادة من التكنولوجيا واللوجستيات التجارية من أجل تعجيل وتيرة التعافي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-97 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تحسين مرونة اللوجستيات التجارية خلال جائحة كوفيد-19

12-98 مع تفشي جائحة كوفيد-19، لجأت البلدان إلى تدابير صارمة لاحتواء انتشار فيروس كورونا على الحدود وفي الموانئ والمطارات. ونتيجةً لذلك، أعيقت بشدة حركة السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية الأساسية. وكجزء من تدابير الاستجابة السريعة، عرض البرنامج الفرعي دعمه وخبرته في مجال اللوجستيات التجارية والنقل العابر، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال اعتماد نهج متجانس يعالج القطاعات الفرعية التكميلية للوجستيات التجارية. وفي حوار وثيق مع شبكات الممارسين في الميدان، وضع البرنامج الفرعي خطة عمل من 10 نقاط حدد فيها ممارسات فضلى وتوصيات في مجال تيسير التجارة، تمثل مجموعة من تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في مجال تيسير التجارة. واستُكملت هذه التوصيات بخطوات ملموسة على أرض الواقع تهدف إلى بناء قدرات الدول

الأعضاء على تيسير العمل عن بعد، والتباعد البدني، والبيئات غير الورقية، من أجل توفير خدمات متواصلة على الحدود. ووضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية وقدم بناء القدرات للإدارات الجمركية لتكييف استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية أثناء الجائحة وفي التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، وأجرى استقصاءات شملت أكثر من 100 إدارة جمركية تستخدم هذا النظام من أجل تقديم مساعدة أكثر ملاءمة في السياق المحدد للجائحة. ووضع البرنامج الفرعي أيضا مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات في إدارة الموانئ للتصدي للجوائح، ونشرها من خلال شبكة برنامج إدارة الموانئ في 60 بلدا، وبحث أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة البحرية، وأصدر بيانات في الوقت شبه الحقيقي للقطاع البحري لتيسير اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية. وأيد البرنامج الفرعي أيضاً إعداد دعوة إلى الحكومات لاتخاذ إجراءات من أجل تيسير عمليات تغيير أطقم السفن وإزالة العقبات التنظيمية غير الضرورية أمام النقل البحري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، بما في ذلك في مرحلة التعافي وما بعدها. وأخيرا، قاد البرنامج الفرعي وضع استجابة في إطار نهج توحيد الأداء للأمم المتحدة لتحسين الاتصال في مجال تيسير التجارة والنقل أثناء الجوائح، وجمع الخبرات في مجال تيسير التجارة والنقل من جميع أنحاء الأمانة العامة، بما في ذلك اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-99 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استخدام واعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات المذكورة أعلاه من جانب الدول الأعضاء أثناء الجائحة، مما كفل استمرار التدفقات التجارية، ومرونة اللوجستيات التجارية، وإعطاء الأولوية للمنتجات الطبية وغيرها من السلع الأساسية العابرة على الحدود، وخفض الرسوم المفروضة على هذه السلع، وزيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية في الجمارك للحد من خطر انتشار فيروس كورونا المرتبط بالتفاعلات المادية. وتشمل الأدلة الأخرى اعتماد الجمعية العامة للقرار 17/75 بشأن التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية، الذي حثت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء، في أعقاب مفاوضات يسّرتها إندونيسيا، التي تعد مورِّداً عالمياً رئيسياً للعمالة البحرية، على تصنيف البحارة وغيرهم من عمال البحر ضمن فئة العمال الرئيسيين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد وغيرها من كيانات منظومة المتحدة المعنية، بإبلاغ الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عن طريق تقرير المنظمة البحرية الدولية عن الحالة المتعلقة بمسألة تغيير أطقم السفن في أثناء جائحة كوفيد-19 استنادا إلى عمل فريق العمل المعني بالأزمات التي يواجهها البحارة ومن خلال قسم مخصص لها من منشور *الاستعراض المتعلق بالنقل البحري الصادر عن الأونكتاد*. وقد ساهم القرار في حل أزمة عالمية تتعلق بأطقم السفن تؤثر على أكثر من مليوني بحار. ويتضح أثر العمل على تيسير التجارة أيضا من خلال تعزيز قدرة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على تيسير التجارة (انظر الجدول 12-14).

الجدول 12-14
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
الدول الأعضاء تستطيع الاستفادة من الدعم المصمم خصيصاً على الصعيد الوطني في تحديد احتياجاتها المحددة من اللوجستيات التجارية، بما في ذلك تقديم التحليلات والبحوث ذات الصلة؛ وبرنامج مكثف مكرس لبناء القدرات المهنية لأعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة وأماناتها من خلال برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة؛ والدعم المقدم لدوائر الموانئ في البلدان النامية في تقديم خدمات أكثر كفاءة وتنافسية في مجال إدارة الموانئ من أجل زيادة التدفقات التجارية، من خلال برنامج إدارة الموانئ في إطار برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية؛ والنظام الآلي للبيانات الجمركية من أجل الإدارة المتكاملة للجمارك	الدول الأعضاء تحصل على دعم يتسم بالشمول والكفاءة والفعالية لإدارة الاتجاهات السريعة التطور التي تشكل أنماط التجارة وتحدد المشهد التشغيلي لقطاع اللوجستيات التجارية ككل، وللتكيف مع تلك الاتجاهات. الدول الأعضاء استخدمت العمل البحثي والتحليلي، وأنشطة بناء التوافق، ومبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات، التي تركز بوجه خاص على بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية، في وضع وتعزيز السياسات، والارتقاء بالمهارات والخبرات التقنية، وفي زيادة تأهبها في نهاية المطاف لمواجهة صدمات كبرى من أي نوع	الدول الأعضاء تتصدى للتحديات المتصلة بالجائحة في مجال اللوجستيات التجارية باستخدام وتطويع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات الشاملة وضعها البرنامج الفرعي، تغطي قطاعات اللوجستيات التجارية بكامل نطاقها، وتكفل استمرار التدفقات التجارية، بسبل تشمل التصدي للتحديات التي يواجهها أكثر من مليوني بحار بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة 17/75

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

12-100 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل بعض الأنشطة وعدد من الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ودورتي لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية، واجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وكذلك جميع المذكرات الفنية والمواد المتعلقة بهذه الاجتماعات. كذلك، نظراً لأن برنامج مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد عُدِّل لكي يتيح الفرصة لإجراء مناقشات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19، ألغيت دورات محددة عن العلم والتكنولوجيا والابتكار وعن الرقمنة. وفي الوقت نفسه، غير البرنامج الفرعي النهج المتبع في عقد الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين من نسق الحضور الشخصي إلى نسق افتراضي، وشمل ذلك اجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأسبوع التجارة الإلكترونية، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة. وتضمنت هذه المناسبات جلسات مخصصة بشأن جائحة كوفيد-19 وأصدر المشاركون في دورة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعوةً إلى إيجاد حلول تكنولوجية للتصدي للجائحة وآثارها لإتاحتها للبلدان النامية الأعضاء. ونظمت أنشطة أخرى على الإنترنت في مجال تيسير التجارة وفي سياق برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وأثرت الجائحة أيضاً على تنفيذ عدد من أنشطة المساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم دورات إقليمية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، تعين إرجاؤها إلى عام 2021 نظرا لاعتمادها الشديد على التفاعل وجها لوجه في الموقع وإقامة الشبكات فيما بين المستفيدين. وتأخرت الاستراتيجيات المقررة للتجارة الإلكترونية بسبب الجائحة، إذ تعين تأجيل بعض حلقات العمل مع

الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي مجال تيسير التجارة والنقل، تم أيضاً تخفيض عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية بسبب الجائحة، نظرا لأن التحول إلى عقد الأنشطة عن طريق الإنترنت كان يستلزم في كثير من الأحيان تكوين مجموعة إقليمية للمناسبات المقررة على الصعيد الوطني. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

12-101 إلا أن البرنامج الفرعي حدَّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة ومعدّلة على السواء لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لهدفه. وأعد البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية واستقصاءات وموجزات سياساتية وتقارير أخرى عن تأثير الجائحة وعن سبل تحقيق تعاف أفضل وتحسين القدرة على الصمود من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتجارة الإلكترونية. وأبرزت بحوث البرنامج الفرعي في مجالات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحاجة إلى إيجاد حلول تكنولوجية في التصدي للجائحة وآثارها، حيث بينت الدور التيسيري للحلول الرقمية والكيفية التي ساعدت بها التجارة الإلكترونية البلدان على التجاوب مع الجائحة، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة سد الفجوات الرقمية القائمة. ودعا البرنامج الفرعي أيضاً من خلال تحليله إلى حماية التمويل المقدم للعلم والتكنولوجيا والابتكار أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها واستكشف دور السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في التعافي من آثار الجائحة. وعلاوةً على ذلك، سلَّط استقصاء أجراه البرنامج الفرعي لشركات التجارة الإلكترونية ومنصات الأطراف الثالثة الضوءَ على عدد من العقبات الرئيسية والتدابير العلاجية التي يمكن اتخاذها على مستوى السياسات العامة والمتصلة بمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية. وفي مجال اللوجستيات التجارية، بما في ذلك تيسير التجارة والتشغيل الآلي للجمارك والنقل البحري وإدارة الموانئ، وضع البرنامج الفرعي مجموعة كبيرة ومتسقة من تدابير التكيف التي يعزز بعضها بعضا للحد من انتشار فيروس كورونا مع التأكد في الوقت نفسه من إمكانية حركة السلع الحيوية دون عوائق. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدّلة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-102 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الجاهزية الرقمية في البلدان النامية[19]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-103 في عام 2020، واصل البرنامج الفرعي عمله الرامي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تسخير الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور، مع مراعاة الاختلاف في مستويات الاستعداد بين البلدان. وبإجراء سبعة تقييمات جديدة سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في عام 2020 (بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والعراق وكوت ديفوار ومالي وملاوي والنيجر)، أصبح مجموع التقييمات التي أنجزها البرنامج الفرعي حتى الآن 26 تقييما. وتضمنت هذه التقييمات تشخيصات محدَّثة للسبل التي يمكن من خلالها لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية تسخير إمكانات الثورة الرقمية لأغراض التجارة الإلكترونية والتجارة والتنمية. وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي، من خلال التقييمات، احتياجات محددة ومواطن ضعف حرجة في النظم الإيكولوجية الوطنية للتجارة الإلكترونية واقترح إجراءات ملموسة تتخذها الحكومات لتحسين الحالة. ولتعجيل وتيرة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، أجريت عملية مسح مفصلة لحصر الإنجازات التي تحققت حتى الآن

(19) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

ولتحديد الخطوات التالية. وإضافةً إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي تقريراً تضمن مسحا لأثر الجائحة على التجارة الإلكترونية وحدد الاستجابات السياساتية الملائمة، استند في إعداده إلى الشبكات والقدرات الوطنية التي أنشئت في البلدان في سياق التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وواصل البرنامج الفرعي أيضاً تطوير مبادرتي التجارة الإلكترونية للجميع والتجارة الإلكترونية للمرأة. وشهدت مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع ضم شريكين جديدين (أمانة الكومنولث ومنظمة العمل الدولية) ودعمت تنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية لعام 2020، الذي عقد في شكل افتراضي وحضره 000 2 مشارك من 130 بلداً. وفي عام 2020، أسهمت التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في اتخاذ إجراءات تتعلق بتطوير البنى التحتية (بوركينا فاسو وزامبيا وساموا)، ووضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية (بنن وزامبيا وكمبوديا وميانمار) ووضع أو استحداث أنظمة لحماية الخصوصية والبيانات (مدغشقر ونيبال)، إلى جانب تدابير لدعم حلول الدفع الرقمي (أوغندا وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وإنشاء اتحاد للتجارة الإلكترونية في السنغال. وفي بعض المناطق، بما في ذلك المناطق التي تمثلها الجماعةُ الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعةُ شرق أفريقيا ومنتدى جزر المحيط الهادئ، استخدمت التقييمات أيضا كأساس لوضع سياسات إقليمية للتجارة الإلكترونية. وإضافةً إلى ذلك، أسفر الحوار الوثيق مع المانحين عن زيادة الدعم المقدم لعمل البرنامج الفرعي بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والنظر في زيادة البُعد الرقمي في استراتيجيات المساعدة الإنمائية.

12-104 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اتخاذ 12 بلداً إجراءات محددة، باستخدام التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية كأساس لوضع استراتيجيات وسياسات التجارة الإلكترونية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الإلكترونية، وتحسين تنسيقها بين الوزارات والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-105 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكمِّل البرنامج الفرعي المساعدة المقدمة إلى الحكومات الوطنية بمشاركة أوثق على الصعيد الإقليمي، بما يعزز التجارة والتكامل داخل المنطقة الواحدة من خلال التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي عمله بشأن زيادة مشاركة صاحبات المشاريع الرقمية في الحوار السياساتي الوطني والإقليمي وبشأن تحسين توافر الإحصاءات. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-15).

الجدول 12-15
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[1]	*2022 (الأداء المقرر)*
الفجوات بين البلدان وداخلها من حيث الجاهزية للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما	توافر المعلومات والأدوات من خلال اتباع نهج متعدد المسارات للبحث والتحليل وحوار السياسات والتعاون التقني، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة للنساء	اثنا عشر بلدا استخدمت التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية كأساس لوضع استراتيجيات وسياسات التجارة	زيادة تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المنبثقة عن التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي يجريها الأونكتاد ونمو مجتمع النساء صاحبات	زيادة الوعي بدور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في ثلاث على الأقل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وتعزيز مشاركة صاحبات المشاريع الرقمية في 15 حواراً سياساتياً

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)[أ]	2022 (الأداء المقرر)
	العاملات في التجارة الإلكترونية	الإلكترونية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الإلكترونية، وتحسين تنسيقها بين الوزارات والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين	المشاريع الرقمية اللاتي يتم تدريبهن في إطار مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للمرأة	وطنياً وإقليمياً في 5 مناطق؛ وطرح مبادرات جديدة تنفذها 4 حكومات لجمع إحصاءات عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لتحسين توافر الإحصاءات من خلال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرة البلدان النامية على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية والإقليمية لتيسير التجارة[20]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-106 واصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء بما يتماشى مع اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عن طريق تحسين قدرات اللجان الوطنية لتيسير التجارة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ووضع البرنامج الفرعي أيضاً نهجا إقليميا في مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ البروتوكولات الإقليمية المتصلة بسلاسل القيمة الإقليمية والتجارة البينية. وقد نُفذ ذلك مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الكاريبية ومنتدى جُزر المحيط الهادئ في حالة اتفاق المحيط الهادئ الموسع بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية. ووفر البرنامج الفرعي أيضاً استجابة سريعة للاحتياجات المتصلة بالجائحة للجان الوطنية لتيسير التجارة وأصحاب المصلحة المشاركين في سلسلة الإمداد اللوجستية من خلال وضع نماذج تدريبية جديدة على الإنترنت وأدوات لتكنولوجيا المعلومات مثل مرقب الإصلاحات وبوابات المعلومات التجارية لتعزيز تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ الإصلاحات في مجال تيسير التجارة. وعلاوةً على ذلك، قُدمت مبادئ توجيهية وخدمات استشارية للاستجابة السريعة في مجال تيسير التجارة والصحة للمساعدة على تحسين التنسيق بين الإدارات المسؤولة عن التجارة والجمارك والصحة وجرى نشرها باستخدام بوابات المعلومات التجارية.

12-107 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين قدرات 32 لجنة وطنية لتيسير التجارة على تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ بموجب اتفاق تيسير التجارة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تلقي 13 لجنة وطنية لتيسير التجارة المساعدة من الأونكتاد في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-108 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع اللجان الوطنية لتيسير التجارة والجماعات الاقتصادية

(20) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الإقليمية. وحتى الآن، أمَّن البرنامج الفرعي موارد لدعم عمل 10 لجان وطنية لتيسير التجارة في عام 2022. إلا أنه سيواصل العمل مع الشركاء الإنمائيين لاستنهاض الدعم لزيادة عدد البلدان المستفيدة والكيانات الإقليمية المشمولة، مع ضمان استدامة المشاريع الجارية. ولدى القيام بذلك، سيزيد البرنامج الفرعي بدرجة أكبر تركيزه على التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة وعلى بناء سلاسل إمداد إقليمية في مجال اللوجستيات التجارية، استنادا إلى الروابط بين تيسير التجارة والتكنولوجيا. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 12).

الشكل الرابع من الباب 12

مقياس الأداء: عدد اللجان الوطنية لتيسير التجارة التي يساعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة (سنويا)

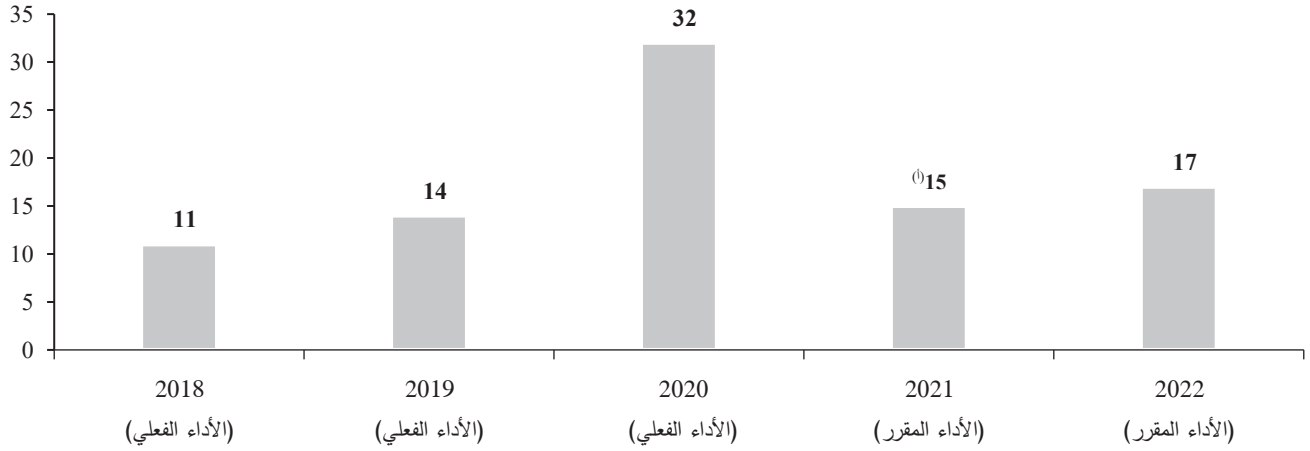

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تمكين صاحبات المشاريع الرقمية من بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-109 في حين يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية عاملا مساعدا للتمكين الاقتصادي للمرأة، فإنه لا تزال هناك عقبات كبيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعايير الثقافية، والتحيزات الجنسانية، وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار، وعدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت، وانخفاض مستويات المهارات الرقمية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وتسعى مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، التي أطلقت في عام 2019، إلى تمكين صاحبات المشاريع الرقمية في جميع الاقتصادات النامية والناشئة وتوليد نظم إيكولوجية رقمية أكثر شمولا. ولكي يحقق البرنامج الفرعي أهدافه، أقام شراكات مع سبع نساء مؤثرات من الرائدات في مجال التكنولوجيا الرقمية من مناطق مختلفة وعينهن مناصرات لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، للعمل كقدوة والسعي لإحداث تأثير يتجاوز مجرد الشواغل الاقتصادية. وشاركت المناصرات في إطار دورهن في مختلف الحوارات السياساتية بين أصحاب المصلحة المتعددين في عدة منتديات إقليمية وعالمية رفيعة المستوى في عام 2020. وتحت قيادة كل مناصرة لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في المنطقة الخاصة بها، نظمت المبادرة ثلاث دورات دراسية رئيسية محددة الأهداف في عام 2020 لزيادة كفاءات وشبكات صاحبات المشاريع، وهي بصدد إنشاء مجتمعات لمبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في جميع المناطق للمساهمة في النظم الإيكولوجية المحلية. وإضافةً إلى ذلك، ونتيجة للشبكات التي نشأت في سياق الدورات الدراسية الرئيسية، بدأت فرص الأعمال التجارية عبر الحدود تظهر بين المشاركات، مما أرسى الأساس لنظم إيكولوجية رقمية أكثر تكاملا على المستوى الإقليمي.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

12-110 كان الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن المنصات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات يمكن أن تدعم التنمية والتغييرات في السياسات والأنظمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد الجمع بين واضعي السياسات على جميع المستويات، من المستويات الوطنية إلى المحلية، بما في ذلك صاحبات المشاريع، في بلورة فهم كلي شامل ومتكامل للاحتياجات المحددة للأعمال التجارية الرقمية الصغيرة والمتوسطة وصاحبات المشاريع الرقمية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي الحوار بين واضعي السياسات وصاحبات المشاريع على جميع المستويات، وسيبني فهما متزايدا للاحتياجات المحددة للأعمال التجارية الرقمية الصغيرة والمتوسطة. وسيساعد البرنامج الفرعي على تيسير إقامة واجهة تفاعل بين قطاع الأعمال وصاحبات المشاريع وواضعي السياسات للمساعدة في توفير معلومات يسترشد بها صانعو القرارات في وضع استجابات سياساتية وتنظيمية مناسبة. وسيبني البرنامج الفرعي على الدروس المستفادة في سياق جائحة كوفيد-19، التي اضطلعت خلالها المؤسسات الرقمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العديد من مؤسسات العمل التجاري التي تقودها النساء، بدور حاسم في التكيف مع التحديات الناجمة عن الجائحة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-111 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى 200 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة (انظر الجدول 12-16).

الجدول 12-16
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
-	زيادة وعي الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بدور مناصرات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لدى 50 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 100 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، بما في ذلك مناصرات المبادرة، لقيادة الحوار مع واضعي السياسات بشأن التحول الرقمي. وإنشاء مجتمعات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مختلف المناطق	تحسن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 200 من صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي شاركن في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة. ووجود أربع مجتمعات نشطة على الأقل من مجتمعات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مختلف المناطق

الولايات التشريعية

12-112 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

252/60 القمة العالمية لمجتمع المعلومات

213/69 دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

283/69 إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

125/70 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

212/72 تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

17/73 أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

229/74 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

17/75 التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-19 من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية

202/75 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

26/2015 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

12/2020 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

13/2020 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

المنجزات المستهدفة

12-113 يعرض الجدول 12-17 أدناه قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-17

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**25**	**10**	**22**	**21**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وعن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	1	1	2	1
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأفرقتها لما بين الدورات	6	3	6	6
3 - تقرير ووثائق معلومات أساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	4	–	–	–
4 - مذكرة معلومات أساسية وتقارير لمجلس التجارة والتنمية	2	1	2	2
5 - مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	4	1	4	4
6 - مذكرة من أمانة الأونكتاد، وتقارير للجنة التجارة والتنمية التابعة للأونكتاد، واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	2	4	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
7 – مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	2	2	2	2
8 – مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقارير للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	2	–	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها كل منها ثلاث ساعات)	**73**	**19**	**50**	**49**
9 – اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات	2	2	3	2
10 – الدورة السنوية وأفرقة الخبراء لما بين الدورات للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	16	3	16	16
11 – اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	24	–	–	–
12 – الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	3	1	3	3
13 – اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
14 – الدورة السنوية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	7	1	7	7
15 – الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	7	4	7	7
16 – اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	6	6	6	6
17 – اجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	4	–	4	4
18 – المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة)	2	–	2	2
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**32**	**32**	**32**	**32**
19 – المشاريع في إطار برنامج بناء القدرات المنفذ في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري): إدارة الموانئ؛ والمسائل المتصلة بالتجارة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والإحصاءات؛ والمنهجية التربوية	7	7	7	7
20 – المشاريع (الوطنية والإقليمية والأقاليمية) بشأن النقل والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية	22	22	22	22
21 – المشاريع في إطار البرامج المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية	2	2	2	2
22 – المشاريع في إطار برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**419**	**348,5**	**458**	**404**
23 – مناسبات تدريب المدربين في إطار برنامج التدريب التجاري	55	54	55	–
24 – حلقات العمل الوطنية بشأن التنفيذ في إطار برنامج التدريب التجاري[أ]	260	222	260	300
25 – الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمناسبات التدريبية بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	52	42	80	52
26 – مناقشات الخبراء المخصصة بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	1	1	1	1
27 – مناقشات الخبراء المخصصة بشأن دور التكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والابتكار في التنمية، بما في ذلك من أجل تفعيل نقل التكنولوجيا	1	1	1	1
28 – حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، بما في ذلك بشأن إحصاءات اقتصاد المعلومات، والجوانب الاقتصادية والتقنية والقانونية	10	9	10	10

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
والتنظيمية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية والتجارة الإلكترونية، وقياس الاقتصاد الرقمي				
29 - دورات تدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك)، ودورات دراسية إقليمية وقصيرة	25	1,5	36	25
30 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية	15	18	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**24**	**20**	**25**	**19**
31 - *تقرير التكنولوجيا والابتكار* ولمحة عامة *عن التكنولوجيا والابتكار*	1	1	–	1
32 - *تقرير الاقتصاد الرقمي* ولمحة عامة *عن الاقتصاد الرقمي*	–	–	1	–
33 - *استعراض النقل البحري*	1	1	1	1
34 - استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	2	4	3	2
35 - الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية	3	–	3	2
36 - سلسلة *الدراسات الحالية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار*	2	2	2	2
37 - سلسلة دراسات عن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير النقل والتجارة	2	2	2	2
38 - تقارير عن القوانين السيبرانية	2	2	2	1
39 - سلسلة *إدارة الموانئ* في إطار برنامج التدريب التجاري	1	1	1	1
40 - التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى	10	7	10	7
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**10**	**12**	**12**
41 - موجزات سياسات الأونكتاد بشأن المواضيع التالية: العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ واللوجستيات التجارية	4	3	4	4
42 - *الخلاصة الوافية لعمل النظام الآلي للبيانات الجمركية*	1	1	1	1
43 - *السنة قيد الاستعراض* لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع	1	1	1	1
44 - المذكرات التقنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي) لأغراض التنمية	2	2	2	2
45 - المذكرات التقنية المتعلقة بتيسير التجارة	1	1	1	1
46 - مذكرات المعلومات الأساسية للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	1	–	1	1
47 - الموجزات القطرية الاقتصادية والبحرية	1	1	1	1
48 - تقرير الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: أسبوع التجارة الإلكترونية، وهو منتدى متعدد أصحاب المصلحة ينظم على مدى خمسة أيام ويضم قرابة 500 1 مشارك وأكثر من 200 متكلم من أكثر من 130 بلدا في 50 دورة فنية على الأقل؛ والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ودورات الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد؛ والخدمات الاستشارية المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والجوانب السياساتية والعملية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات النقل ومعايير وقواعد الصكوك القانونية الدولية المتصلة بتيسير التجارة الدولية، والنقل وأمن النقل لمشغلي الموانئ، ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: منصة الأونكتاد للتعلم وبناء القدرات التي يديرها برنامج التدريب التجاري، وتوفر التدريب لنحو 500 1 مستفيد سنوياً؛ وبرنامج التدريب التجاري؛ ومنصة إحصاءات أداء الموانئ؛ والمستودع الإلكتروني للجان الوطنية لتيسير التجارة؛ وبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني؛ ووحدات التعلم الإلكتروني على الإنترنت للدورات الدراسية بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، بحضور حوالي 200 مشارك سنويا؛ ومنصة على شبكة الإنترنت للنقل المستدام للبضائع؛ ومنصة على شبكة الإنترنت لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، تجاوز عدد مستخدميها 000 80 مستخدم في عام 2020.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: رسائل إخبارية بشأن النظام الآلي للبيانات الجمركية، ومبادرة التجارة للجميع (بمشتركين يتجاوز عددهم 000 2)، وتيسير النقل والتجارة (بمشتركين يتجاوز عددهم 000 5)؛ ومطويات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية، وإحاطات صحفية، ومقابلات، ومؤتمرات صحفية، ومواد إخبارية متصلة بإصدار منشورات رئيسية في إطار البرنامج الفرعي وتنظيم مناسبات مهمة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الموقع الشبكي العام لبرنامج التدريب التجاري، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 30 مشاهدة سنويا؛ والموقع الشبكي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وموقع النظام الآلي للبيانات الجمركية، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 60 مشاهدة سنويا؛ والموقع الشبكي بشأن الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك، بمشاهدات يتجاوز عددها 000 95 مشاهدة سنويا؛ والمنصات الإلكترونية للتعلم في مجال سياسة الابتكار.

(أ) يقترح الأونكتاد دمج البندين 23 و 24 ابتداء من عام 2022، من أجل توحيد عدد الأنشطة في نفس المجال اعتبارا من عام 2022. ويقدر العدد المنقح الكلي للمناسبات المزمع عقدها في عام 2022 بـ 300 مناسبة. ويقترح الأونكتاد أن يسمّى البند 23 اعتباراً من عام 2022 "مناسبات التدريب وبناء القدرات التي تعقد وجها لوجه وعلى شبكة الإنترنت في إطار برنامج التدريب التجاري من أجل التجارة والتنمية".

البرنامج الفرعي 5
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

الهدف

12-114 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة والحد من أوجه ضعفها وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية.

الاستراتيجية

12-115 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي ما يضطلع به من أنشطة البحث والتعاون التقني لتنويع هياكل التصدير والإنتاج في البلدان المذكورة أعلاه، بسبل منها تقديم إسهامات في عدد من تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير عن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024؛ والوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا؛ وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا ترجمة التوجيهات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن أعماله البحثية والتحليلية إلى برامج عملية مركَّزة على التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج الفرعي بدور دعوي، بما في ذلك على الصعيد المتعدد الأطراف، لتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص التدابير السياساتية التي تعالج على أفضل وجه المشاكل الإنمائية التي تواجهها مجموعات البلدان المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحديد القضايا والنهج الجديدة، وتنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات عمل لبناء القدرات، فضلا عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا ومع الشركاء في التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة المجموعات المستهدفة على وضع السياسات المحلية وبناء قدراتها، وذلك بالاستناد إلى بحوثه المبتكرة وخدماته الاستشارية ودعمه التقني. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً، من خلال أعماله البحثية، بتعزيز توافر الخيارات الاستراتيجية السياساتية الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتيسير تنفيذها، وذلك من خلال تطوير خدمات التعاون التقني والدعم البرنامجي المقدمة بناء على

الطلب في مجالات خبرته. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق دعمه التقني القطري بحيث يشمل جوانب من قبيل الاستراتيجيات الوطنية لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وقواعد المنشأ، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق واستخدام التفضيلات، وإضافة القيمة إلى المنتجات الاستراتيجية، والمؤشرات الجغرافية، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، على إحراز تقدم نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 9 و 17.

12-116 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تعديل أغراض بعض أعماله البحثية المزمعة لمراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على الاقتصادات في البلدان المستهدفة من أجل تيسير وضع استجابات سياساتية محددة في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وسيكيف البرنامج الفرعي أيضا تعاونه التقني لمراعاة الصدمات المحلية المتصلة بالجائحة بغية دعم الحكومات في تصميم السياسات وتنفيذها. وحيثما يكون مناسبا، سيقوم البرنامج بتطويع أو توسيع طريقته المنهجية في البحث والتعاون التقني، وبتصميم وتنفيذ استقصاءات مخصصة محددة لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 في مجموعات البلدان المعنية.

12-117 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) مزيد من التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على الصعيد المحلي؛

(ب) تحسين وضع السياسات الإنمائية وقدرات التنفيذ.

12-118 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة قدرات البلدان على وضع وتنفيذ استجابات سياساتية محددة تركز على قدراتها الإنتاجية على مراعاة الصدمات الحالية والمستقبلية المتصلة بالجائحة، والحد من التعرض للصدمات الخارجية، وبناء القدرة على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-119 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذا الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حماية آفاق رفع بلدان من قائمة أقل البلدان نموا على الرغم من جائحة كوفيد-19

12-120 ما برحت البلدان التي انتهت لجنة السياسات الإنمائية إلى أنها مؤهلة مسبقا للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً (القائمة) في عام 2018 تشهد كلها انتكاسات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بشكل مباشر بجائحة كوفيد-19 وبشكل غير مباشر بالركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو. وقد حدَّث البرنامج الفرعي موجزات مواطن الضعف التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بإعدادها لتزويد أقل البلدان نمواً المؤهلة للرفع من القائمة بإشارة واضحة بشأن الكيفية التي أثرت بها الصدمة الحالية على احتمالات رفع اسمها من القائمة وجهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتحقيق التحول الهيكلي. وكانت الموجزات قد قدمت في الأصل لتوفير معلومات تستنير بها لجنة السياسات الإنمائية في وضع توصياتها لعام 2018 فيما يتعلق بأقل البلدان نموا التي تستوفي عتبات التأهل لرفع اسمها من القائمة للمرة الأولى. وكجزء من الرصد المستمر لأداء تلك البلدان، تم تحديث الموجزات وسيثبت أن لها أهمية حاسمة في تيسير قرار اللجنة بشأن ما إذا كانت ستؤكد توصياتها المتعلقة بالرفع من القائمة لعام 2018 أم لا. ولدى إعداد الموجزات المعززة، استفاد البرنامج الفرعي من استخدام مؤشر الأونكتاد الجديد للقدرات الإنتاجية لتقييم مواطن القوة والضعف النسبية لأقل البلدان نموا المؤهلة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات والآثار المحددة للجائحة. وإضافةً

إلى ذلك، أجريت دراستان محددتان لكمبوديا وميانمار بشأن الأثر المحتمل لفقدان الأفضليات التجارية نتيجة الرفع من القائمة وما يتصل بذلك من تناقص في الأفضليات التجارية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

121-12 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم موجزات مواطن الضعف المعززة لبلدان مختارة مؤهلة من أقل البلدان نموا، فضلا عن أربع دراسات أثر محددة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة في أنغولا وبوتان وتيمور - ليشتي وفانواتو (الجدول 12-18).

الجدول 12-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*
ثلاث دول أعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً لأول مرة أجري تقييم لظروفها للظروف الاجتماعية والاقتصادية ومواطن الضعف النظامية في التجارة والتنمية وأتيح للجنة السياسات الإنمائية في شكل موجزات مواطن الضعف الخاصة بكل بلد	الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أجري رصد مستمر لظروفها الاجتماعية والاقتصادية ومواطن الضعف لديها باستخدام منهجية قوية وإطار تحليلي متين	الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا التي يُنتهى إلى أنها مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا يمكنها الاطلاع على تحليل محدث لتأثير الجائحة على اقتصاداتها وتوجيه سياساتي محدد الهدف في شكل موجزات منقحة لمواطن الضعف، تتاح للجنة السياسات الإنمائية، إلى جانب دراسات أثر خاصة بكل بلد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

122-12 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أنشطة مقررة، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، وحلقات العمل المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتجارة ذات الصلة بأقل البلدان نموا، مثل قواعد المنشأ، والوصول إلى الأسواق بدون رسوم الجمركية والحصص، والأنشطة المتصلة بالإطار المتكامل المعزز، وأنشطة بناء القدرات المقررة لعدة بلدان نامية غير ساحلية بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وعدّل البرنامج الفرعي مواعيد حلقات العمل والأنشطة التدريبية وأنشطة بناء القدرات التي كان يعتزم تقديمها وجها لوجه في بلدان مستهدفة، حيثما أمكن، واستفاد من الأدوات التقنية المتاحة لمواصلة تقديم التدريب والخدمات الاستشارية من خلال منصات رقمية. وعلاوةً على ذلك، غيّر البرنامج الفرعي نهجه وعدّل أنشطته في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن تجارة الخدمات في أفريقيا، الذي ينفذ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ليشمل تحليلا لتأثير الجائحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع التركيز على قطاعات خدمات محددة ودراسات حالات قطرية. وكان لهذه التغييرات تأثير على أداء البرنامج الفرعي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

123-12 إلا أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه فرصاً جديدة ومعدّلة على السواء من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لهدفه، تتمثل تحديدا في توسيع نطاق تركيزه البحثي واستراتيجياته للتعاون التقني. فعلى سبيل المثال، تضمن *تقرير أقل البلدان نموا لعام 2020* فصلا جديدا اشتمل على تحليل للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على اقتصادات أقل البلدان نموا ومجتمعاتها وعلى توصيات سياساتية محددة الأهداف لواضعي السياسات في تلك البلدان. وإضافةً إلى ذلك، وسع البرنامج الفرعي نطاق تحليل الأعمال لتأثير الجائحة على مجموعة مختارة من سلاسل

قيمة الخدمات في أفريقيا وأعد كذلك تقييما مخصصا للنتائج الإنمائية الخاصة بأفريقيا فيما يتعلق بالنمو والأمن الغذائي والتدفقات المالية غير المشروعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتجارة والإيرادات المالية. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدّلة والجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

12-124 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 باعتبارهما تحديثا للنتيجتين المعروضتين في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي فهُما تُظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 كليهما. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي[27]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-125 صمّم البرنامج الفرعي ووضع نهجاً برنامجياً للتحول الهيكلي يركز على قياس وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكليا، بهدف تنويع اقتصاداتها ومشاركتها الكاملة في التجارة الدولية. ويهدف البرنامج الفرعي، من خلال هذا العمل، وعلى النحو الذي شجعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة 6 من قراره 29/2017، إلى قياس التقدم المحرز في القدرات الإنتاجية في البلدان المستهدفة وتحديد العقبات التي تعوق تنميتها. ومكّن البرنامج الفرعي أيضاً البلدان الضعيفة من تحديد مراكزها الأولية والمثلى فيما يتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية حتى تتمكن من تحديد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها والمجالات التي تمس فيها الحاجة إلى وضع سياسات محددة الأهداف. وشمل هذا العمل وضع منهجية سليمة لحساب مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية وحساب المؤشرات المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي القدرات المؤسسية للبلدان المستفيدة على النهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود وذلك بتوفير التدريب لخبراء إحصائيين وطنيين على منهجية وضع وتحليل مؤشر القدرات الإنتاجية. وإضافةً إلى ذلك، نشر البرنامج الفرعي دليلا عمليا عن كيفية بناء واستخدام القدرات الإنتاجية في أفريقيا وأقل البلدان نموا وأصدر تقارير مواضيعية عن القدرات الإنتاجية للبلدان المستهدفة. وسيتاح هذا المؤشر في مصادر علنية لجميع الدول الأعضاء والمستخدمين المهتمين، لتتبع التقدم المحرز في التنمية وتحديد مجالات مواطن القوة والضعف النسبية في تنمية القدرات الإنتاجية والحفاظ عليها واستخدامها. وتمكِّن قاعدة الأدلة الوفيرة المتضمنة في المؤشر الحكومات المستفيدة من تصميم وتنفيذ سياسات موجهة بشكل أفضل لدعم تنمية القدرات الإنتاجية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه النتائج.

12-126 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرة الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا على فهم أهمية القدرات الإنتاجية للتحول الهيكلي، وتطبيق منهجية الأونكتاد لحساب مؤشر القدرات الإنتاجية، وتقييم نتائج المؤشر، وتصميم سياسات لمعالجة الثغرات في قدراتها الإنتاجية. وقد أدرج التحليل المستند إلى المؤشر في الموجزات المنقحة لمواطن الضعفة لكل من بنغلاديش وبوتان وتيمور – ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وميانمار، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية لمؤشر القدرة الإنتاجية، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، إذ جرى تمديده ليشمل عددا من البلدان غير الساحلية الأقل نمواً.

(27) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 12)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-127 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بتدريب واضعي السياسات الوطنيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني ذات الصلة في مجال التحديات الإنمائية ومواطن الضعف التي تواجهها البلدان المستفيدة وفي مجال البدائل السياساتية لبناء وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتطبيق مؤشر القدرات الإنتاجية لصياغة السياسات الوطنية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق التحول الهيكلي. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 12-19).

الجدول 12-19
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*[أ]	*2022 (الأداء المقرر)*
عدم وجود نقاط مرجعية متعلقة بالقدرات الإنتاجية	توافر منهجية لحساب مؤشر القدرة الإنتاجية	تنفيذ مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، بما في ذلك من خلال إدراجه في موجزات مواطن الضعف لدى بعض البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نموا غير الساحلية	حساب مؤشر القدرة الإنتاجية لجميع البلدان، بما يحقق أهميته في مجال السياسات	خمسة بلدان مستفيدة ستقوم بتصميم وتنفيذ سياسات لتنمية القدرات الإنتاجية باستخدام التحليل المتضمن في مؤشر القدرات الإنتاجية وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية وخدمات استشارية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: بناء المرونة الاقتصادية في أقل البلدان نموا[28]

الأداء البرنامجي في عام 2020

12-128 واصل البرنامج الفرعي دعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تنويع هياكلها الإنتاجية اقتصاديا من أجل التأهل بزخم للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي والمتعدد الأطراف، مما أسهم في تعزيز فهمها لمواطن ضعفها والحاجة إلى تنويع هياكلها الاقتصادية من أجل بناء القدرة على الصمود. وشمل هذا الدعم مساهمة البرنامج الفرعي في تنويع اقتصاد أنغولا، من خلال تنفيذ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لصالح أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة. وقد تحقق ذلك من خلال أنشطة محددة الأهداف للمساعدة التقنية وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز القدرة على ريادة المشاريع والأنشطة الاقتصادية الناشئة في الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والصناعات الإبداعية. ونتيجة للقيود المتصلة بالجائحة، شارك البرنامج الفرعي في عدد من المناسبات والحوارات الافتراضية المتعلقة بالنشر مع المنسقين المقيمين الوطنيين المعنيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين المختصين، بما في ذلك في أنغولا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وهايتي.

(28) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

12-129 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة الوعي بالحاجة إلى المرونة الاقتصادية في أقل البلدان نموا، إلا أنه لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في نجاح 27 بلدا من أقل البلدان نموا في تسجيل انخفاض في مؤشر تركيز صادراتها، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. فقد تأثرت أقل البلدان نموا سلباً بالصدمات المتصلة بالجائحة مرتين: أولا، بصورة مباشرة من خلال الأثر على نظمها الطبية وقدرتها على الاستجابة للأزمة الصحية المباشرة، وثانيا، من خلال الآثار ذات الصلة الناجمة عن انكماش التجارة، وتراجع أسعار السلع الأساسية (النفط في المقام الأول)، وتدابير الإغلاق الشامل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المجاورة، وانخفاض مستويات الاستثمار، وتراجع التحويلات المالية. وقد أسفر ذلك عن انخفاض الناتج الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية، مما أسفر عن إعادة تركيز الصادرات وعن زيادة معدلات البطالة والفقر.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-130 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك وفق مقتضيات الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز المزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله في مجالي البحوث والمساعدة التقنية في أقل البلدان نموا حتى تتمكن من بناء القدرة على الصمود عن طريق تنويع هياكلها الإنتاجية. ويرد التقدم المتوقع إحرازه في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 12).

الشكل الخامس من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لأقل البلدان نموا التي تسجل انخفاضا في مؤشر تركيز الصادرات الخاص بها (سنويا)

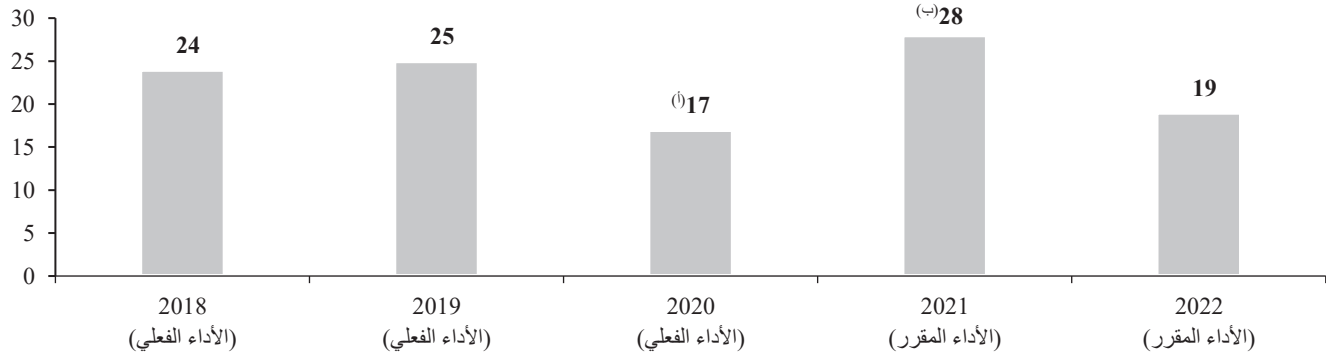

(أ) مقياس الأداء لعام 2020 قيمة مقدرة، نظرا لأن البيانات الفعلية لعام 2020 لم تكن متاحة وقت النشر.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشّي جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

12-131 مع توافر الدعم الكافي لتنسيق تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، يمكن للبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص، أن تعزز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وأن تتصدى للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجهها. وتكافح البلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص، من أجل اتخاذ تدابير فعالة لتيسير التجارة. ويمكن لهذه البلدان أن تعزز بدرجة كبيرة صادراتها وأن تحد بدرجة كبيرة من الاختناقات التي تؤثر على مبادلاتها التجارية الإقليمية والدولية من خلال تعزيز لوجستيات التجارة والنقل، وخفض الحواجز غير الجمركية، والحد من حالات التأخير وعدم اليقين على طول الممرات الرئيسية، بما في ذلك من خلال بلدان العبور المجاورة لها. وما برح البرنامج

الفرعي يدعم تراكم الفوائد التي تعود على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ويدعم أيضاً تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مستندا في ذلك إلى درايته والمساعدة التقنية التي يقدمها منذ أمد طويل في مجال المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما في المسائل الجمركية، وإلى خبرته الفنية في المفاوضات المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة في سياق برنامج غرب أفريقيا لتيسير التجارة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

12-132 كان الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن تنسيق استراتيجيات المرور العابر وإنشاء وتنفيذ آلية تنسيق بين الدول في جميع البلدان المجاورة أمران حيويان لإدماج البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يسهم في تحولها الهيكلي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي التعاون على الصعيد الوطني في البلدان المستفيدة بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك وزارات التجارة والنقل والتخطيط، وكذلك غرف التجارة والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص (مثل هيئات النقل والشحن). وسيقوم كذلك بتيسير المبادلات المنتظمة بين البلدان المجاورة بشأن المسائل المذكورة أعلاه. ومن شأن تحسين تيسير التجارة ولوجستيات النقل فيما بين الدول أن يساعد على الحد من حالات التأخير على الحدود وعدم اليقين على طول الممرات الرئيسية، ويمكن أن يدفع البلدان المستفيدة إلى تعزيز صادراتها الإقليمية والدولية وتحسين وضعها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-133 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من حدوث زيادة في التجارة بين الدول في البلدان المستفيدة الثلاثة (بنن وبوركينا فاسو والنيجر) نتيجة لزيادة الحوار بين أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات لصياغة وتنفيذ خريطة طريق لبرنامج فعال للمرور العابر بين الدول؛ ومن زيادة تنسيق لوجستيات النقل داخل البلدان وتنفيذ برنامج فعال للنقل العابر بين الدول على الحدود، مما سييسر المبادلات التجارية ويقلل من تكلفة التجارة ووقتها (انظر الجدول 12-20).

الجدول 12-20
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	*2019 (الأداء الفعلي)*	*2020 (الأداء الفعلي)*	*2021 (الأداء المقرر)*	*2022 (الأداء المقرر)*
–	اعتراف وزارات التجارة والنقل والتخطيط وغرف التجارة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالحاجة إلى آلية لتنسيق المرور العابر والنقل بسبب جهود الأونكتاد للتوعية بهذه المسألة	توعية البلدان المستفيدة من خلال الفريق العامل المشترك بين الوزارات المنشأ بالفوائد التي تحصل نتيجة لتنفيذ الاتفاقية الإقليمية بشأن المرور العابر (اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المرور العابر للبضائع على الطرق البرية بين الدول) واتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة	حصر البروتوكولات القائمة المتعلقة بالعبور البري بين الدول في بنن وبوركينا فاسو والنيجر، وإقرار البلدان المستفيدة، من خلال الفريق العامل المشترك بين الوزارات المنشأ، لخريطة طريق لبرنامج فعال للمرور العابر بين الدول	زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان المستفيدة الثلاثة (بنن وبوركينا فاسو والنيجر) نتيجة للتوجيه السياساتي والدعم الاستشاري المقدمين من الأونكتاد والمتاحين من أجل التنفيذ المنسق لسياسات النقل العابر فيما بين الدول

الولايات التشريعية

12-134 ترد أدناه قائمة بجميع الولايات الموكلة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

221/67 الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

18/68 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً

225/68 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

217/69 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

15/74 الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

234/74 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

227/75 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

29/2017 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

27/2018 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها العشرين

8/2019 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

المنجزات المستهدفة

12-135 يعرض الجدول 12-21 أدناه قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-21

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2020*	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**7**	**9**	**4**
1 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن موجزات مواطن الضعف	3	3	5	1
2 - تقرير ووثائق معلومات أساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد	2	1	–	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك اللمحات العامة عن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وعن الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أفريقيا، والمؤشرات والنقاط المرجعية المتعلقة بالقدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	5	3	4	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها كل منها ثلاث ساعات)	**31**	**16**	**8**	**9**
4 - اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس	2	2	1	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
5 - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	22	7	–	–
6 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	5	5	5	5
7 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**3**	**4**	**4**	**7**
8 - المشاريع المتعلقة بالتجارة والمرور العابر والتنمية لبناء القدرات الوطنية	2	2	2	5
9 - المشاريع المتعلقة بالإطار المتكامل المعزز	1	2	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**19**	**17**	**18**	**25**
10 - حلقات عمل بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نموا، بما في ذلك بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ودراسة تشخيصية للتكامل التجاري، ودراسة تشخيصية لاحقة للتكامل التجاري، وبشأن الأنشطة التجارية ضمن الإطار المتكامل المعزز، والتحول الهيكلي، والتقدم المحرز نحو تجاوز حالة أقل البلدان نموا	14	13	14	14
11 - حلقات عمل بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والمسائل ذات الصلة المواضيعية أو القطاعية بالبلدان النامية غير الساحلية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، والوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، والتجارة والفقر.	3	2	3	9
12 - حلقات عمل بشأن المسائل المتصلة بالتنمية في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا	2	2	1	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**9**	**8**	**10**	**12**
13 - *تقرير أقل البلدان نمواً* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
14 - *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*	1	1	1	1
15 - تقرير عن بناء القدرات الإنتاجية وقياسها	1	1	–	1
16 - تقرير عن تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات التجارية والصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر في أفريقيا وورقة مسائل خاصة عن أفريقيا	1	1	1	1
17 - بحوث ودراسات تحليلية بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبشأن قواعد المنشأ	1	1	1	1
18 - الدروس المستفادة من المؤشرات الجغرافية والتحليلات ذات الصلة المعَدة لأقل البلدان نموا	1	1	2	1
19 - المسائل القطاعية والإحصائية والمواضيعية التي تهم البلدان النامية غير الساحلية: الآثار السياساتية على تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وأهداف التنمية المستدامة	1	1	2	1
20 - التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يتعين اتخاذها في سياق التقييم النهائي لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020	1	–	1	–
21 - ورقات بحثية عن قضايا التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا وأفريقيا	–	–	–	4
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**6**	**8**
22 - ورقات بحثية عن التجارة والفقر	2	2	2	2
23 - ورقات بحثية عن التجارة والتنمية في الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية	2	2	2	4
24 - المنشورات المتصلة بالإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك المنشورات المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة	–	–	2	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى وزارات التجارة والنقل والتخطيط بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وإلى مكاتب الإحصاءات الوطنية بشأن قياس القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي يجري أو جرى رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن قضايا التجارة والتنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبما في ذلك الإطار المتكامل المعزز؛ وإجراء مشاورات بشأن أنشطة الأونكتاد دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإجراء مشاورات مع الوكالات الشريكة للأمم المتحدة والبلدان الأفريقية لتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إلقاء محاضرات عن المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا والتنمية في أفريقيا، والعولمة، والاستراتيجيات الإنمائية، واتساق السياسات لصالح الدول الأعضاء، باستهداف ما لا يقل عن 100 من المشاركين إجمالا؛ وإعداد موجزات سياساتية بشأن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية عن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، ومقالات رأي بشأن التوصيات السياساتية البارزة الصادرة عن هذين التقريرين الرئيسيين وغيرهما من البحوث المواضيعية، وعقد مؤتمرات صحفية بشأن *تقرير أقل البلدان نموا وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وإجراء مقابلات عن نتائج البحوث والمقترحات السياساتية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

12-136 ترد في الجداول 12-22 إلى 12-24 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 12-22

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات				تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المتصلة بالوظائف	63 551,0	68 687,2	–	–	(321,6)	(321,6)	(0,5)	68 365,6
تكاليف الموظفين الأخرى	270,5	652,0	–	–	(29,0)	(29,0)	(4,4)	623,0
الضيافة	0,6	8,4	–	–	–	–	–	8,4
الخبراء الاستشاريون	615,0	350,1	–	–	–	–	–	350,1
الخبراء	10,2	237,4	–	–	–	–	–	237,4
سفر الممثلين	3,6	177,6	–	–	(10,3)	(10,3)	(5,8)	167,3
سفر الموظفين	61,3	384,4	–	–	(6,4)	(6,4)	(1,7)	378,0
الخدمات التعاقدية	1 228,6	785,4	–	–	–	–	–	785,4
مصروفات التشغيل العامة	1 512,8	1 745,7	–	–	(107,5)	(107,5)	(6,2)	1 638,2
اللوازم والمواد	118,5	308,9	–	–	–	–	–	308,9
الأثاث والمعدات	501,1	440,5	–	–	–	–	–	440,5
التغيرات الأخرى	1,3	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**67 874,4**	**73 777,6**	**–**	**–**	**(474,8)**	**(474,8)**	**(0,6)**	**73 302,8**

الجدول 12-23

العدد الإجمالي للوظائف المقترحة والتغيرات المقترحة في الوظائف لعام 2022[أ]

(عدد الوظائف)

	العدد	التفاصيل
المعتمد لعام 2021	379	1 و أ ع، 1 أ ع م، 5 مد-2، 20 مد-1، 51 ف-5، 64 ف-4، 73 ف-3، 32 ف-2/1، 10 خ ع (ر ر)، 122 خ ع (ر أ)
إعادة ندب	-	1 ف-4 و 1 خ ع (ر أ) في البرنامج الفرعي 4، و 1 خ ع (ر أ) في البرنامج الفرعي 5، و 1 ف-4 في الدعم البرنامجي
المقترح لعام 2022	379	1 و أ ع، 1 أ ع م، 5 مد-2، 20 مد-1، 51 ف-5، 64 ف-4، 73 ف-3، 32 ف-2/1، 10 خ ع (ر ر)، 122 خ ع (ر أ)

(أ) يرد في المرفق الثاني مزيد من المعلومات عن التغيرات المقترحة في الوظائف.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل أمين عام.

الجدول 12-24

العدد الإجمالي للوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة[أ]

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئات الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	–	–	–	–	1
أ ع م	1	–	–	–	–	1
مد-2	5	–	–	–	–	5
مد-1	20	–	–	–	–	20
ف-5	51	–	–	–	–	51
ف-4	64	–	–	–	–	64
ف-3	73	–	–	–	–	73
ف-1/2	32	–	–	–	–	32
المجموع الفرعي	**247**	**–**	**–**	**–**	**–**	**247**
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		–	–	–	–	
خ ع (ر ر)	10	–	–	–	–	10
خ ع (ر أ)	122	–	–	–	–	122
المجموع الفرعي	**132**	**–**	**–**	**–**	**–**	**132**
المجموع	**379**	**–**	**–**	**–**	**–**	**379**

(أ) تشمل أربع وظائف مؤقتة (كبير موظفين للشؤون الاقتصادية (ف-5)، وموظفان للشؤون الاقتصادية (ف-4)، وموظف واحد للشؤون الاقتصادية (ف-3)).

12-137 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 12-25 إلى 12-27 وفي الشكل السادس من الباب 12.

12-138 وعلى النحو المبيَّن في الجدولين 12-25 (1) و 12-26 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 800 302 73 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصاناً صافياً قدره 800 474 دولار (0,6 في المائة) مقارنةً بالاعتماد المخصَّص لعام 2021. وتعزى التغيرات في الموارد إلى عامل واحد هو التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 12-25

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) *الميزانية العادية*

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
ألف – أجهزة تقرير السياسات	69,6	192,7	–	–	(10,3)	(10,3)	(5,3)	182,4
باء – التوجيه التنفيذي والإدارة	5 882,2	5 539,5	–	–	–	–	–	5 539,5
جيم – برنامج العمل								
1 – العولمة والترابط والتنمية	10 159,5	11 702,5	–	–	(25,2)	(25,2)	(0,2)	11 677,3
2 – الاستثمار والمشاريع	12 097,3	13 786,5	–	–	–	–	–	13 786,5
3 – التجارة الدولية والسلع الأساسية	13 619,3	15 252,2	–	–	(3,8)	(3,8)	(0,0)	15 248,4
4 – التكنولوجيا واللوجستيات	9 154,2	8 880,8	–	–	(161,6)	(161,6)	(1,8)	8 719,2
5 – أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	4 388,3	5 172,4	–	–	(69,6)	(69,6)	(1,3)	5 102,8
المجموع الفرعي، جيم	**49 418,6**	**54 794,4**	**–**	**–**	**(260,2)**	**(260,2)**	**(0,5)**	**54 534,2**
دال – الدعم البرنامجي	12 504,1	13 251,0	–	–	(204,3)	(204,3)	(1,5)	13 046,7
المجموع الفرعي، 1	**67 874,4**	**73 777,6**	**–**	**–**	**(474,8)**	**(474,8)**	**(0,6)**	**73 302,8**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	التغيرات		تقديرات عام 2022 (بالنسبة المئوية)
ألف – أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	–	–
باء – التوجيه التنفيذي والإدارة	–	–	–	–	–
جيم – برنامج العمل					
1 – العولمة والترابط والتنمية	4 490,6	5 013,0	–	–	5 013,0
2 – الاستثمار والمشاريع	3 503,0	3 838,5	–	–	3 838,5
3 – التجارة الدولية والسلع الأساسية	2 248,8	2 493,2	–	–	2 493,2
4 – التكنولوجيا واللوجستيات	19 963,7	24 269,4	–	–	24 269,4
5 – أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	916,6	1 077,7	–	–	1 077,7
المجموع الفرعي، جيم	**31 122,7**	**36 691,8**	**–**	**–**	**36 691,8**
دال – الدعم البرنامجي	4 746,5	4 459,8	–	–	4 459,8
المجموع الفرعي، 2	**35 869,2**	**41 151,5**	**–**	**–**	**41 151,5**
المجموع	**103 743,6**	**114 929,1**	**(474,8)**	**(0,4)**	**114 454,3**

الجدول 12-26

العدد الإجمالي للوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) *الميزانية العادية*

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	30	–	–	–	–	30
جيم - برنامج العمل						
1 - العولمة والترابط والتنمية	62	–	–	–	–	62
2 - الاستثمار والمشاريع	75	–	–	–	–	75
3 - التجارة الدولية والسلع الأساسية	82	–	–	–	–	82
4 - التكنولوجيا واللوجستيات	49	–	–	–	–	49
5 - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	26	–	–	–	–	26
المجموع الفرعي، جيم	**294**	**–**	**–**	**–**	**–**	**294**
دال - الدعم البرنامجي	55	–	–	–	–	55
المجموع الفرعي، 1	**379**	**–**	**–**	**–**	**–**	**379**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغيرات	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	–	–	–
جيم - برنامج العمل			
1 - العولمة والترابط والتنمية	–	–	–
2 - الاستثمار والمشاريع	–	–	–
3 - التجارة الدولية والسلع الأساسية	–	–	–
4 - التكنولوجيا واللوجستيات	2	–	2
5 - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	–	–	–
المجموع الفرعي، جيم	**2**	–	**2**
دال - الدعم البرنامجي	13	–	13
المجموع الفرعي، 2	**15**	–	**15**
المجموع	**394**	–	**394**

الجدول 12-27

التطور الإجمالي للموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
					التغيرات			
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	63 551,0	68 687,2	–	–	(321,6)	(321,6)	(0,5)	68 365,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	4 323,4	5 090,4	–	–	(153,2)	(153,2)	(3,0)	4 937,2
المجموع	**67 874,4**	**73 777,6**	**–**	**–**	**(474,8)**	**(474,8)**	**(0,6)**	**73 302,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا		247	–	–	–	–	–	247
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		132	–	–	–	–	–	132
المجموع		**379**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**379**

الشكل السادس من الباب 12

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

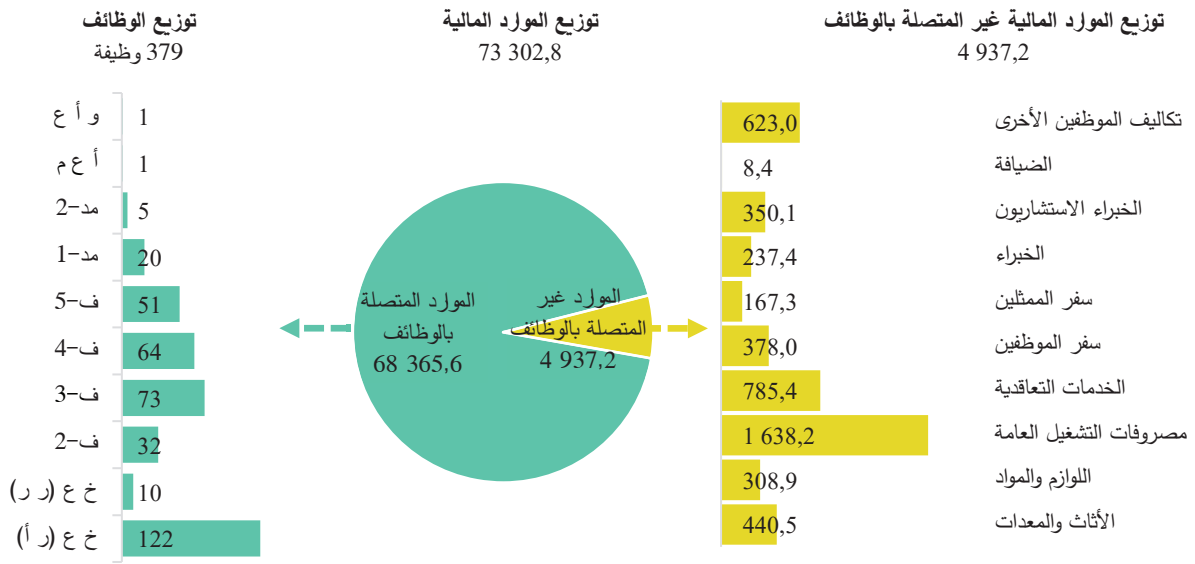

تعليل الفروق حسب العوامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

12-139 على النحو المبين في الجدول 12-25 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصاناً صافيا قدره 800 474 دولار على النحو التالي:

(أ) **أجهزة تقرير السياسات** – يعكس النقصان البالغ 300 10 دولار تحت بند سفر الممثلين أساسا استمرار تنفيذ ممارسات "إعادة البناء على نحو أفضل"، مع التوسع في استخدام مرافق التداول الافتراضي عن بعد بدلا من الحضور الشخصي في المؤتمرات والاجتماعات.

(ب) **البرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية** – يعكس النقصان البالغ 200 25 دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة النقل الخارجي المقترح لاحتياجات متصلة بتجهيز البيانات والتشغيل الآلي للمكاتب إلى عنصر الدعم البرنامجي. وسيسمح النقل المقترح بالتخطيط والإدارة المركزيين لاحتياجات الأونكتاد من مصروفات التشغيل العامة في إطار عنصر الدعم البرنامجي.

(ج) **البرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية** – يعكس النقصان البالغ 800 3 دولار تحت بند سفر الموظفين زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد بدلا من الحضور الشخصي في المناسبات والاجتماعات.

(د) **البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات** – يتعلق النقصان الصافي البالغ 600 161 دولار بما يلي:

'1' نقصان قدره 800 160 دولار في الموارد المتصلة بالوظائف، يعكس إعادة الندب المقترحة لموظف واحد لإدارة البرامج (ف-4) كموظف للشؤون الاقتصادية ولمساعد واحد لشؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتب أخرى)) كمساعد لشؤون الإحصاءات. وتخضع كلتا الوظيفتين لمعدل شغور قدره 50 في المائة وفقا للممارسة المتبعة. وقد اقترحت إعادة الندب إلى موظف الشؤون الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة البرنامج الفرعي في مجال البحوث والتحليلات الاقتصادية؛ واقترحت إعادة الندب إلى مساعد لشؤون الإحصاءات من أجل زيادة قدرة الفريق العامل الجديد المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التابع للبرنامج الفرعي؛

'2' نقصان قدره 800 دولار تحت بند سفر الموظفين، يعكس زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد بدلا من الحضور الشخصي في المناسبات والاجتماعات.

(هـ) **البرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة** – يعكس النقصان البالغ 600 69 دولار في الموارد المتصلة بالوظائف إعادة الندب المقترحة لمساعد واحد لشؤون البحوث (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) كمساعد لشؤون الموظفين. وتخضع الوظيفة لمعدل شغور قدره 50 في المائة وفقا للممارسة المتبعة. وقد اقترحت إعادة ندب الوظيفة لتلبية حاجة البرنامج الفرعي إلى مساعد لشؤون الموظفين لدعم العمل اليومي للمدير والمكتب الأمامي. ومن شأنها أيضاً أن تحسن كفاءة تواصل البرنامج الفرعي واتصالاته مع البرامج الفرعية الأخرى وأصحاب المصلحة الخارجيين.

(و) **الدعم البرنامجي** – يتعلق النقصان الصافي البالغ 300 204 دولار بما يلي:

'1' نقصان قدره 200 91 دولار في الموارد المتصلة بالوظائف، يعكس إعادة الندب المقترحة لموظف واحد لشؤون الإعلام (ف-4) كموظف للشؤون الحكومية الدولية. وتخضع الوظيفة لمعدل شغور قدره 50 في

المائة وفقا للممارسة المتبعة. وقد اقتُرحت إعادة ندب الوظيفة من أجل إعادة مواءمة مهام الوظيفة مع طبيعة الخدمات التي تقدمها دائرة الدعم الحكومي الدولي؛

’2‘ نقصان صاف قدره 100 113 دولار في الموارد غير متصلة بالوظائف، يعكس أساسا ممارسات ”إعادة البناء على نحو أفضل“، يندرج معظمها تحت بندي تكاليف الموظفين الأخرى ومصروفات التشغيل العامة. ويعكس انخفاض الاحتياجات أيضا جهود الأونكتاد في مجال الرقمنة وترتيبات العمل المرنة الخاصة به. ومن المتوقع أن يمتد تنفيذ هذه الممارسات، التي نشأت في عام 2020 خلال الجائحة، إلى عام 2022 وما بعده. وتشمل التغيرات المتصلة بممارسات ”إعادة البناء على نحو أفضل“ انخفاض في الاحتياجات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (000 29 دولار) لمراعاة انخفاض الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة والعمل الإضافي نتيجة لزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية من خلال ترتيبات العمل المرنة؛ وسفر الموظفين (800 1 دولار) لمراعاة التوسع في استخدام التداول الافتراضي عن بعد بدلا من الحضور الشخصي في المناسبات؛ ومصروفات التشغيل العامة (300 82 دولار)، كنتيجة أساسية لانخفاض الاستخدام المتوقع للاتصالات المتنقلة والخطوط الأرضية وانخفاض صيانة الأثاث والمعدات، يقابله جزئيا النقل الداخلي لاحتياجات تتعلق بتجهيز البيانات والتشغيل الآلي للمكاتب من البرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-140 على النحو المبين في الجدولين 12-25 (2) و 12-26 (2)، يتوقع الأونكتاد أن يواصل تلقي مساهمات نقدية وعينية على حد سواء، مما من شأنه أن يكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2022، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 500 151 41 دولار وستغطي تكاليف 15 وظيفة، على النحو الوارد في الجدول 12-26 (2). وفي إطار البرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، ستستخدم الموارد أساسا لتنفيذ مختلف أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية في الميدان بناء على طلب الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، يتوقع، في إطار البرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، أن تيسر الموارد الخارجة عن الميزانية مشاريع التعاون التقني لبناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية في مجالي تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتنمية المشاريع. وفي إطار البرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، يزمع استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات في مختلف المجالات، بما في ذلك المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والتجارة، والبيئة، وتغير المناخ والتنمية المستدامة، وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين، والتحليل التجاري. وفي إطار البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، يزمع استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في بناء القدرات في مجالات التشغيل الآلي للجمارك والعمليات الأخرى المتصلة بالتجارة وفي القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وفي إطار البرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، يزمع استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية حتى تتمكن من تنويع اقتصاداتها وبناء وتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية. وفي إطار عنصر الدعم البرنامجي، ستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية أساسا لتوفير الدعم الإداري المتصل بالأنشطة الخارجة عن الميزانية للبرامج الفرعية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 36,0 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا الباب.

12-141 وسلطة الإشراف على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية تقع على عاتق الأونكتاد، الذي يملك سلطة مفوضة من الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

12-142 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، وتقديم الخدمات التي يتولى الأونكتاد مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتُحدَّد الاعتمادات المرصودة للخبراء الذين يعملون ضمن لجان بصفتهم الشخصية وفقا لقرار الجمعية 235/46، في حين تُحدَّد الاعتمادات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقا لقرار الجمعية العامة 130/49. ويتضمن الجدول 12-28 معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة والاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الميزانية العادية.

الجدول 12-28

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسات	*البيان*	*معلومات إضافية*	*اعتمادات عام 2021*	*تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي لجنة أنشأتها الجمعية العامة بقرارها 235/46 وهي تقدم التوجيه العام لبرنامج العمل ذي الصلة. وعملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 37/2002 و 46/2006، تجتمع اللجنة، التي تتكون من 43 عضواً، كل سنة وتقدم تقاريرها إلى المجلس. ووفقاً لقرار المجلس 75/1993، تتلقى اللجنة المشورة المتخصصة والمشورة التقنية من الأفرقة المخصصة وحلقات العمل التي تُعقد فيما بين دورات اللجنة لدراسة قضايا محددة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتقدم أمانة الأونكتاد الدعم الفني إلى اللجنة. وبناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 125/70، أنشأ رئيس اللجنة الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون لمعالجة قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت.	الولاية: قرار الجمعية العامة 235/46 العضوية: 43 خبيرا حكوميا دورة واحدة في السنة حلقة نقاش واحدة فيما بين الدورات في السنة	142,0	138,0
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	أُنيطت بلجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولاية التعامل مع القضايا المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، وكذلك مع قضايا المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستعين اللجنة بـ 16 خبيراً استشارياً يعملون بصفتهم الشخصية ويتم اختيارهم من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية على حد سواء. وللجنة هيئة خبراء فرعية دائمة، هي فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.	الولاية: قرار الجمعية العامة 130/49 و TD/442 و TD/442/Corr.1 و TD/442/Corr.2 (اتفاق أكرا)، الفقرة 202 العضوية: 16 خبيراً (باب الانضمام إلى عضوية اللجنة مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد) دورة واحدة في السنة	35,6	29,4
دورة الأونكتاد الرباعية السنوات	تحدد الجمعية العامة، وفقا للفقرة 2 من قرارها 1995 (د-19)، موعد ومكان انعقاد دورات الأونكتاد، مع أخذ توصيات الأونكتاد أو توصيات مجلس التجارة والتنمية في الاعتبار. وستُعقد دورة الأونكتاد الخامسة عشرة في عام 2021. وستُجرى مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن المسائل والولايات في أعقاب انعقاد الدورة.	الولاية: قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)، الفقرة 2. تُعقد كل أربع سنوات	15,1	15,0
المجموع			**192,7**	**182,4**

12-143 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 400 182 دولار، وتعكس نقصاناً قدره 300 10 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 12-139 (أ) شرح للنقصان المقترح. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-29 وفي الشكل السابع من الباب 12.

الجدول 12-29

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات					تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	69,6	192,7	–	–	(10,3)	(10,3)	(5,3)	182,4
المجموع	**69,6**	**192,7**		–	**(10,3)**	**(10,3)**	**(5,3)**	**(182,4)**

الشكل السابع من الباب 12

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

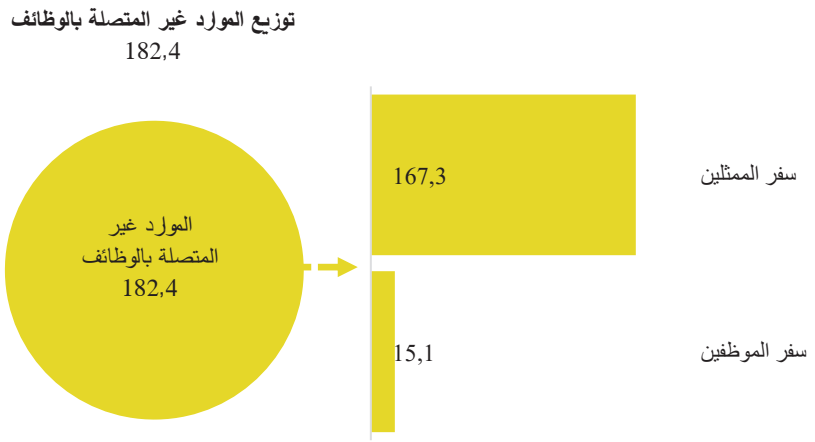

التوجيه التنفيذي والإدارة

12-144 يقدم الأمين العام للأونكتاد التوجيه العام بشأن المسائل الفنية والإدارية ويكفل تقديم خدمات فعالة للجهاز الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، لا سيما دورات المؤتمر الرباعية السنوات ودورات مجلس التجارة والتنمية. وتنوب نائبة الأمين العام عن هذا الأخير، وتتولى الإشراف على عمليات الأمانة فيما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية والبرنامجية والإدارية، ويشمل ذلك تعزيز التكامل الاستراتيجي واتساق السياسات والعمل التعاوني مع الكيانات ذات الصلة، والإشراف على الاتصالات، من أجل تعزيز أثر عمل الأونكتاد وصورته وجدواه.

12-145 ويتولى مكتب الأمين العام للأونكتاد مساعدة الأمين العام ونائبته على الاضطلاع بالمسؤوليات المذكورة أعلاه، بما في ذلك الرجوع إلى السياسات لدى الموافقة على جميع الوثائق والمنشورات الصادرة عن الأونكتاد، وتخطيط السياسات وتنسيق الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، والموافقة على البرامج والمشاريع في إطار مهمة استعراض البرامج الداخلية، والاضطلاع بأنشطة التعاون التقني، والتقييم والعلاقات الخارجية والاتصالات.

12-146 وينسق مكتب الأمين العام للأونكتاد أيضاً العمليات المؤسسية الشاملة لعدة قطاعات، مثل الإدماج المنهجي لجوانب المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل الأونكتاد وتحقيق تكافؤ الجنسين فيما يتعلق بالموظفين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينسق مكتب الأمين العام حاليا فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية، التي تترأسها نائبة الأمين العام للأونكتاد وتتمثل ولايتها في تحسين أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك عن طريق تعيين جهات تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية لكل برنامج فرعي للأونكتاد تشمل مسؤولياتها استعراض وثائق مشاريع الصندوق الاستئماني والموافقة عليها من منظور تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي السياق نفسه، فإن فرقة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات، التي تترأسها نائبة الأمين العام للأونكتاد، والتي تتمثل ولايتها في تحسين تنسيق الأنشطة الإحصائية داخل الأونكتاد والاستفادة من أوجه التآزر، تحدد الأولويات الاستراتيجية لإحصاءات الأونكتاد وتنسق الأنشطة الإحصائية، بما في ذلك إنتاجها ونشرها وتنمية القدرات.

12-147 ويُكلَّف قسم الاتصالات والعلاقات الخارجية بتخطيط وتنفيذ أنشطة الأونكتاد في مجال التواصل الإعلامي والعلاقات الخارجية، وإدارة المحتوى على شبكة الإنترنت، والاتصال بالمجتمع المدني، وتنفيذ استراتيجية الاتصالات. ويُؤدَّى عمل القسم بطريقة متكاملة ومتعاضدة. وتشمل أنشطته الرئيسية في مجال الاتصالات والمعلومات إنتاج ونشر المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة إلى جماهير محددة. وفيما يتعلق بإدارة المحتوى الشبكي، يتولى القسم مسؤولية القيام بصورة فعالة وفي الوقت المناسب بتعهد محتوى الموقع الشبكي المتعدد اللغات للأونكتاد وبرصده التشغيلي، كما يتولى مسؤولية تنفيذ استراتيجية الأونكتاد على شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بتوعية المجتمع المدني، يعمل القسم على تعزيز التعاون وعلاقات العمل مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، ويضطلع بأنشطة جمع الأموال والاتصال الحكومي الدولي فيما يتعلق بعمل المجتمع المدني.

12-148 وتتولى وحدة التقييم تنسيق وتنفيذ أنشطة التقييم الهادفة إلى كفالة وتعزيز نوعية وصدى برامج الأونكتاد ومشاريعه، وذلك عن طريق توفير الرقابة الداخلية التي تشمل الإشراف على التقييمات الخارجية التي صدر بها تكليف من مجلس التجارة والتنمية وإدارتها، والإشراف على تقييمات المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية وإدارتها، والإشراف على التقييمات الخارجية التي يُشترط إجراؤها بموجب الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتعزز الوحدة ثقافة التقييم من خلال أطر التقييم التنظيمي، والمبادئ التوجيهية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والنهج المبتكرة، وهي تقدم الدعم والمشورة الاستراتيجيين للإدارة بشأن الرقابة والتقييمات الذاتية بجميع أنواعها.

12-149 ويتولى قسم التعاون التقني مسؤولية ضمان التماسك الكلي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتنفيذ استراتيجية التعاون التقني وإعداد المشاريع وتنفيذها. ويكفل القسم إدماج العمل التحليلي في التعاون التقني على نحو فعال وينسق أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها بالشراكة مع وكالات أخرى، ولا سيما مع أعضاء المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد.

12-150 ويعمل مكتب الأونكتاد في نيويورك على تعزيز أنشطة التوعية ويروّج لأهداف الأونكتاد في مقر الأمم المتحدة ولدى الجهات الفاعلة المعنية التي يوجد مقرها في نيويورك وواشنطن العاصمة، ويشمل ذلك تعزيز التنسيق في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة، والبعثات الدبلوماسية، والسلك الصحفي، والمنظمات البحثية وغير الحكومية، ووكالات المساعدة التقنية.

12-151 ويقدم مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا، الموجود في أديس أبابا، الدعم الفني والخبرة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. وتُقدَّم خدمات الدعم الفني للمكتب من الموارد المتاحة في إطار مختلف البرامج الفرعية وتكمّلها خدمات استشارية أقاليمية.

12-152 ووفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجَّع فيها المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، امتثالا للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يقوم الأونكتاد بدمج ممارسات الإدارة البيئية ضمن عملياته. وسيواصل الأونكتاد، في إطار التزامه، الحد من بصمته الكربونية وذلك من خلال الاستعاضة عن السفر الجوي باستخدام أدوات المعلومات والاتصالات كلما أمكن ذلك. وباعتبار الأونكتاد كياناً غير مقيم تقع مكاتبه داخل مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فإن بصمته الكربونية تتكون حصراً من الانبعاثات المتصلة بالسفر الجوي. وعلاوة على ذلك، سيواصل الأونكتاد تعويض بصمته الكربونية لكي يظل عملية محايدة من حيث الكربون.

12-153 وترد في الجدول 12-30 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. ويعزى الانخفاض في معدل الامتثال للحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي في عام 2020 أساسا إلى القيود المفروضة على السفر وأوجه عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19. إلا أن الأونكتاد بذل جهودا لزيادة معدل الامتثال، بما في ذلك عن طريق رصد الامتثال للشراء المسبق لتذاكر السفر في نظام المعلومات الإدارية (من خلال لوحة المتابعة الإدارية في الأونكتاد) وإعداد تقرير شهري عن ذلك إلى الإدارة العليا. واستحدثت أيضاً بوابة إلكترونية جديدة (بوابة سفر البعثة) تتيح للموظفين الحصول على موافقة على طلبات السفر الخاصة بهم من الإدارة العليا قبل الشروع في إعداد طلبات السفر في نظام أوموجا. وتحدد البوابة الطلبات غير الممتثلة لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر الجوي وترسل تحذيرات تلقائية لكبار المديرين. وإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد بذل الجهود الرامية إلى توعية الموظفين، وتشجيع التخطيط المبكر للاجتماعات والمؤتمرات، كلما أمكن ذلك.

الجدول 12-30

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	الفعلي لعام 2019	*الفعلي لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*
تقديم الوثائق في مواعيدها	100	100	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	55	44	100	100

12-154 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 500 539 5 دولار ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-31 وفي الشكل الثامن من الباب 12.

الجدول 12-31

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	5 845,6	5 458,8	–	–	–	–	–	5 458,8
الموارد غير المتصلة بالوظائف	36,7	80,7	–	–	–	–	–	80,7
المجموع	**5 882,2**	**5 539,5**	–	–	–	–	–	**5 539,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا		18	–	–	–	–	–	18
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		12	–	–	–	–	–	12
المجموع		**30**	–	–	–	–	–	**30**

الشكل الثامن من الباب 12

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

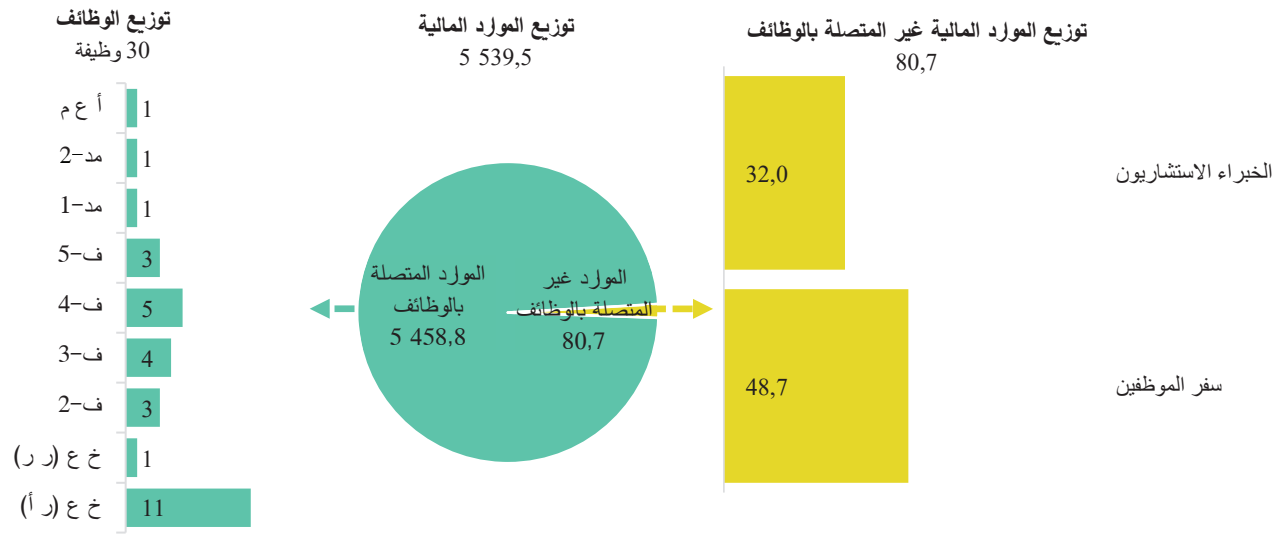

برنامج العمل

12-155 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 200 534 54 دولار وتعكس نقصاناً قدره 200 260 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 12-139 شرح للنقصان المقترح. ويرد توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي في الشكل التاسع من الباب 12.

الشكل التاسع من الباب 12

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

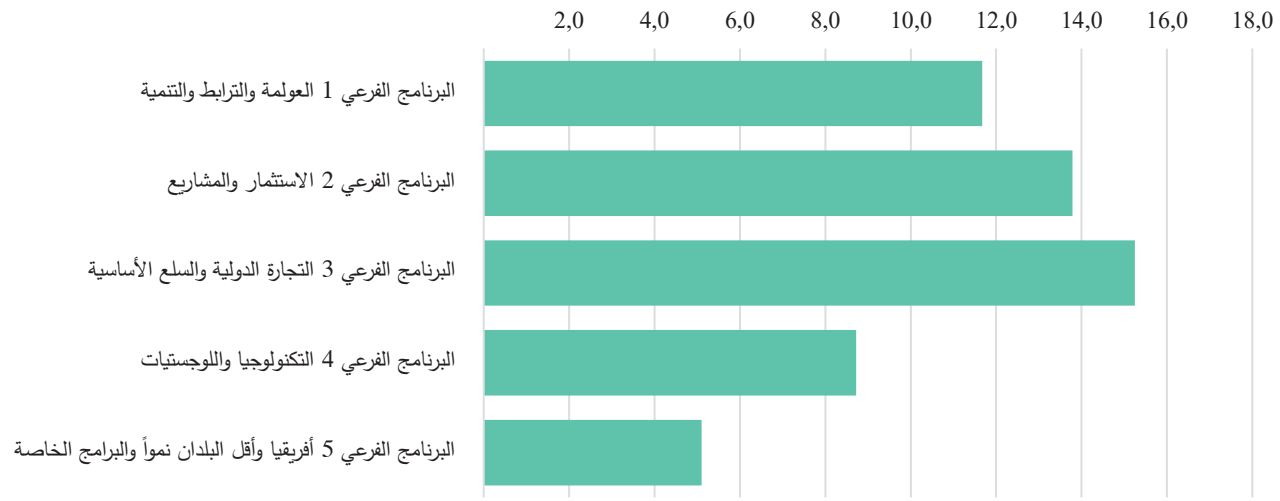

البرنامج الفرعي 1
العولمة والترابط والتنمية

12-156 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 300 677 11 دولار وتعكس نقصـــاناً قدره 200 25 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-32 وفي الشكل العاشر من الباب 12.

الجدول 12-32

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	10 011,5	11 504,9	–	–	–	–	–	11 504,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	148,0	197,6	–	–	(25,2)	(25,2)	(12,8)	172,4
المجموع	**10 159,5**	**11 702,5**	–	–	**(25,2)**	**(25,2)**	**(0,2)**	**11 677,3**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	38	38	–	–	–	–	–	38
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	24	24	–	–	–	–	–	24
المجموع		**62**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**62**

الشكل العاشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

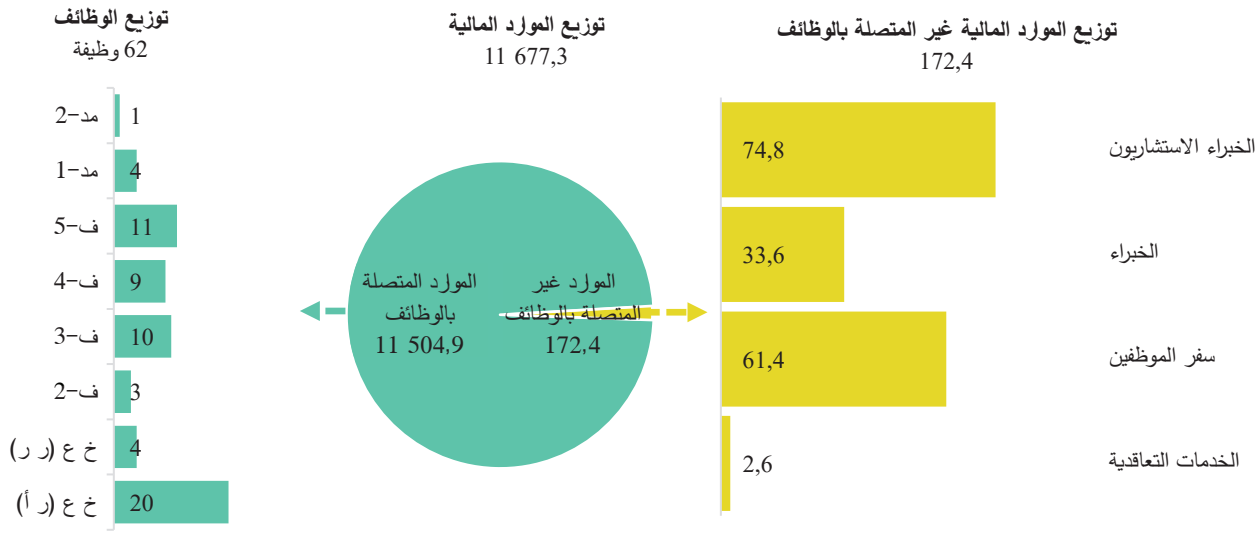

الموارد الخارجة عن الميزانية

157-12 تقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 000 013 5 دولار وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستساعد هذه الموارد البرنامج الفرعي على نشر نتائج بحوثه على واضعي السياسات وتمكينهم من الاستفادة من تحليلاته وتوصياته السياساتية. وأحد مجالات العمل هو تعبئة الموارد بهدف زيادة القدرات الوطنية والإقليمية في آسيا على صياغة وتنفيذ سياسات لتمويل أهداف التنمية المستدامة خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وثمة مجال آخر للعمل هو تحسين القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على إنشاء آلية منسقة لجمع البيانات ومعالجة ونشر الإحصاءات المتصلة باستيراد وتصدير الخدمات. وهناك مجال ثالث للعمل هو تعزيز القدرة الإحصائية للحكومات الأفريقية وأصحاب المصلحة الآخرين على تحديد وقياس ونشر إحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالأنشطة الضريبية والتجارية. ومجال رابع للعمل هو تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة العقبات التي تعترض التجارة والتنمية، بغية تخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني. ومن شأن هذه الموارد أيضا أن تتيح تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل تعزيز قدرة الحكومات على إدارة ديونها بفعالية وبصورة يمكن الاستمرار في تحملها دعما للحد من الفقر والتنمية والشفافية والحوكمة الرشيدة. ومن ثم فإنها ستسهم في تحقيق الهدف 1 والغاية 17-4 من أهداف التنمية المستدامة. والنتيجة الرئيسية المتوقعة هي تحسُّن قدرة البلدان على تسجيل البيانات المتعلقة بديونها العامة وتجهيزها ورصدها والإبلاغ عنها وتحليلها ونشرها لضمان بقاء الديون في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

البرنامج الفرعي 2
الاستثمار والمشاريع

12-158 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 500 786 13 دولار ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-33 وفي الشكل الحادي عشر من الباب 12.

الجدول 12-33

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات					تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	11 822,4	13 541,1	–	–	–	–	–	13 541,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	274,9	245,4	–	–	–	–	–	245,4
المجموع	**12 097,3**	**13 786,5**	–	–	–	–	–	**13 786,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	55	55	–	–	–	–	–	55
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	20	20	–	–	–	–	–	20
المجموع		**75**	–	–	–	–	–	**75**

الشكل الحادي عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

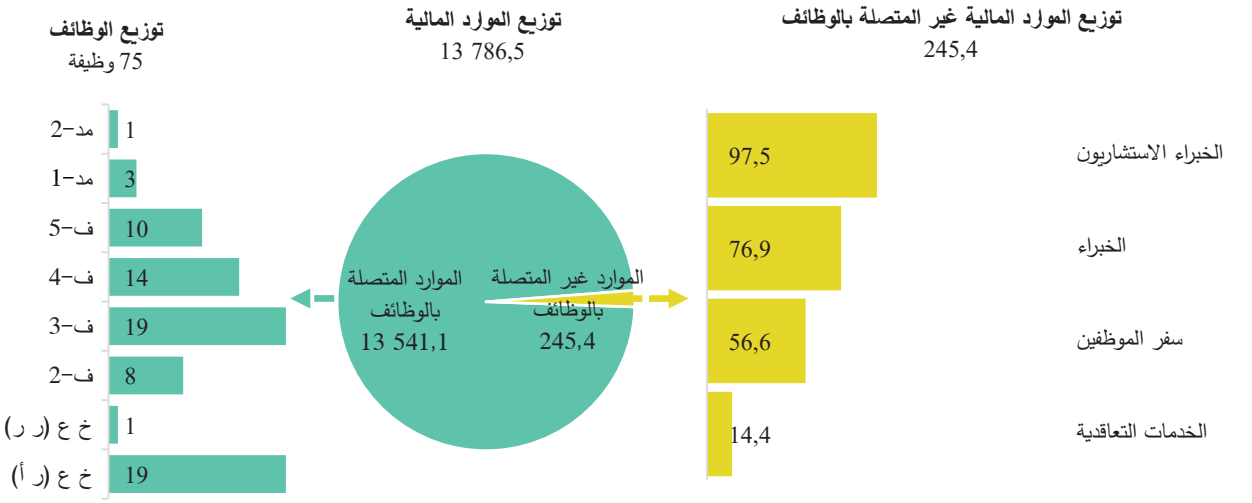

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-159 تقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 500 838 3 دولار وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستُستخدم الموارد أساسا في توفير مشاريع التعاون التقني لبناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية، ولا سيما أكثر الاقتصادات ضعفا، على صياغة سياسات تفضي إلى تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وإلى تعزيز تنمية القطاع الخاص فيها، تمشيا مع استراتيجيات التنمية الوطنية التي تحفز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم البرنامج الفرعي مجموعة شاملة ومتسقة من عناصر المساعدة تشمل تقديم معلومات عن تدفقات الاستثمارات واتجاهات السياسات فيما يتعلق بالقرارات السياساتية والخيارات السياساتية؛ والاضطلاع بعمليات تشخيصية مصممة خصيصا وتقديم خدمات استشارية تقنية مخصصة محددة الأهداف؛ وتنظيم أنشطة تدريبية وأنشطة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحاور مع أصحاب المصلحة (بمن فيهم واضعو السياسات رفيعو المستوى) على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتشمل الخدمات الرئيسية استعراض السياسات الاستثمارية للبلدان، واتفاقات الاستثمار الدولية، وتيسير الأعمال، بما في ذلك من خلال تطوير منصات إلكترونية، والنهوض بتنمية المشاريع وريادتها، بما في ذلك من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

البرنامج الفرعي 3
التجارة الدولية والسلع الأساسية

12-160 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 400 248 15 دولار وتعكس نقصاناً قدره 800 3 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-34 وفي الشكل الثاني عشر من الباب 12.

الجدول 12-34

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	*اعتمادات عام 2021*	*التغيرات*					*تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	13 514,4	15 061,7	–	–	–	–	–	15 061,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	104,9	190,5	–	–	(3,8)	(3,8)	(2,0)	186,7
المجموع	**13 619,3**	**15 252,2**	**–**	**–**	**(3,8)**	**(3,8)**	**(0,0)**	**15 248,4**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	60	60	–	–	–	–	–	60
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	22	22	–	–	–	–	–	22
المجموع		**82**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**82**

الشكل الثاني عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

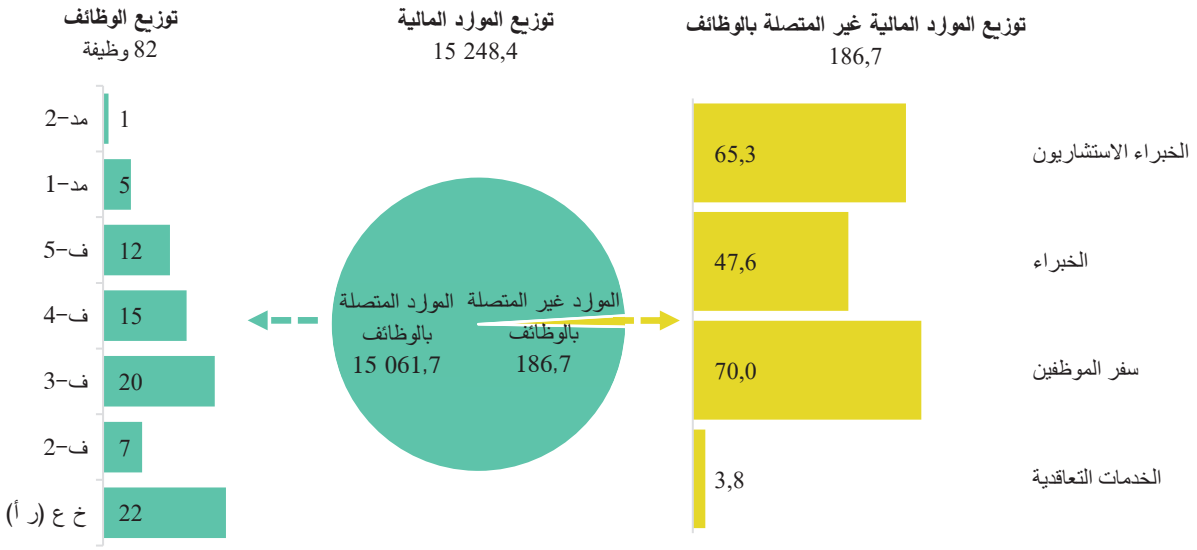

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-161 تقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 200 493 2 دولار وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستُستخدم الموارد أساساً لتوفير مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات للبلدان بناء على طلبها في مجالات المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والتجارة، والبيئة، وتغير المناخ والتنمية المستدامة، وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين، والتحليل التجاري. ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في التجارة المستدامة والبيئة لتعزيز قدرة البلدان النامية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات يدعم بعضها بعضا في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة بهدف تحفيز التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل ورفع مستويات الدخل وتعزيز حماية البيئة والحفاظ على موارد التنوع البيولوجي ومن ثم تحسين مستويات المعيشة. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

البرنامج الفرعي 4
التكنولوجيا واللوجستيات

12-162 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 200 719 8 دولار وتعكس نقصاناً قدره 600 161 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-35 وفي الشكل الثامن من الباب 12.

الجدول 12-35

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات					تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	8 987,1	8 763,9	–	–	(160,8)	(160,8)	(1,8)	8 603,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	167,1	116,9	–	–	(0,8)	(0,8)	(0,7)	116,1
المجموع	**9 154,2**	**8 880,8**	**–**	**–**	**(161,6)**	**(161,6)**	**(1,8)**	**8 719,2**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا		36	–	–	–	–	–	36
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		13	–	–	–	–	–	13
المجموع		**49**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**49**

الشكل الثالث عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

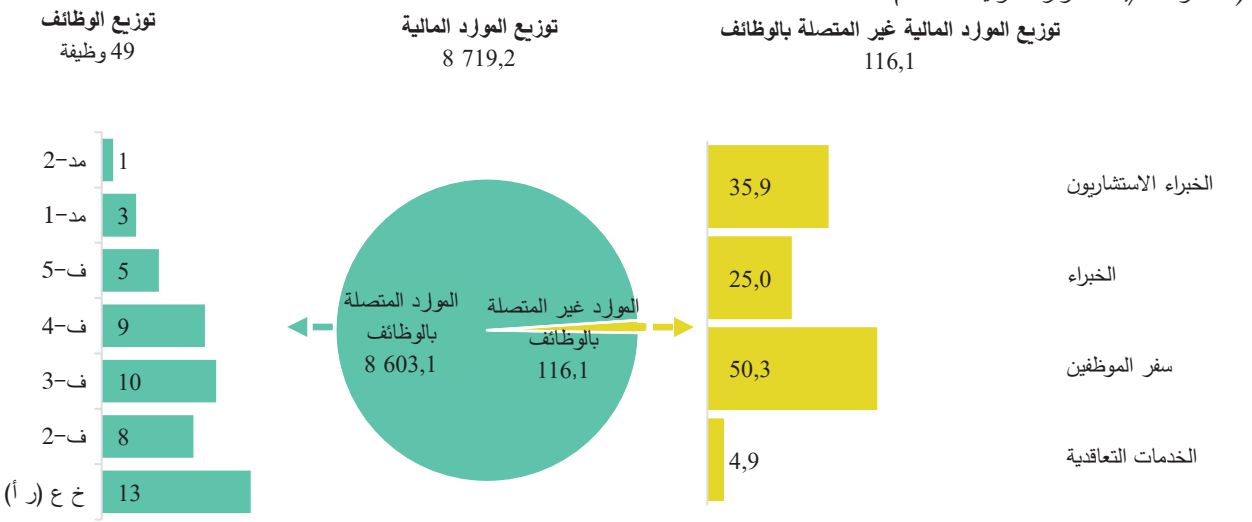

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-163 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 400 269 24 دولار وستغطي تكاليف وظيفتين (1 مد-1 و 1 ف-4) فضلا عن الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستُستخدم الموارد أساساً في تنفيذ أنشطة بناء القدرات لتمكين البلدان المستفيدة من تسخير التكنولوجيا واللوجستيات على نحو أفضل لأغراض التجارة والتنمية. وتشمل خدمات المساعدة التقنية الرئيسية التي يقدمها البرنامج الفرعي التشغيلَ الآلي للجمارك والعمليات الأخرى المتصلة بالتجارة من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية، وبناء القدرات في مجالات التجارة الإلكترونية، وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير التجارة،

والنقل، وإدارة الموانئ، وغير ذلك من الدورات التدريبية للخبراء بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

البرنامج الفرعي 5
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

12-164 تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 800 102 5 دولار وتعكس نقصاناً قدره 600 69 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد في عام 2022 في الجدول 12-36 وفي الشكل الرابع عشر من الباب 12.

الجدول 12-36

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	4 308,1	5 044,8	–	–	(69,6)	(69,6)	(1,4)	4 975,2
الموارد غير المتصلة بالوظائف	80,2	127,6	–	–	–	–	–	127,6
المجموع	**4 388,3**	**5 172,4**	**–**	**–**	**(69,6)**	**(69,6)**	**(1,3)**	**5 102,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا		20	–	–	–	–	–	20
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		6	–	–	–	–	–	6
المجموع		**26**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**26**

الشكل الرابع عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

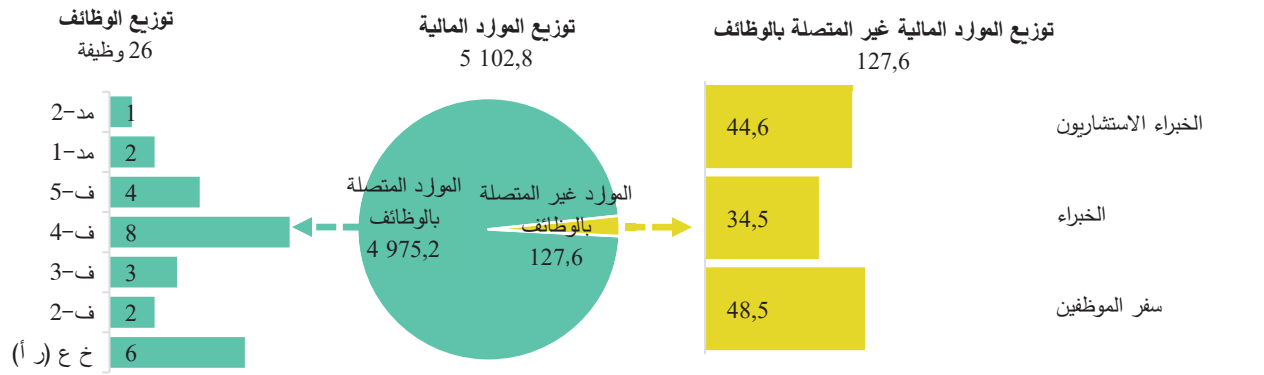

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-165 تقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 700 077 1 دولار وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستُستخدم الموارد أساساً لدعم مشروع الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في وضع برامج متكاملة لتخفيف القيود الملزمة على التنمية عن طريق تعزيز التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز فرص الاستثمار. وستتيح الموارد أيضا مواصلة أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات للمساعدة في بناء القدرات الإنتاجية لتنويع اقتصاد أنغولا وصادراتها على نحو مستدام. وستمكِّن الموارد البرنامج الفرعي من بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية ودولية تمكنها من الاستفادة بفعالية من الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ الواردة في الترتيبات التجارية الأحادية والمتبادلة لاستغلال الفرص التجارية الناشئة عن النظام التجاري الدولي وبالتالي إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المتصلة بالتجارة في هدف التنمية المستدامة 17. ويقدم البرنامج الفرعي مجموعةً شاملة ومتسقة من عناصر المساعدة على نطاق يشمل توفير معلومات عن الأفضليات التجارية المتاحة من خلال الكتيبات والمواقع الشبكية، ومعلومات عن معدلات استخدام الأفضليات التجارية، وبرامج تدريب مصممة خصيصا لتمكين الوفود والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أثناء التفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها على الصعيد المتعدد الأطراف (مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية) والصعيد الإقليمي (مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية) على السواء. وتركز هذه الأنشطة التدريبية على تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحاور مع أصحاب المصلحة. وإضافةً إلى ذلك، يقود البرنامج الفرعي تنفيذ دور الأونكتاد فيما يتعلق بالإطار المتكامل المعزز، حيث يجري دراسات تشخيصية مصممة خصيصا تهدف إلى إدماج التجارة في الخطط الإنمائية لأقل البلدان نموا، وتنفيذ مشاريع ميدانية بشأن النقل العابر وتيسير التجارة، وإجراء دراسات موجهة نحو السياسات التجارية بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ، بما في ذلك فيما يتعلق بتوسيع إمكانية وضع مؤشرات جغرافية. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

الدعم البرنامجي

12-166 تُقدم خدمات دعم البرنامج إلى أجهزة تقرير السياسات، والتوجيه التنفيذي والإدارة، والبرامج الفرعية الفنية لمساعدتها في إنجاز نواتجها المبرمجة. وتنظَّم الخدمات في إطار ثلاثة كيانات هي دائرة إدارة الموارد، ودائرة الدعم الحكومي الدولي، وقسم التعاون التقني.

12-167 وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022 ما قدره 700 046 13 دولار وتعكس نقصاناً صافياً قدره 300 204 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 12-139 (و) شرح للنقصان المقترح. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 12-37 وفي الشكل الخامس عشر من الباب 12.

الجدول 12-37

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات				تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	9 062,0	9 312,0	–	–	(91,2)	(91,2)	(1,0)	9 220,8
الموارد غير المتصلة بالوظائف	3 442,0	3 939,0	–	–	(113,1)	(113,1)	(2,9)	3 825,9
المجموع	**12 504,1**	**13 251,0**	**–**	**–**	**(204,3)**	**(204,3)**	**(1,5)**	**13 046,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا		20	–	–	–	–	–	20
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		35	–	–	–	–	–	35
المجموع		**55**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**55**

الشكل الخامس عشر من الباب 12

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

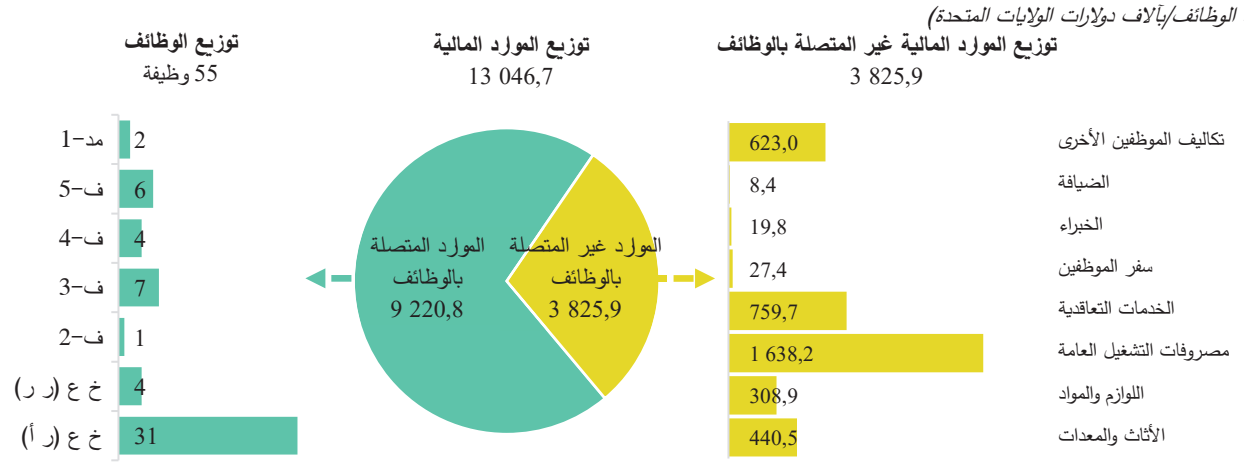

12-168 تقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للدعم البرنامجي بمبلغ 800 459 4 دولار وستغطي تكاليف 13 وظيفة (1 ف-5 و 1 ف-4 و 2 ف-3 و 9 من الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) فضلا عن الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستُستخدم الموارد أساساً لدعم البرامج الفرعية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني والبحوث والتحليلات والدعم الإداري التي صدر بها تكليف والمتصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية. وستمكِّن الموارد أيضاً الأونكتاد من المشاركة في عدد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، من خلال وضع برامج مشتركة ذات صلة على الصعيد القُطري في مجالات خبرة الأونكتاد، على النحو المبين في صندوق أدوات الأونكتاد، وفقاً للمبادئ التوجيهية لمكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة. ولا يعكس مستوى الموارد المقدَّر لعام 2022 أي تغيير مقارنةً بتقديرات عام 2021.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022

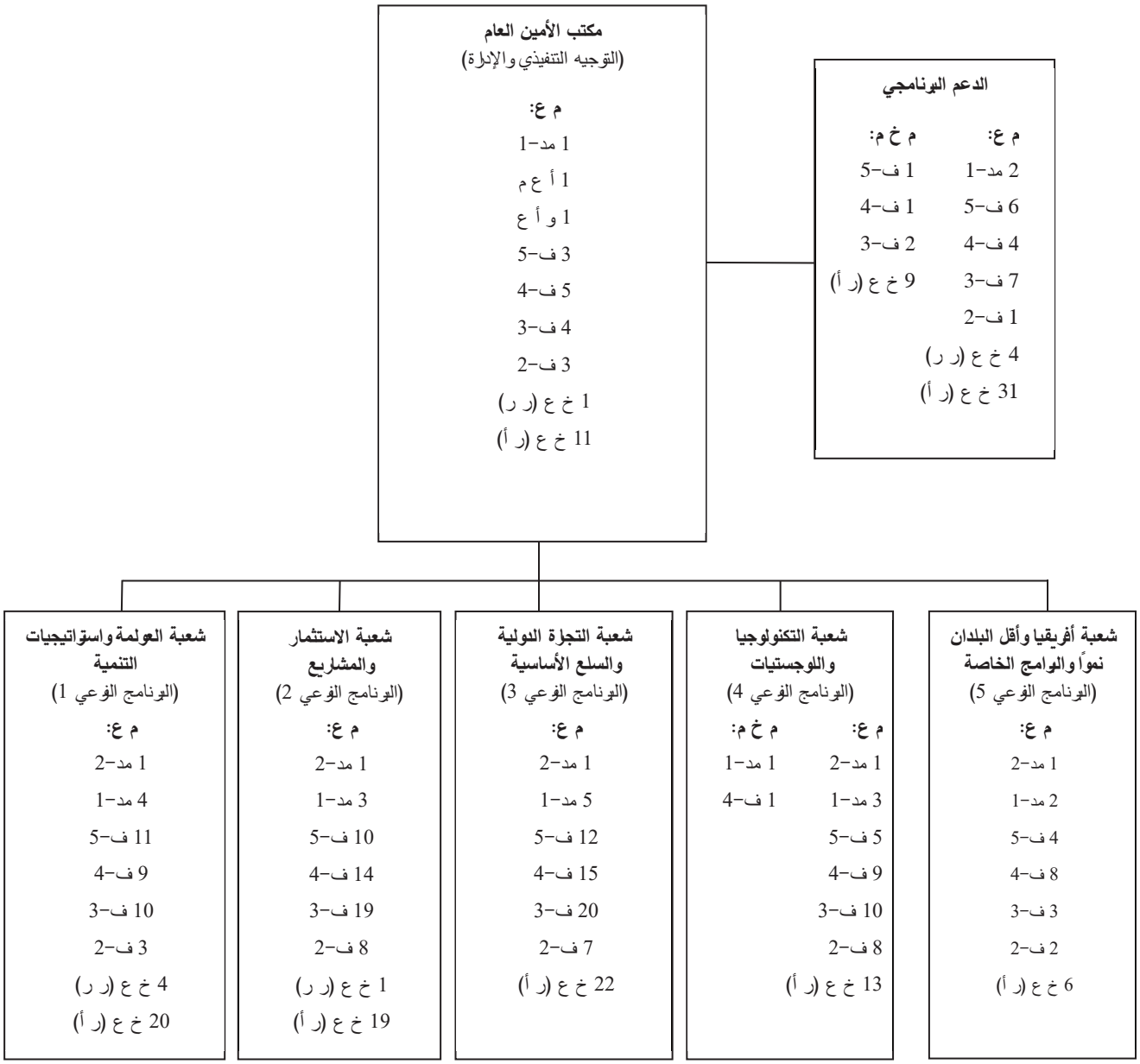

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ) = الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع = الميزانية العادية؛ و أ ع = وكيل أمين عام؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

العنصر/البرنامج الفرعي	عـــــدد *الوظائف*	*الرتبة*	*البيان*	*سبب التغيير*
البـرنـامـج الـفـرعـي 4، التكنولوجيا واللوجستيات	1	ف-4	**إعادة نـدب** موظف واحد لإدارة البرامج كموظف للشؤون الاقتصادية	اقتُرحت إعادة ندب الوظيفة من أجل تعزيز البحوث والتحليلات الاقتصادية
البـرنـامـج الـفـرعـي 4، التكنولوجيا واللوجستيات	1	خ ع (ر أ)	**إعادة ندب** مساعد واحد لشؤون الموظفين كمساعد لشؤون الإحصاءات	اقتُرحت إعادة ندب الوظيفة من أجل تعزيز الفريق العامل الجديد المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي التابع للشـعبة، الذي سـيقوم بجمع الإحصـاءات من الدول الأعضـاء وتحميلها على إحصـاءات الأونكتاد وبناء قدرة الدول الأعضـاء على إعداد إحصاءات ذات صلة
البرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	1	خ ع (ر أ)	**إعادة ندب** مسـاعد واحد لشـؤون البحث كمسـاعد واحد لشؤون الموظفين	اقتُرحت إعادة ندب الوظيفة لتلبية حاجة البرنامج الفرعي إلى مســاعد لشــؤون الموظفين لدعم العمل اليومي للمدير والمكتب الأمامي. ومن شـأنها أيضـاً أن تحسـن كفاءة تواصـل البرنامج الفرعي واتصـــالاته مع البرامج الفرعية الأخرى وأصـــحاب المصلحة الخارجيين
الدعم البرنامجي	1	ف-4	**إعادة ندب** موظف واحد لشـؤون الإعلام كموظف للشؤون الحكومية الدولية	اقتُرحت إعادة ندب الوظيفة من أجل إعادة مواءمة مهام الوظيفة مع طبيعة الخدمات التي تقدمها دائرة الدعم الحكومي الدولي

المختصرات: خ ع (ر أ) = الخدمات العامة (الرتب الأخرى).